جـــــامعـــــــــة 8 مـــــــــاي 1945

قـــــــــــالمـــــــــــة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلـوم الاقتصاديـــة

مذكرة تخرج مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة ماستر في العلوم الاقتصادية

تخصص: تمويـــل التنميـة

تحت عنوان

التكتلات الاقتصادية ودورها في النظام التبادلي التجاري العالمي –دراسة حالة الاتحاد الاوروبي–

إعداد الطالب:

سعايدية وليد

إشراف الأستاذ:

بن شرشار عز الدين

السنة الجامعية 2016/2015

شكر وعرفان

الحمد لله عزوجل وأشكره جزيل الشكر على توفيقه وعونه لي لإتمام هذا العمل .....

وبعد ذلك أشكر كل من

الأستاذ المشرف: "بن شرشار عز الدين" على جميع النصائح والإرشادات التي قدمها لي...

وإلى جميع عمال مكتبة كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

الإهداء

أهدي ثمرة جهدي هذا إلى وطني الغالي والحبيب الجزائر

وإلى الوالدين الكريمين

الإخوة والأخوات

الزملاء والأصدقاء

فهرس المحتويات

شكر وتقدير.....	-
إهداء.....	-
فهرس المحتويات.....	II-I
قائمة الجداول.....	III
قائمة الأشكال.....	IV
المقدمة العامة	أ – جـ
الفصل الأول: الإطار النظري للتكامل الاقتصادي.....	
تمهيد.....	2
المبحث الأول: ماهية التكامل الاقتصادي	3
المطلب الأول: مفهوم التكامل الاقتصادي	3
المطلب الثاني: دوافع التكامل الاقتصادي وشروطه.....	4
المطلب الثالث: النظريات المفسرة للتكامل الإقتصادي.....	7
المبحث الثاني: أشكال مزايا وأثار التكامل الاقتصادي.....	11
المطلب الأول: أشكال التكامل الاقتصادي الاقليمي.....	11
المطلب الثاني: مزايا التكامل الاقتصادي.....	14
المطلب الثالث: أثار التكامل الاقتصادي.....	17
المبحث الثالث: التكامل الاقتصادي و الإقليمية الجديدة.....	21
المطلب الأول: ماهية الإقليمية الجديدة.....	21
المطلب الثاني: تقييم الإقليمية الجديدة	24
المطلب الثالث: الفروقات الاساسية بين الاقليمية التقليدية والجديدة.....	27
خلاصة	29
الفصل الثاني: التكتلات الاقتصادية الإقليمية وعلاقتها بالمنظمة العالمية للتجارة	
تمهيد.....	31
المبحث الأول: المنظمة العالمية للتجارة.....	32
المطلب الأول: نشأة ومفهوم الجات.....	32
المطلب الثاني: مبادئ الجات وأهداف	34

المطلب الثالث: الجولات المؤيدة لقيام المنظمة العالمية للتجارة.....	36
المطلب الرابع: ماهية المنظمة العالمية للتجارة.....	39
المبحث الثاني:أبرز التكتلات الاقتصادية في العالم.....	45
المطلب الأول: تجربة التكامل الأوروبي.....	45
المطلب الثاني: التجارة الحرة لأمريكا الشمالية والسوق المشتركة لامريكا الجنوبية.....	45
المطلب الثالث: رابطة شرق اسيا.....	47
المطلب الرابع: التكتلات الاقتصادية في الدول النامية.....	49
المبحث الثالث: التكتلات الاقتصادية الإقليمية في إطار المنظمة العالمية للتجارة.....	51
المطلب الأول: قواعد وشروط الترتيبات الإقليمية في إطار المنظمة.....	51
المطلب الثاني: اثر التكتلات الإقليمية على المنظمة العالمية للتجارة.....	56
المطلب الثالث:اثر التكتلات الاقتصادية على بعض الجوانب الاقتصادية.....	58
خلاصة	62
الفصل الثالث: دور الاتحاد الأوربي في تفعيل حركة التجارة الدولية	
المبحث الأول:الإتحاد الأوربي.....	64
المطلب الأول: نشأة وتطور الإتحاد الأوربي.....	64
المطلب الثاني:مؤسسات الإتحاد الأوربي.....	68
المطلب الثالث: معاهدة ماستريخت و أسباب نجاح تحقيق الوحدة الاقتصادية الأوربية	69
المبحث الثاني:مكانة الاتحاد الأوربي في الاقتصاد العالمي.....	73
المطلب الأول: مساهمة الإتحاد الأوربي في التجارة الدولية.....	73
المطلب الثاني: التجارة البينية بين دول الأعضاء للاتحاد الأوربي.....	79
المطلب الثالث: مساهمة الإتحاد الأوربي في التجارة الدولية لقطاع الخدمات.....	80
المبحث الثالث: الدول النامية بين التكتلات الإقليمية وتحرير التجارة العالمية.....	84
المطلب الأول: موقع الدول النامية من النظام التجاري العالمي.....	85
المطلب الثاني: التحرر التجاري والتنمية الاقتصادية.....	85
المطلب الثالث: التحرر التجاري الخيار الأمثل للدول النامية.....	86
المطلب الرابع: التكتلات الاقتصادية الخيار الأمثل للدول النامية.....	89
خلاصة.....	91
الخاتمة العامة.....	93-92
قائمة المراجع.....	98-95

رقم الجدول	اسم الجدول	الصفحة
(1-1)	الاشكال المختلفة لنموذج التكامل الاقتصادي	11
(2-1)	مقارنة بين الصيغة التقليدية والصيغة الجديدة	28
(1-3)	التجارة الخارجية للسلع للاتحاد الأوروبي وأهم الشركاء(بالمليار أورو)	75-76
(2-3)	مساهمة تكتل الاتحاد الاوربي في مجال الخدمات داخل دول الاعضاء	81

قائمة الاشكال:

رقم الشكل	اسم الشكل	الصفحة
(3-1)	المساهمون الرئيسيون في التجارة الدولية	77
(3-2)	التجارة البينية لدول الأعضاء للاتحاد الأوروبي لسنة 2012	79
(3-3)	صادرات وواردات الخدمات لتكتل الاتحاد الاوربي خارج دول الأعضاء لسنة 2012	83

المقدمة

أ. توطئة:

أصبحت ملامح النظام التجاري العالمي الجديد أكثر وضوحا مع بداية التسعينات فهو نظام يعتمد على التكتل الاقتصادي بأشكاله المختلفة و الكيانات الاقتصادية العملاقة، وكذا مناطق التجارة الحرة والتكنولوجيا المتطورة، كما لأنه نظام يعتمد على التوجه نحو تحرير التجارة الدولية من كافة أشكال التقييد والحماية إذ باتت هذه التكتلات الخيار الأفضل والأمثل الذي تلجأ إليها الدول من اجل تحقيق كل ما هو متعلق بالآثار الإيجابية اتجاه عن المنافسة.

ولنجاح هذه التكتلات لابد من توفر مجموعة من الشروط والتي من أهمها التقارب الجغرافي للدول المتكاملة، وكذا توافر البنية الأساسية حيث يترتب عن هذه الشروط انخفاض تكلفة الإنتاج في الأسواق العالمية الحرة، وزيادة الإنتاج والإنتاجية.

وعليه أصبحت التكتلات الإقليمية الاقتصادية في الآونة الأخيرة تسيطر على الأسواق العالمية ولديها النصيب الأكبر من التجارة الخارجية نتيجة المزايا والمقومات التي تتمتع بها كإلغاء القيود، وخفض التعريفة الجمركية.

ولقد تم التوجه نحو التكتلات الاقتصادية نتيجة المنافسة الشرسة بين دول العالم المتقدم، حيث أصبحت كل دولة تبحث عن الانتاج في تكتل إقتصادي لحماية مصالحها، ورفع حصتها في الاسواق العالمية لزيادة الناتج المحلي القومي وبالتالي تعزيز مكانتها الاقتصادية في العالم.

ب. إشكالية البحث:

من خلال موضع دراستنا هذه وفي ظل التصاعد المستمر والمتزايد في اتفاقيات التجارة الثنائية والإقليمية فانه يمكن طرح التساؤل الرئيسي التالي:

ما مدى تأثير التكتلات الاقتصادية الإقليمية على النظام التجاري العالي أو بالأحرى على تحرير التجارة العالمية؟

وللإجابة على هذه الإشكالية يمكن طرح التساؤلات الفرعية التالية:

- ✓ ما سبب تحمس إندفاع الدول نحو تشكيل تكتلات تجارية إقليمية، بينما تبدو عازفة ومتخاذلة عن الإشتراك في اتفاقات التجارة التفضيلية الإقليمية؟
- ✓ هل يمكن اعتبار اتفاقات التجارة التفضيلية الإقليمية بإمكانها أن تؤدي إلى تشجيع ودعم التحرر التجاري متعدد الأطراف، أم أنها ستشكل مجموعات ضغط مناهضة له؟
- ✓ ما هي المكانة الاقتصادية التي تحتلها التكتلات الإقليمية عامة والإتحاد الأوربي خاصة على مستوى حركة التجارة الدولية؟
- ✓ ما هو الخيار الأمثل الخاص بالاتفاقيات الإقليمية والسياسات التجارية التي يتعين على الدول النامية تبنيها من اجل تطوير استراتيجياتها التسويقية؟

ج. فرضيات البحث:

للإجابة على الإشكالية موضوع دراستنا تم صياغة الفرضيات التالية:

- تساهم التكتلات الاقتصادية بدرجة عالية جدا من إجمالي التجارة الدولية نظرا للإمكانيات والمقومات الهائلة التي تتمتع بها.
- تعتبر التجارة العالمية، لتجارة بينية داخل دول الأعضاء محصورة في تكتلات اقتصادية.
- يمثل التوجه نحو إنشاء تكتل اقتصادي إقليمي الخيار الأمثل للدول النامية مقارنة بتحرير التجارة والإنضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة.

د. أهداف الدراسة:

- إبراز مختلف المقومات الرئيسية التي يرتكز عليها لتحقيق التكامل ومدى أهمية هذه التكتلات الاقتصادية في الاقتصاد العالمي.
- محاولة معرفة أهم تجارب التكتلات الاقتصادية الناجحة على الصعيد الدولي، ومدى مساهمتها في النظام التبادلي التجاري العالمي الراهن.
- توضيح الجدلية القائمة على أن التكتلات الاقتصادية الإقليمية كحافز لتحرير التجارة العالمية أو أن هذه التكتلات قد تكون عقبة نحو تحرير التجارة العالمية.
- الإشارة إلى مستقبل الدول النامية أي الدول النامية مابين تحرير التجارة والانضمام غلى المنظمة العالمية للتجارة أو الاندماج ضمن تكتلات اقتصادية إقليمية.

هـ. المناهج المتبعة والأدوات المستخدمة:

في إطار الإشكالية المطروحة تم الإعتماد على عدد من المناهج التي أملتها ظروف وجوانب الدراسة، كالمنهج التاريخي في الحديث عن نشأة ومراحل الاتحاد الأوربي، المنظمة العالمية للتجارة، كما تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي لأنه يتماشى وطبيعة موضوع البحث وذلك من خلال تحليل مدى مساهمة التكتلات الاقتصادية الإقليمية في تحرير التجارة العالمية.

و. محتويات الدراسة:

للإجابة على الإشكالية موضوع دراستنا ارتئينا إلى موضوع دراستنا إلى ثلاث فصول، حيث كان الفصل الأول بعنوان: الإطار النظري للتكامل الاقتصادي، الذي تم تقسيمه إلى ثلاث مباحث كانت على الترتيب: ماهية التكامل الاقتصادي الاقليمي، اشكال ومزايا التكامل الاقتصادي الاقليمي، التكامل الاقتصادي والاقليمية الجديدة.

أما الفصل الثاني فكان بعنوان التكتلات الاقليمية وعلاقتها بالمنظمة العالمية للتجارة والذي قسم هو بدوره إلى ثلاث مباحث هي: المنظمة العالمية للتجارة، ابرز التكتلات الاقتصادية العالمية،التكتلات الاقتصادية الاقليمية والمنظمة العالمية للتجارة.

أما عن الفصل الثالث والاخير والمعنون بـدور الاتحاد الاوروبي في تفعيل حركة التجارية الدولية وقد شمل ثلاث مباحث هي: نشأة وتطور الاتحاد الاوروبي، مكانة الاتحاد الاوروبي في الاقتصاد العالمي، الدول النامية ما بين التكتلات الاقليمية وتحرير التجارة.

الفصل الاول: الاطار النظري للتكامل الاقتصادي

تمهيد

بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية وما خلفته من خسائر بصفة عامة وانهيار اقتصاداتها بصفة خاصة، أدركت الدول ضرورة إعادة النظر في سياسة التعاون الاقتصادي فيما بينها من خلال التوجه نحو التكامل الاقتصادي الاقليمي، لما له من مزايا ومكاسب كزيادة حجم التبادل التجاري، وبالتالي زيادة الدخل القومي لهذه البلدان، فضلا عن توفر فرص عمل جديدة، وزيادة معدل النمو الاقتصادي.

المبحث الأول: ماهية التكامل الاقتصادي الإقليمي

يعد موضوع التكامل والاندماج الاقتصادي سواء كان في إطاره الدول او الاقليمي، الموضوع الابرز والاهم فيما يتعلق بدراسة التعاون على مستوى العلاقات الدولية، خاصة وان ظاهرة التكامل صارت تعرف انتشارا كبيرا بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، وبشكل اكبر في الفترة التي تزامنت مع نهاية الحرب الباردة، وبروز العامل الاقتصادي بقوة كمؤشر مؤشر في العلاقات الدولية.

المطلب الاول: مفهوم التكامل الاقتصادي.

تختلف أراء المفكرين والباحثين في مجال الاقتصاد في إعطاء تعريف واضح وشامل لمفهوم التكامل الاقتصادي.

فيعرف التكامل الاقتصادي بأنه اتفاق ما بين دولتين على الأقل لازال كافة العوائق التي تحول دون انتقال السلع، رؤوس الأموال والأشخاص فيما بينها، ولا يتوقف الأمر عند هذا الحد بل يمتد إلى التنسيق ما بين السياسات الاقتصادية لهذه الدول، بغية تحقيق نمو في كافة البلدان.

من التعريف السابق نجد أن التكامل الاقتصادي يمر بمرحلتين[1]:

أ- وضع الترتيبات اللازمة، للقضاء على عول مل التمايز بين اقتصاديات الدول المنتمية إلى هذا الاتفاق.

ب- مرحلة متقدمة من التكامل تتميز بغياب أشكال التمييز المختلفة بين اقتصاديات الدول المنتمية للتكامل الواحد.

كما يعرف التكامل الاقتصادي بأنه عبارة عن جميع الاجراءات التي تتفق عليها دولتان أو أكثر لإزالة القيود على حركة التجارة الدولية وعناصر الإنتاج فيما بينها والتنسيق بين مختلف سياساتها الاقتصادية بغض تحقيق معدل نمو مرتفع.

نلاحظ مما سبق أن التكامل الاقتصادي يتضمن العناصر التالية[2]:

إنه صيغة متقدمة من صيغ العلاقات الاقتصادية؛

إنه عملية تنسيق مستمرة ومتصلة، تتضمن مجموعة من الإجراءات بهدف إزالة القيود عل حركة التجارة وعناصر الإنتاج فيما بين مجموعة من الدول ذات الأنظمة السياسية والاقتصادية المتجانسة؛

[1] يوسف مسعداوي، **دراسات في التجارة الدولية**، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2010، ص 18.

[2] محمد احمد السريتي ، **اقتصاديات التجارة الدولية بين النظرية والتطبيق**، مؤسسة رؤية للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى ، مصر، 2011، ص 188.

يتضمن عملية التنسيق بين مختلف السياسات الاقتصادية لهذه الدول يهدف تحقيق معدل نمو مرتفع؛

أما من وجهة نظر أخرى يعرف التكامل الاقتصادي من حيث كون أن قيام تكامل اقتصادي لابد من وجود تساوي في اسعار السلع وعناصر الانتاج في المنطقة التكاملية، اساس احتوائه على جانبين سلبي وايجابي فيسير التكامل في جانبه السلبي الى إلغاء واستبعاد ادواته معينة في السياسة الاقتصادية الدولية اما الناحية الايجابية منه فتشير الى الاجراءات التدعيمية الايراد بها إلغاء عدم الانسياق في الضرائب والرسوم بين الدول الرامية إلى التكامل وبرامج اعادة التنظيم اللازمة لعلاج مشاكل التحول والانتقال[1].

المطلب الثاني: دوافع التكامل الاقتصادي وشروطه.

لا شك أن الدول عندما تقدم على إحداث تكامل اقتصادي فيما بينها فإن هناك دوافع تدفعها لتحقيق هذا التكامل. وفيما يلي نتناول هذه الدوافع.

الفرع الأول: دوافع التكامل الاقتصادي.

للتكامل الاقتصادي دوافع عديدة والتي من اهمها:

أولا: دوافع التكامل الاقتصادي:

تجد التكتلات الاقتصادية مسوغات قيامها في المزايا او المنافع التي تعود على الدول المنضمة الى هذه التكتلات، ويعبر عن هذه المبررات بدوافع التكامل الاقتصادي، ويمكن تلخيصها فيما يلي[2]:

أ- **توسيع نطاق السوق:** يؤدي التكامل الاقتصادي الى توسيع نطاق السوق كنتيجة لإزالة التمييز القائم بين الأسواق المحلية للدول الأعضاء مما يتيح لهذه الدول التمتع بمزايا اقتصادية تتمثل في نمو الطلب على منتجاتها الذي يؤدي بدوره إلى تشغيل الطاقات الإنتاجية العاطلة وزيادة التخصص وتقسيم العمل بين هذه الدول مما يقود إلى الكفاءة الانتاجية، وكذلك فإن السوق الواسع يتيح للوحدات الإنتاجية العاملة الإفادة من وفرات الحجم الكبير الناجمة عن اتساع نطاق الإنتاج في هذه الوحدات، ولطالما شكلت السوق

[1] محسن الندوي، **تحديات التكامل الاقتصادي العربي في عصر العولمة**، منشورات الحلبي الحقوقية، طبعة أولى ،2011، ص ص 67، 68.

[2] حسين فرج الحويج، **التكامل الاقتصادي الاقليمي والصناعة البتروكيماوية**، دار جليس الزمان، طبعة أولى، الأردن، 2014، ص ص 17، 19.

الضيقة عاملا رئيسيا في ارتفاع متوسط التكاليف في الكثير من الدول النامية، وتبرز أهمية السوق الواسعة على وجه الخصوص في الدول المتقدمة التي تصطدم بعقبة انخفاض الطلب الفعال.

ب-تحسين معدل التبادل التجاري: يؤدي التكامل الاقتصادي إلى تحسين معدل التبادل التجاري الدولي للدول الاعضاء ككتلة واحدة في مواجهة السوق العالمية ويضمن لهذه الدول قدرا أعلى من المساواة في هذه السوق.

ج-المنافسة: يساعد التكامل الاقتصادي على كسر الحلقات الاحتكارية التي ترعرعت في ظل الاسواق الضيقة ما يؤدي إلى الارتفاع بمستوى الكفاءة الانتاجية، وينبغي رفي هذا الصدد اتخاذ التدابير التي تضمن المحافظة عل هذه المنافسة.

د-خلق المناخ الملائم لعملية التنمية: يضمن التكامل الاقتصادي قدرا من التنسيق بين السياسات الاقتصادية للدول الاعضاء كما أنه يقلل من حالات عدم التأكد ويبعث على تدفق الاستثمارات الأجنبية نتيجة استقرار الاوضاع الاقتصادية كما انه يتضمن قيام نوع من التنسيق في برامج التمية الإقليمية ويؤدي كل ذلك إلى تهيئة المناخ الملائم للتنمية.

و- الاستفادة من وفرات النطاق و الانتاج الكبير

- **وفرات داخلية:** تنشا من كبر حجم الانتاج لكبر حجم المشروع والتخصص في الانتاج تبعا للميزة النسبية والتنافسية وما يترتب على ذلك من زيادة الكفاءة الإنتاجية له لزيادة مهارة العمل وارتفاع انتاجيتهم، وكذلك استخدام الآلات التي تتميز بكفاءتها العالية وانخفاض تكلفة الوحدة المنتجة منها، كذلك الوفورات الناشئة عن عمليات النقل والشحن الكبيرة، ونفقات ابحاث تطوير المنتجات.
- **وفرات خارجية:** وهي وفرات تتولد من عوامل اخرى خارج نطاق المشروع مثل وفرات التركز فعندما تتركز بعض المشروعات في منطقة فإنها تستفيد من تواجد الاسواق، والعمالة ووسائل النقل وأيضا وفرات المعرفة والبحوث والتقنيات الفنية[1].

هـ- بناء اقتصاد قومي: يقلل من اعتماد المنطقة على الخارج، وبالتالي تقليل تبعية اقتصاد منطقة التكامل للتغيرات الاقتصادية و السياسية التي تحدث في الاقتصاديات خارج هذه المنطقة، فالتكامل الاقتصادي عندما يأخذ شكل الاتحاد الجمركي على الأقل أو شكل السوق المشتركة أو يصل إلى مرحلة الاندماج، فإن ذلك يعني زيادة معدل التبادل الاقتصادي بين دول التكامل وفي نفس الوقت سيؤدي إلى الاقلال من انفتاح المنطقة على الخارج نظرا للحواجز الجمركية وغير ذلك من السياسات المالة والنقدية

[1] عبد المطلب عبد الحميد، **المنظور الاستراتيجي للتحولات الاقتصادية للقرن الحادي والعشرين (مدخل لآليات التعامل القيادات الادارية معها)**، الدار الجامعية، مصر.، 2008-2009، ص ص 276، 277.

والتجارة التي تحد من انتقال السلع والبضائع بين منطقة التكامل وبقة الدول وهذا بالطبق يقلل من تأطير المنطقة بغيرها من المناطق الأخرى[1].

الفرع الثاني: الشروط الاقتصادية

تتمثل هذه الشروط فيما يلي[2]:

أولا-التقارب الجغرافي للدول المتكاملة:

إن الهدف من وراء التقارب الجغرافي للدول المتكاملة هو تنمية وتحسين العلاقات الاقتصادية بين الدول المتكتلة، لتنفذ بسرعة وبأقل تكاليف، والتقارب الجغرافي يحقق ذلك، وهو يعمل على توسيع نطاق التبادل التجاري عن طريق تسهيل انتقال السلع والخدمات والعمالة داخل نطاق التكامل وبالرغم التقدم التكنولوجي الموجود على مستوى وسائل الاتصالات والموصلات في الوقت الراهن الا ان التقارب الجغرافي يبقى ذو أهمية كبيرة لنجاح التكامل وليس شرط ضروريا له.

ثانيا-تنسيق السياسات الاقتصادية القومية

يتطلب انشاء تكامل اقتصادي ناجح بين مجموعة من الدول، تنسيق للسياسات الاقتصادية فيما بينها وينبغي ان يشمل هذا التنسيق التعريفات الجمركية والسياسات والتجارية تجاه العالم الخارجي بالإضافة الى السياسات المالية والنقدية وسياسة تشجيع الاستثمار ع طريق وضع اجهزة متخصصة ومؤسسات تتمتع بالصلاحيات المطلوبة لمتابعة هذا العمل على ضوء التغيرات التي تطرأ على السياسات الاقتصادية.

ثالثا-توافر البنية الاساسية المناسبة:

إذ لا يمكن قيام تكامل اقتصادي بين دول تفتقر البنية الاساسية الملائمة نظرا لما تلعبه هذه الاخيرة من دور حيوي في دعم التكامل الاقليمي وربط المناطق المختلفة في الاقليم ببعضها البعض فالمجال الاقليمي لا يتيح امكانية انتقال وفرات الحجم والفورات الخارجية والتقدم التكنولوجي الا اذا توفرت شبكة المواصلات بين الدول الاعضاء يمثل عائقا امام عملية توسيع حركة التبادل التجاري من منطقة الى اخرى داخل نطاق التكامل وبالمثل فإن ضعف وسائل الاتصال وعدم توافر المعلومات في الوقت

[1] عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سابق، ص 278.

[2] نزيه عبد المقصود محمد مبروك، **التكامل الاقتصادي العربي وتحديات العولمة مع رؤية اسلامية**، دار الفكر الجامعي، مصر، 2007، ص 108.

المناسب، يؤثر على سرعة المعلومات اتجاه القرارات الخاصة بعملية التبادل والتفاعل بين الدول الاعضاء في العملية التكاملية.

رابعا–تخصيص المشاريع والانتاجية على اساس اقليمي:

يعد هذا الشرط من بين اهم شروط نجاح التكامل الاقتصادي حيث يجعل هذا التخصص اقتصاديات هذه الدول متكاملة تعتمد على بعضها البعض بطريقة مباشرة كما يمكن التباين في التخصص الانتاجي بين الدول المتكاملة من الحصول على اهم ميزة يحققها التكامل الاقتصادي وهي ميزة توسيع حجم الاسواق امام منتجات الدول الاعضاء في حين تفتقد هذه الميزة قيمتها الى حد كبير عندما يتشابه التخصص الانتاجي في مثل هذه الدول وبالتالي يفقد التكامل الاقتصادي أثره كتنظيم وتنشيط التبادل التجاري بين مجموعة الدول الاعضاء.

خامسا–توافر الايدي العاملة المدرجة:

يعتبر من العوامل المؤدية الى نجاح التكامل الاقتصادي وتثبيت دعائمه، يتيح للدول الاعضاء استخدام مواردها الانتاجية بطريقة فعالة ومستمرة، كما يمكنها في الوقت نفسه من تنمية هذه الموارد وزيادة حجمها، وبالتالي زيادة الانتاج الكلي ورفع مستوى المعيشة في الدول المتكاملة، مما يعني تعزيز التعاون الاقتصادي فيما بينها.

المطلب الثالث: النظريات المفسرة للتكامل الاقتصادي

سنحاول من خلال هذا المطلب التطرق إلى أهم النظريات المفسرة للتكامل الاقتصادي بدءا بالمدرسة الاتحادية الى المدرسة الوظيفية الجديدة.

الفرع الأول: المدرسة الاتحادية

وتسعى الى اقامة دولة اقليمية تتخذ شكل وحدة فيدرالية حيث تحتفظ الدول الوطنية بسلطة اصدار القرارات والتشريعات اللازمة، وفقا لما يتفق عليه المجلس الاعلى الذي يدير عددا من الامور التي تهمها جميعا وينصب التفكير اساسا حول اقامة دولة اتحادية على اقليم تتمتع فيه الفئات الاجتماعية التي تتواجد في اقطارها بدرجة عالية من التشابك في المصالح وتتوفر فرص النجاح امام هذا التحول في حالتين:

– الحالة الاولى: أن يكون قد تولد لدى مختلف الفئات الاجتماعية شعور بأن التجمع الاقليمي قادر على تحقيق قدر من الرخاء والرفاهية الاقتصادية يفوق ما تحققه الدول الوطنية لوحدها ويمكن القول أن هذا الأسلوب يعتمد على قاعدتين.

- القاعدة الاولى: توافق مصالح الفئات الاجتماعية المختلفة وتقينها أن دولة الوحدة سوف تخدم مصالحها أفضل مما تفعله الدولة وهذا ما يمكن تسميته بقاعدة الكفاءة.
- القاعدة الثانية: تسيير الامور في الدولة الوحدة سوف يعطيها فرصة للمشاركة في اتخاذ القرار وهذا ما يمكن وصفه بقاعدة الديمقراطية.

ويرتكز على التعاطي مع الشؤون الاجتماعية والاقتصادية وعلى توجيه طاقات الشعوب وإمكانياتها نحو حيز الجماعة الدولية لذلك ان اعطيت الاهمية اللازمة للجانب الاقتصادي والاجتماعي عن طريق تكوين هذه الاجهزة التي تسهر على تحقيق هذا الهدف دون التفرقة بين الشعوب فإننا نصل على نقطة توحيد المصالح والرغبات وبالتالي يزول خطر السيطرة والصراع، وفي هذا الصدد يرى انيس كلود بأن نظام الدولة بفرض نظاما تسليطيا للتقسيم الهرمي للمجتمع الدولي وهذا ما يعرقل الوحدة بين وحدات النظام الدولي.

كما يرى انصار التيار الوظيفي من زاوية اخرى بأن القوة لا تؤدي الى التفرقة والتشتت بالرغم من أن المفترض في افراد المجتمع الدولي هو التعاون والتكامل وخاصة من منطق البعد الاقتصادي للعلاقات الدولية وخاصة من منطق البعد الاقتصادي للعلاقات الدولية ذلك انه من شأن هذا التوجه ان يؤدي الى احداث التعاون والتكامل في باقي الابعاد بالإضافة الى ذلك فإن من شأن هذا الانتشار ان يؤثر ايجابيا في صميم النظام الدولي متعددة الاطراف في نطاق ابحاث الى ان اظهرت الموجة الثانية من الاقلية واليت اطق عليها الاقلية الجديدة لتوظيف تلك الموجة التي بدت منذ منتصف الثمانينات من علاقات التنظيمات التكامل الاقتصادي والتجاري الاقليمي ويستند هذا المفهوم الى نموذجين.

- **النموذج الاول:** هو التكتل التجاري الاقليمي القائم على فرصة تسيير العلاقات التجارية بين الدول الاعضاء وبدرجة تبزها مستويات متعددة ادناها هي المناطق التجارية الحرة وعلاها الاتحاد الاقتصادي مثل الاتحاد الاوروبي.
- **النموذج الثاني:** فهو قائم على اساس التخصص وتقسيم العمل الصناعي في مجموعة الصناعات او صناعة واحدة بين مجموعة من الدول التي يجمعها هذا التخصص والتقسيم في العمل ومثال ذلك مثلث النمو الاقليمي الفرعي الذي ربط بين التكنولوجيا والقوة المالية في سنغافورة والعمالة والموارد في ارخبيل ريو بإندونيسيا.

وبعبارة اخرى فإن عملية اعادة هيكلة النظام الاقتصادي العالمي مما يتوافق مع المتغيرات العالمية الجديدة هي ابرز مفهوم الاقليمية الجديدة حيث انه يهدف الى جعل الكتل الاقتصادية الاقليمية حلقة ربط وسيطة بين الدول من ناحية والنظام العالمي من ناحية أخرى وبالتالي فإن الاقلية الجديدة.

- الحالة الثانية: رفض عدد من الفئات الاجتماعية خضوع الحكومات الوطنية لتسليط فئات تسعى الى تعظيم مصالحها على حساب باقي فئات المجتمع وتكون الفئات المتسلطة في البلدان المختلفة متأخرة فيما بينها ومن ثم ترى الفئات الاجتماعية الرافضة لهذا الامر انه من المصلحة التحول من المستوى الوطني الى المستوى الاقليمي.

وقد كان الاعتبار الثاني اهميته في الحالة الأوربية، فقويت شوكة المدرسة الاتحادية خلال احتدام معارك الحرب العالمية الثانية خاصة لدى فئات فرنسية بزعامة جون مونيه، رأت في هذا المنهج نهاية لمحاولات المانيا المتكررة على اوروبا، الا ان فئات اخرى لم تشاطرها الرأي، وحبذت حصر السلطات الاقليمية في نطاقات محدودة.

وبذلك يعتبر الفكر الاتحادي استراتيجية للتحرك نحو التكامل اكثر منه نظرية تضع اساسا لبلوغه ويكون على الدولة الاتحادية بعد قيامها البحث على افضل السبل لتسيير شؤون المجتمع المتكامل[1].

الفرع الثاني: المدرسة الوظيفية

برزت النظرية الوظيفية بعد الحرب العالمية الثانية وذلك من خلال كتابات " دافيد متراني" ونقطة الانطلاق في هذا التيار هي ان الدولة القومية كأهم وحدة تنظيمية في البيئة الدولية لم تعد قادرة على تلبية الحاجيات الاساسية للمجتمع ومرد ذلك هو انها توجد في رقعة جغرافية محدودة بينما حاجيات المجتمع تعتمد الى اكثر من ذلك المجال.

والوظيفة ليست نظرية فقط بل هي كذلك فلسفة جاءت لتقضي على بعض عراقيل السير الحسن للعلاقات الدولية الا وهو الرخاء الاقتصادي والاجتماعي لكل شعوب العالم وذلك عن طريق تناسي الحدود السياسية بين الدول وادخال تعديلات اقتصادية واجتماعية واسعة النطاق بقصد تحقيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي وتدعيم الاستقرار السياسي في المجتمع الدولي.

ويعارض "دافيد متراني david mitrany" الاندماج الاقليمي ذلك في نظره يؤدي الى تقوية البينة التنظيمية الجديدة الاقليمية بالتالي القدرة على استعمال القوة وهو ما سيؤدي الى رأيه الى تحول النزعات من مستوى التجمعات الاقليمية وقد ذهب متراني الى اكثر من ذلك حيث انتقد المدرسة الدستورية التي

[1]– أسيا الوافي، **التكتلات الاقتصادية الاقليمية وحرية التجارة في إطار المنظمة العالمية للتجارة**، رسالة ماجيستير ، تخصص اقتصاد دولي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2007، ص8.

سادت قبل الحرب العالمية الاولى والتي تطرح النموذجين الفدرالي والكونفدرالي كحل لتنظيم المجتمع الدولي، ويبرر ذلك بكون المنطلق لا يجب ان يكون فوقيا بل يجب ان يكون قاعديا.[1]

الفرع الثالث: الوظيفة الجديدة

سعت هذه النظرية التي نشأت بعد الحرب العالمية الثانية الى معالجة القصور الذي شاب النظرية الوظيفة الاصلية وقد جمعت هذه النظرية المحدثة اسهامات كل من "ارنست هاس erns hass" و"اميناي ايترويونيamitai etzioni" و" كارل دويتش karl deutsch" الذين أكدوا على توفر عدد من الاسس التي تساعد على تغذية المسيرة التكاملية.

توفر ثقافة مشتركة تقرب بين منظومة القيم التي تتبانها الفئات الاجتماعية في الدول المعنية وتنشئ اتفاقا عاما بينها حول ما يعتبر عناصر الرفاهية في حياتهم وهذا ما يجعل التكامل يقع ضمن اقليم معين، اي الاعتماد على مفهومه المتكامل الجهوي الاقليمي بدلا من التكامل على النطاق العالمي كما نادى به الوظيفيون القدامى.

محوريا في هذا المنهج الذي جاء بإضافات من اهمها وضع مراحل تنتقل فيها السلطة الى المؤسسة الاقليمية التي تعتبر كنواة لحكومة اقليمية وعموما تبدأ هذه المراحل بأليات تنطوي على الامتناع على ممارسة السلطة القرار في عدد من الامور كتلك المتعلقة بتحرير حركة التدفقات الاقتصادية بدء بالتجارة وانتهاء بحركة الافراد، ثم المرور نوع من التكامل الايجابي اين ينقل قدر كبير من القرارات المتعلقة بالسياسات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية.[2] وأهم الانتقادات الموجهة للنظرية الوظيفية والوظيفة الجديدة هي:

أ- صعوبة او استحالة فصل النشاطات الاجتماعية والاقتصادية عن السياسية.
ب- ان الدول بشكل عام لن تبدي رغبة كافية في التخيل عن وظيفتها السياسية للسلطات.
ت- هناك بعض الوظائف الاقتصادية والاجتماعية غير مؤهلة للانتشار.
ث- ان ارادة التكامل او الوحدة السياسية مرتبطة بإرادة الاطراف أكثر من ارتباطها بالوظيفة الاقتصادية والاجتماعية.[3]

ويمكن تلخيص هذه النظريات في الجدول التالي:

---

[1]- مفروس كمال، **دور المشروعات المشتركة في تحقيق التكامل الاقتصادي:** دراسة مقارنة بين التجربة الاوروبية والتجربة المغاربية، رسالة ماجيستير، تخصص اقتصاد دولي، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2013، ص39.

[2]- أسيا وافي، مرجع سابق، ص 12.

[3]- بوشول السعيد، **دوافع التكامل الاقتصادي لدول مجلس التعاون الخليج العربية وآفاقه**، رسالة ماجيستير ، تخصص: تجارة دولية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2009، ص14.

الجدول رقم (1-1): الأشكال المختلفة للتكامل الاقتصادي

النظرية	آلية عملية التكامل	الشكل النهائي للعملية
الفدرالية	مؤتمر دستوري أو التفاوض بين الدول	دولة فيدرالية
التعاملية أو الاتصالية	التفاعل عن طريق الاتصالات	مجتمع آمن
الوظيفية	إنشاء عدد من المنظمات الوظيفية ونقل جزء من السيادة إليها	مجموعة من المنظمات الوظيفية غير المسيسة
الوظيفية الجديدة	الانتشار من القطاعات الفنية إلى القطاعات السياسية	مؤسسات إقليمية فوق قومية

المصدر: شحاب نوال ،**أثر التكتلات الاقتصادية الإقليمية على تحرير التجارة الدولية**، رسالة ماجيستير تخصص علاقات دولية كلية العلوم السياسية والاعلام، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2010، ص 16.

المبحث الثاني: أشكال ومزايا واثار التكامل الاقتصادي

سنحاول من خلال هذا المبحث التطرق إلى أهم أشكال التكامل الاقتصادي أبرز المزايا التي يمكن الاستفادة منها.

المطلب الأول: أشكال التكامل الاقتصادي الاقليمي

للتكامل الاقتصادي أشكال عديدة والمتمثلة في منطقة التجارة الحرة، الاتحاد الجمركي، السوق المشتركة، الاتحاد الاقتصادي، الاندماج الاقتصادي.

الفرع الأول: منطقة التجارة الحرة

وهي منطقة تقوم فيها الدول الاعضاء بإزالة العوائق التجارية بينها ولكنها تترك الحرية لكل بلد عضو في ان يفرض سياسته التجارية الخاصة به بالنسبة الى الدول الاخرى، وبذلك يوافق الاعضاء على قواعد المنشأ التي تقر أنه اذا كانت السلعة مصنعة في بلد عضو فإنها تمر عبد حدودهم بدون رسوم جمركية اما اذا كانت مستوردة من خارج منطقة التجارة الحرة فإنها تخضع لرسوم جمركية عندما تعبر الحدود داخل منطقة التجارة الحرة، وتعرف مناطق التجارة الحرة وتختلف عنه في كون أعضائها غير ملزمين بتواجد رسومهم الجمركية (الخارجية بل تحتفظ كل منها برسوماتها الخاصة واستقلالها الجمركي بالنسبة للغير، وتعتبر منطقة التجارة الحرة اساس للإقامة تجمع اقتصادي يساهم في دعم القدرة التنافسية للدول الاعضاء في مواجهة اخطار مناطق التجارة الحرة لأمريكا الشمالية التي بدأت رسميا في بداية

1994 وتظم حاليا كل من الولايات المتحدة الامريكية، كندا، المكسيك بالإضافة الى منطقة التجارة الحرة لدول جنوب شرق أسيا ومجلس التعاون الخليجي.[1]

الفرع الثاني: الاتحاد الجمركي

وهو مستوى اكثر تقدما من منطقة التجارة الحرة، حيث يتم من خلاله توحيد التعريفة الجمركية للدول الاعضاء في مواجهة العالم الخارجي بعد إزالة كافة القيود على التجارة البينية وهذا يعني ان الدول الاعضاء تتفق على ازالة كافة القيود على التجارة فيما بينها، ووضع سياسة تجارية موحدة بالنسبة للدول الداخلة في الاتحاد الجمركي، كما يساعد على تقسيم العمل بين الدول الاعضاء بحيث تستفيد كل دولة من الميزات التفضيلية التي تتمتع بها في انتاج السلع والخدمات.

ويتميز الاتحاد الجمركي عن منطقة التجارة الحرة في توحيد مستوى الرسوم الخارجية وتكوين حاكما جمركي للدول الاعضاء في تعاملاتها مع الغير وهو بذلك لا يواجه عادة المشكلة التي تواجهها منطقة التجارة الحرة فيما يخص اعادة تصدير وما ينجر عنها من احتمالات انحراف التجارة عن طريقها الطبيعية داخل المنطقة كما يتميز عنها في كونه يقيد حرية اي بلد عضو في عقد اتفاقيات تجارية مع الدول الخارجية او حتى تجديد الاتفاقيات المعقودة دون موافقة الدول الاعضاء على ذلك والسبب في ذلك هو الرغبة في زيادة فاعلية التعريفة الجمركية المودة وحماية دول الاعضاء من تهور مركزها التنافسي نتيجة منح الغير مزايا تفضليه اكبر من أمثلة هذا الاتحاد الجمركي نجد اتحاد البنيليكس اعلون سنة 1948م، والذي يضم كل من بلجيكا، هولندا ولوكسمبورغ[2].

الفرع الثالث: السوق المشتركة

هي مرحلة أكثر تقدما من الاتحاد الجمركي وتتضمن إلغاء القيود على حركة عوامل الانتاج داخل السوق المشتركة بالإضافة الى مقومات الاتحاد الجمركي المتمثلة في حرية التجارة بين الاعضاء والسياسة التعريفية المتماثلة تجاه الاقطار الخارجية الاخرى، وبذلك تكون الدول الاعضاء سوقا موحد يتم في اطارها انتقال السلع والاشخاص ورؤوس الاموال بحرية تامة ومن أمثلتها السوق الاوربية المشتركة.[3]

الفرع الرابع: الاتحاد الاقتصادي.

---

[1]– محسن الندوي، **تحديات التكامل الاقتصادي الاقتصاد العربي في عصر العولمة**، منشورات الحلبي الحقوقية، الطبعة الاولى، المغرب، 2011، ص 92

[2]– محمود يونس وآخرون، **التجارة الدولية والتكتلات الاقتصادية**، دار التعليم الجامعي، الاسكندرية، 2015، ص202 – 203

[3]– رقية بلقاسمي، **التكامل الاقليمي المغاربي، دراسة التحديات والآفاق المستقبلية**، رسالة ماجستير، تخصص، دراسات مغاربية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2011، ص40.

يعتبر درجة اعلى من السوق المشتركة وهو تنظيم تقوم فيه الدول الاعضاء بتوحيد كافة سياستها بما في ذلك السياسات النقدية والمالية والاجتماعية، ويعتبر التنسيق عنصرا أساسيا في تطور الاتحاد في التشريعات والممارسات الادارية والسياسات والسياسات الوطنية والسعي لتحقيق تكاملها لتكون سياسة عامة على مستوى هذا التنظيم وذلك بغرض إقامة هيكل اقتصادي متكامل يوحد كافة السياسات الاقتصادية والمالية لتحقيق وحدة اقتصادية تضم نشر الاقاليم[1].

الفرع الخامس: الاندماج الاقتصادي

يعتبر الاندماج الاقتصادي اعلى مرحلة من مراحل التكامل الاقتصادي فهو يتضمن اضافة الى ما نصت عليه اتفاقية الاتحاد الاقتصادي والسوق المشتركة تعاونا اقليميا يتصل بتفاعلات تحدث بين عدة دول تنتمي ال حيز جغرافي محدد ويطلق عليها التفاعلات الاقليمية والتي تسعى لتحقيق جهود التعاون الاقتصادي والامني بين عدة دول في منطقة جغرافية معينة ويطلق عليها التفاعلات الاقليمية ويمكن القول هنا ان الاقليمية يمكن ان تنقسم الى قسمين الاقليمية المفتوحة ويقصد بها تلك الجهود التي تهدف الى تشجيع التعاون في مجالات التجارة والاستثمار اما الإقليمية الجديدة فهي تسعى الى تحقيق الاتفاقيات المشتركة في اطار التعاون الامني.[2]

و الجدول التالي يوضح أهم هذه الاشكال.

[1] محمود يونس وآخرون، مرجع سابق، ص 2005.
[2]- محسن الندوي، مرجع سابق، ص95.

الجدول رقم (1-2): الاشكال المختلفة لنموذج التكامل الاقتصادي

الخصائص / الأشكال	تخفيض عوائق التبادل	إزالة عوائق التبادل البيني	رسوم جمركية خارجية موحدة	تحرير حركة عناصر الانتاج	تنسيق السياسات الاقتصادية	توحيد اقتصادي ومالي ونقدي
اتفاقية التجارة التفضيلية	*					
منطقة التجارة الحرة	*	*				
الاتحاد الجمركي	*	*	*			
السوق المشتركة	*	*	*	*		
الاتحاد الاقتصادي	*	*	*	*	*	
الاتحاد الاقتصادي وانقدي (الاندماج الاقتصادي التام)	*	*	*	*	*	*

المصدر: شحاب نوال ،**أثر التكتلات الاقتصادية الإقليمية على تحرير التجارة الدولية** رسالة ماجيستير تخصص علاقات دولية كلية العلوم السياسية والاعلام، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2010، ص 39.

المطلب الثاني: مزايا التكامل الاقتصادي[1]

للتكامل الاقتصادي العديد من المزايا اهمها:

الفرع الأول: اتساع حجم السوق

من خلال التكامل الاقتصادي يمكن القضاء على مشكلة ضيق الاسواق فيصبح بالإمكان الحصول على اسواق اوسع ومجال اكبر يستوعب كل المنتجات ويمكن أن يؤدي في الكثير من الاحيان الى قيام بعض الصناعات التي لم تكن قائمة قبل التكامل نتيجة الزيادة في الطلب الداخلي الذي يبرر

[1]– رشام كهينة، **واقع الربط بين الاسواق المالية العربية في ظل التكامل الاقتصادي العربي**، رسالة ماجيستير، جامعة بوقرة، بومرداس، ص2009، ص43-45.

قيام صناعة ذات حجم وكفاية اقتصادية فإلغاء الرسوم والحواجز الجمركية يقف عائقا امام اقتحامها لهذه الاسواق ومما لاشك فيه ان اتساع حجم السوق وما يتبعه من نمو الطلب على منتجات الدول الاعضاء في التكامل سوف يؤدي الى تحقيق العديد من النتائج الاقتصادية العامة.

أولا : اتساع المجال والفرص والعرض امام المنتجين في كل دولة عضو لزيادة الانتاج، حتى تتمكن من تغطية لزيادة الانتاج، حتى تتمكن من تغطية الزيادة الجديدة في الطلب على منتجاتها، مما يؤدي الى تشغيل الطاقات الانتاجية المعطلة والزيادة في كفاءتها الانتاجية.

ثانيا: بما ان ضيق السوق عادة ما يؤدي الى الحد من اقامة صناعات جديدة ذات حجم اقتصادي لذلك فإن التكتلات الاقتصادية الاخرى كما تهدف الى دفع عجلة التنمية، وذلك من خلال السياح بحرية انتقال السلع والخدمات داخل المنطقة بلا قيود مما يؤدي الى الاستغلال الامثل للموارد الاقتصادية في هذه الدول بالإضافة الى مساهمتها في دعم الاستثمار الوطني وخلق فرص العمل داخل المنطقة.

والمشكلة الرئيسية التي تواجه مناطق التجارة الحرة عادة هي مشكلة اعادة التصدير، وما يتولد عنها من احتمالات انحراف التجارة عن طرقها الطبيعية داخل نطاق المنطقة، خاصة كلما كان هناك تباين ملحوظ في الرسوم الجمركية الخارجية للدول الاعضاء فغالبا ما يؤدي عدم توحيد الرسوم الجمركية الخارجية للدول الاعضاء في المنطقة الى اشتداد عمليات اعادة التصدير فتتسرب بعض المنتجات الاجنبية المنشأ الى داخل المنطقة.

وأول منطقة مهمة للتجارة الحرة في العصر الحديث هي منطقة التجارة الحرة الاوروبية التي تكونت في 1960 بواسطة مستعدة للانضمام الى السوق الاوروبية المشتركة وخوفا من حرمانها من مكاسب التجارة في أوربا قامت بإنشاء هذه المنطقة وذلك بإزالة كافة الرسوم الجمركية على التجارة بعدئذ قام كل بلد بتوقيع اتفاق سوق منطقة تجارة حرة مع الاتحاد الاوربي وهذا ما جعل الاتحاد الاوربي أكبر سوق حرة في العالم حيث يمكن للسلع والخدمات ان تتحرك بدون رسوم جمركية وهناك اتفاقيات اخرى وقت اتساعها يؤدي في الكثير من الاحيان الى تحقيق وفرات الحجم الكبير.

ثالثا: كما ان اتساع حجم السوق يؤدي الى تخصص وتقسيم العمل بين الدول الاعضاء في التكامل حيث يمكن لكل دونه تتميز بميزة نسبية في انتاج سلعة معينة أن تتحقق في انتاجها داخل منطقة التكامل.[1]

الفرع الثاني: زيادة التشغيل.

نظرا لما يترتب على التكامل الاقتصادي من توسيع للسوق، وما يتبعه من توسيع في الانتاج وفي النشاطات الاقتصادية اعتمادا على ذلك فإنه يفتح مجالا أكبر وفرصا أكبر من دولة وهذا ما يؤدي حتما

وبالضرورة الى توفير فرص تشغيلية اكبر، وهذا ما يجعلنا نقول أنه يمكن للتكامل الاقتصادي ان يساهم مساهمة فعالة في الحد من البطالة الواسعة الانتشار كما يمكن ان يستوعب فائض العمل الموجود لدى بعض الدول المتكاملة من خلال الحاجة إليه في الدول الاخرى التي لديها قدر أقل من العمل.

الفرع الثالث: زيادة معدل النمو الاقتصادي.

إذ ان التكامل يسمح بتوفير إمكانيات أكبر للاتساع الانتاج بحكم توسيعه للسوق بالاعتماد على ما تم توفيره من عناصر الانتاج بعد عملية التكامل، حيث ان عملية الانتاج والنشاطات الاقتصادية لم تبق مرتبطة بما هو موجود في الدولة الواحدة، وإنما اصبحت تعتمد في توسعها على كل ما هو متوفر من عناصر الانتاج في مجموعة الدول المتكاملة، وبذلك تتمكن من توفير قدر أكبر من رؤوس الاموال وقدر أكبر من الايدي العاملة وبالخصوص الماهرة والفتية ومنها، وقدرات إدارية وتنظيمية أكبر، وهذا ما يؤدي الى التوسع بشكل كبير، وتوفير حجوم انتاجية تسمح بزيادة التخصص وتقسيم العمل.

ذلك ان عملية التصنيع اذا تمت في نطاق تكتل اقليمي، فإنها ستعود بالفائدة على المنطقة كلها وهي فوائد تفوق بكثير الفوائد التي يمكن لأي بلد تحقيقها حين يقوم ببذل جهود للتصنيع لوحده وذلك لأنه كلما اتسعت السوق التي تستوعب المنتجات الصناعية اتسعت معها فرص التخصص الذي تظهر فوائده في مجالات معينة متى توفرت الضرورة للصناعة منطقة واسعة تحتوي كل المرافق الضرورية، ومنى توفرت لها محليات المواد الخام وموارد الطاقة القريبة وذات التكلفة المنخفضة.

وهذا ما يؤدي بالضرورة الى تحقيق زيادة في الانتاج والانتاجية بما يحقق النمو في الناتج والدخل القومي، خاصة وان متابعة النمو تصبح ممكنة نظرا لوجود الحافز على التوسع والنمو المتمثل في امكانات التسويقية الواسعة، والامكانات المادية والبشرية والمالية وغيرها وكلها تفتح المجال أكثر للقدرة على النمو.

الفرع الرابع :إسهام التكامل في تطوير القاعدة التكنولوجية

والتي تحتاج هي الاخرى الى امكانيات ضخمة لقيامها بقدر مقبول، ذلك ان التكنولوجيا تعد كأحد أهم متطلبات التنمية والتطوير في الدول عموما، وتحقق من خلالها الدول التي تساهم في عملية الابتكار والتطوير التكنولوجي مكاسب هائلة الامر الذي دفع بالبلدان المتقدمة الى السيطرة على هذا المجال الحيوي، وذلك لاستخدامه كأداة لامتصاص موارد وخيرات البلدان النامية مقابل حصولها على التكنولوجيا التي تحتاجها عملية التنمية دون التمكن من تحقيق تنمية حقيقية نتيجة هذا الامتصاص والاستنزاف، وبما ان أغلب الدول النامية ليس لها القدرة على اقامة قاعدة تكنولوجية بمفردها وبالاعتماد على امكانياتها

المالية والمادية والبشرية بالذات ولذلك فإن التكامل يمكن ان يتيح قدرات أكبر في هذه الجوانب وبالشكل الذي يمكن ان يساهم في اقامة قاعدة تكنولوجية ذاتية.

الفرع الخامس :القدرة عل المساومة و التعامل مع التكتلات الاقتصادية

من مزايا التكامل الاقتصادي أنه يمنح الدول المتكاملة من القوة ما يجعلها قادرة على المساومة حتى تستطيع تحقيق مصالحها، فالتكامل الاقتصادي يؤدي حتما إلى تحكم الدول الاعضاء مجتمعين في نسبة من التجارة الدولية أكبر من تلك التي تتحكم فيها كل دولة على حدة، والقدرة على المساومة تؤدي إلى تحسين وكفاءة التبادل التجارة مع الدول الخارجية، حيث تستطيع الدول المتكاملة استيراد السلع الاجنبية بأسعار مختلفة مع إمكانها من رفع أسعار سلعها الوطنية المصدرة للخارج، وبالتالي تستطيع الدول المتكاملة وضع حد لتقلبات الاسعار الخاصة بصادراتها والتي تحدث نتيجة التقلبات الدورية في مستوى التشغيل والانتاج في الدول الصناعية المتقدمة[1].

الفرع السادس الاستفادة من مهارات اليد العاملة

عند قيام التكامل الاقتصادي يؤدي إلى تطبيق مبادئ تقسيم العمل وهذا كفيل بإظهار المهارات والقدرات والعمل على تنميتها، فدرجة تقسيم العمل والاستفادة من الفنيين وغيرهم في تخصصهم أعلى في الولايات المتحدة الأمريكية كوحدة سياسية واقتصادية منها لو كل ولاية استقلت سياسيا واقتصاديا.

مما سبق يتضح لنا أن التكامل يوفر فرصا للإسراع في عملية التنمية كم له فوائد اقتصادية واجتماعية وسياسية لا تستطيع دولة منفردة تحقيقها[2].

المطلب الثالث: اثار الاتحاد الجمركي

سنتناول في هذا المطلب الآثار الاستيتاتيكية والآثار الديناميكية للاتحاد الجمركي على النحو التالي:

الفرع الأول: الاثار الإستاتيكية

وتتوقف هذه الاثار قصيرة الاجل على عاملين هامين هما اثر خلق التجارة واثر تحويل التجارة.

[1] نزيه عبد المقصود محمد مبروك، **التكامل الاقتصادي العربي وتحديات العولمة مع رؤية اسلامية**، دار الفكر الجامعي، الطبعة الأولى، مصر، 2007، ص ص 32، 33.

[2] عمر مصطفى محمد، **التكتلات الاقتصادية الإقليمية والتكامل الاقتصادي في الدول النامية**، مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، مصر، 2014، ص ص 36، 37.

أ. **اثر خلق التجارة:** والمتمثل في زيادة واردات الدولة الأولى من الدولة الثالثة نتيجة لانخفاض سعرها الناتج عن إزالة التعريفات وبالتالي فإن انخفاض سعر الواردات يزيد من قدرة المستهلكين على استهلاك كمية أكبر، وبالتالي زيادة رفاهيتهم[1].

إن تكلفة انتاج السلعة س في البلد أ هي 25 دولار لكل وحدة. وثمنها في البلد ب هو 20 دولار لكل وحدة، وقد اتفق البلدان على تكوين اتحاد جمركي وقبل تكوين هذا الاتحاد كان البلد (أ) يحمي المنتجين في الداخل بفرضه تعريفة قيمتها 6 دولارات لكل وحدة، من السلعة س يتم استيرادها من البلد ب، وبعد الغاء الرسوم بين البلدين بموجب الاتحاد الجمركي، توقف البلد أعن انتاج السلعة س وصار يستوردها من البلد أ لأنه يتحصل عليها ب 20 دولار مقابل 25 دولار لكل وحدة منتجة في الداخل مما يعني أن الاتحاد الجمركي يخلق أو يدعم مزيدا من التجارة، وذلك عندما يتم احلال الواردات رخيصة الثمن من إحدى الاعضاء محل المنتجات المحلية عالية التكاليف لأنه لا رسوم جمركية ولا حواجز كمية ولا غير كمية تحول دون تدفق السلع بين الدول الاعضاء، مما يعني ان المنتجات التي تنتج بتكاليف أقل رخيصة الثمن وهذا يحدث نوع من تعميق التخصص الدولي في السلع التي تتمتع بها الدول بميزات نسبية أو تنافسية اي يتعمق كل دولة داخلة في الاتحاد الجمركي في السلع التي تنتجها بتكلفة لأقل وبسعر أرخص، وتتدفق السلع بين الدول الاعضاء دون موانع، مما يعمق التخصص والتبادل التجاري[1].

ب- **أثر تحويل التجارة:** وحدث هذا الاثر عندما تستبدل واردات أقل تكلفة من خارج الاتحاد الجمركي بواردات اعلى تكلفة من عضو بالاتحاد وهذا ينتج عن المعاملة التفضيلية التجارية بين الدول الاعضاء وهذا الاثر يخفض الرفاهية لأنه ينقل الانتاج من منتجين أكثر كفاءة خارج الاتحاد الجمركي إلى منتجين أقل كفاءة داخل الاتحاد وبذلك فتحويل التجارة يبتعد عن التخصص الدولي للموارد وينقل الانتاج بعيدا عن الميزة النسبية[2].

ومن بين الشروط التي تمكن الاتحاد الجمركي من تحقيق الكفاءة وزيادة الرفاهية من خلال ما يؤدي اليه من خلق التجارة ما يلي[3]:

- ارتفاع القيود على التجارة قبل قيام الاتحاد الجمركي بين دول الاتحاد، وبذلك يتوقع خلق تبادل تجاري واسع بين الدول الأعضاء أكثر من تحويل التجارة عن الدول غير الاعضاء.

---

[1] عبد المطلب عبد الحميد، **اقتصاديات المشاركة الدولية**، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2006، ص 141.

[2] سهير محمد السيد حسن و محمد محمد بنا، **الاتجاهات الحديثة في السياسات التجارية**، ا، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2005، ص 224.

[3] مرجع سابق، ص 225.

[4] كامل بكري، **الاقتصاد الدولي، التجارة والتمويل**، الدار الجامعية، مصر، 2002، ص 206.

- انخفاض الرسوم الجمركية على التبادل التجاري مع الدول غير الاعضاء وبذلك لا يؤدي قيام الاتحاد الجمركي إلى تحول كبير في التجارة ولا يجعل التحول مكلفا.
- كلما زاد عدد الدول الداخلة في الاتحاد وكبر حجمها، كلما قل عدد المنتجين غير الاكفاء خارج الاتحاد زيادة درجات التنافس بين دول الاتحاد وانخفاض درجات التكامل بينهما، وهو ما يعني امكانية زيادة التخصص وتعميقه ومن ثم خلق مزيد من التجارة مع قيام الاتحاد، وبالتالي يمكن القول أن الاتحاد يزيد من مستوى الرفاهية اذا تكون من دول متنافسة أكثر منه من دول متكاملة أي دول صناعية وأخرى زراعية.
- التقارب الجغرافي بين الدول الداخلة في الاتحاد، مما يجعل التكاليف النقل منخفضة ويقلل من العقبات أمام خلق التجارة.
- كبر حجم التجارة بين الدول المكونة للاتحاد قبل قيامه مما يزيد من احتمالات تحقق مزيدا من التجارة والرفاهية.

الفرع الثاني : الاثار الديناميكية

تحقق دول الاتحاد الجمركي مكاسب ديناميكية عديدة، وتتمثل في تحقق مزيدا من التنافسية بين الدول الاعضاء، واقتصاديات الحجم الكبير والاستخدام الافضل للموارد الاقتصادية.

أولا- **الاثار المترتبة عن اتساع نطاق المنافسة**

إن انخفاض العوائق بين الدول الاعضاء يتوجب على الصناعات المحمية في السابق من المسافة الاجنبية ان توائم نفسها في بيئة جديدة بتطبيق مبدا مزيد من الترشيد في الانتاج، ومن المتوقع أن يكون لاتساع نطاق المنافسة الاثر العادي في انعاش الكفاءة في الصناعات المحمية سابقا عن طريق تخفيض تكاليف الانتاج، وتطوير هذه الصناعات من خلال رفع مستويات جودتها، أما الصناعات التي لا تصمد امام قوة المنافسة فتخرج من السباق وتتحول مواردها الى قطاعات أكثر إنتاجية في الاقتصاد الوطني، وسوف تكون المحصلة النهائية اقتصاد يستخدم موارده بطريقة أكثر كفاءة، مما يزيد من رفاه الأمة الاقتصادي[1].

[1] سامي عفيف حاتم، **التجارة الخارجية بين التنظير والتنظيم**، الدار المصرية اللبنانية، الكتاب الأول، طبعة ثانية، مصر، 1993 ، ص 353.

ثانيا- اتساع حجم السوق

قد يؤدي إنشاء الاتحاد الجمركي إلى اتساع حجم السوق أمام المنشآت العامة داخل الاتحاد ونتيجة لذلك تستطيع هذه المنشآت زيادة مستوى إنتاجها وتحقيق ما يسمى بوفرات الحجم وتقصد بها الانخفاض في نفقة الانتاج السلعة نتيجة لمزايا الانتاج الكبير.

إن التكامل الاقتصادي تؤدي إلى تخصص كل قطر في سلعة أو مجموعة من السلع فيزيد إنتاجه منها لمواجهة السوق الواسعة التي أصبحت تتكون من سوق الاقطار الداخلة في التكامل مما يسمح للمشروعات التي تنتج هذه السلعة بالوصول إلى الحجم الأمثل أو بالاقتراب منه مع ما يترتب على ذلك من انخفاض تكلفة الوحدة منها[1].

ثالثا-تشجيع الاستثمارات:

لاشك أن التكامل الاقتصادي يؤدي إلى توسيع حجم السوق، كما يؤدي إلى إنتاج السلع والخدمات، الأمر الذي يؤدي إلى خلق العديد من الفرص الاستثمارية أمام الاستثمارات المحلية والأجنبية، كما يؤدي تشجيع الاستثمار إلى فتح مجالات جديدة للصناعات التي تعتمد على التصدير، ومن جهة أخرى يحتمل أن يشجع تكوين الاتحاد الجمركي الخارجيين على إقامة تسهيلات إنتاج داخل الاتحاد لتفادي الحواجز الجمركية التمييزية المفروضة على المنتجات الخارجية، وهذا ما يسمى بمصانع التعريفة الجمركية[2].

رابعا-التغير التكنولوجي.

إن توسع السوق وما ينجم عنه من زيادة المنافسة، يحفز على إجراء البحوث وعلى التطوير ويبين (بالاسا) العلاقة بين حجم السوق والنشاط البحثي وذلك ناشئ عن الاقتراض المسلم به وهو إمكانية تحقيق الوفورات الواسعة عن طريق البحث وزيادة الانفاق على البحث على نحو يجاوز الزيادة في حجم السوق عند توسيعها يؤكد بالاسا قائلا إن التكامل يؤدي إلى حصول تقدم تكنولوجي مستقل وذلك لأن الوفرات الواسعة النطاق الناجمة عن البحوث يمكن أن تجني ثمرتها على كلا المستويين المستوى القطري ومستوى الشركة لأنه من المحتمل كذلك أن يزداد الانفاق على البحوث والتطوير بعد إزالة الحواجز التجارية وبذلك فإن احد المميزات الناتجة عن التكامل الاقتصادي هو اتباع التقدم التكنولوجي في الانتاج وبالتالي تخفيض التكلفة وزيادة الربحية وهذا ما يتطلب دعم وتطوير مراكز البحوث[3]

[1] محمد لبيب شقير، **الوحدة الاقتصادية العربية تجارتها وتوقعاتها**، مركز الدراسات العربية، لبنان، 1986، ص 432.

[2] آسيا الوافي، مرجع سابق، ص 37.

[3] المرجع نفسه، ص 38.

المبحث الثالث: التكامل الاقتصادي والإقليمية الجديدة

شهد العالم مؤخرا نشاطا متسعا النطاق على صعيد تكوين التكتلات والتجمعات الاقتصادية، وسواءا صفة الاقليمية المباشرة، وانما جمعت بين طرفين من الدول ذات التفكير المتشابه عبر نطاق جغرافي واسع تحده المحيطات في ظل التوجه الراهن للعلاقات الاقتصادية الدولية فوق القطرية ظهرت خارطة الرهن العقاري الاقتصادية جديدة اختفت ضمنها نظارات الخمس أطلق عليها اصطلاحا بالتكامل الاقتصادي غير الاقليمي او القاري أو ما يسمى بالإقليمية الجديدة.

المطلب الاول: ماهية الاقلية الجديدة

تجدر الاشارة هنا أنه لا يمكن النظر الى مفهوم الاقلية باعتباره امر مستجدا او مرتبطا بالمفهوم المعاصر، فلقد نزعت التوجهات السيطرة الاقلية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية، وبداية الحرب الباردة الحرب والتي قامت أساسا على فكرة التكتل وتقسيم العالم الى كتلتين ولقد خرجت نزعت الاقليمية من رحم هذا التقسيم وتزامنه مع عصر ثورات التحرير التي اجتاحت مختلف العالم النامي، وبداية تنامي النزاعات الوطنية تم اتساع نطاقها الى انتماءات قومية اقليمية رأت الدول النامية فيها سبيلا لتحقيق مصالحها الذاتية.

الفرع الأول: مفهوم الإقليمية الجديدة

ولقد كان لنجاح التجربة الاقليمية الأوربية وقيام الولايات المتحدة الامريكية بإقامة منطقة تجارة حرة مع كل من كندا والمكسيك (NAFTA) كنتيجة لتأخر المفاوضات متعددة الاطراف في نطاق الجات الى ان ظهرت الموجة الثانية من الاقلية والتي اطلق عليها الاقلية الجديدة لتوظيف تلك الموجة التي بدأت منذ منتصف الثمانينات من علاقات وتنظيمات التكامل الاقتصادي والتجاري الاقليمي، ويستند هذا المفهوم الى نموذجين.

- النموذج الأول: هو التكتل التجاري الاقليمي القائم على فرصة تيسير العلاقات التجارية بين الدول الاعضاء وبدرجة تميزها عن العلاقات التجارية بين الدول الاعضاء وبدرجة نميزها عن العلاقات التجارية مع الدول غير الاعضاء ولهذا النموذج مستويات متعددة ادناها هي المناطق التجارية واعلاها الاتحاد الاقتصادي مثل الاتحاد الاوربي.
- النموذج الثاني: فهو قائم على اساس التخصص وتقسيم العمل الصناعي في مجموعة من الصناعات أو صناعة واحدة بين مجموعة من الدول التي يجمعها هذا التخصص والتقسيم في العمل،

ومثال ذلك مثلث النمو الاقليمي الفرعي الذي ربط بين التكنولوجيا والقوة المالية في سنغافورة والعمالة والموارد في ارخبيل ريو بإندونيسيا، وبعبارة أخرى فإن عملية اعادة الهيكلة النظام الاقتصادي العالمي بما يتوافق مع المتغيرات العالمية الجديدة هي ابرز سمات مفهوم الاقلية الجديدة، حيث انه يهدف الى جعل الكتل الاقتصادية الاقلية حلقة ربط وسيطرته بين الدول من ناحية والنظام العالمي من ناحية أخرى وبالتالي فإن الاقلية الجديدة تختلف عن مفهوم الاقلية الذي شاع في الستينات بغية الطابع الاقتصادي.

ويذهب البعض في تعريفه لمفهوم الاقلية الجديدة بأنها سياسة تصميم لتخفيض معوقات تدفق التجارة بين بعض الدول وبغض النظر عن كون هذه الدول متجاورة او حتى قريبة او بعيدة بعضها البعض.

وهناك من يطلق على الاقلية الجديدة اصطلح الاقلية المفتوحة OPEN REGIONALISM الذي اثير خلال مفاوضات انشاء تكتل (APEC) هي تعني تلك الترتيبات الاقليمية التي تستهدف تخفيض القيود على واردات الدول غير اعضاء والتي تتعهد فيها الدول الاعضاء بتحرير التجارة بين دول التكتل كما ان درجة التحرير على واردات الدول غير اعضاء ليست بالضرورة ان تكون مرتفعة مثل مستواها بين الدول الاعضاء.[1]

الفرع الثاني: مميزات الإقليمية الجديدة

اتسمت التكتلات الإقليمية الجديدة عموما بالسمات التالية[2]:

1- تتم معظم الترتيبات الاقليمية الجديدة بسمة مشتركة تتمثل في كون الدول المعنية اعضاء في عدة تكتلات اقليمية في نفس الوقت فالولايات المتحدة الامريكية عضو في اتفاقية النافتا وعضو في تجمع اسيا للباسيفيك APEC، والسبب في تعدد العضوية يرجع الى ما يلي:

أ- ضمان النفاذ الى مختلف الاسواق الاقليمية خاصة تلك التي تضيع قيودا حمائية في مواجهة الدول غير الاعضاء بها.

ب-تنويع التجارة وربط الاستثمار لتخفيض الاعتماد على الشركاء الرئيسيين في التكتل.

ت-هناك تساير في بعض الجوانب بين الاقليمية والتعددية.

ث-التوجه في التصنيع نحو الصناعات التصديرية.

---

[1]- علاوي محمد حسن، **الاقلية الجديدة المنهج المعاصر للتكامل الاقتصادي الاقليمي**، مجلة الباحث، العدد7، 2010، ص107-110.

[2] عبد الرحمان روابح، **التجارة الدولية، في إطار التكامل الاقتصادي في ضوء التغيرات الاقتصادية، حركة الحديثة**، رسالة ماجيستير، تخصص، اقتصاد دولي، جامعة محمد خيضر، بسكرة،2012 2013، ص ص 66،67

ج-الاتجاه نحو تعميق الاندماج عن طريق تنسيق السياسات تؤكد التكتلات الاقليمية الجديدة ايضا على اهمية الاستثمار الاجنبي بالنسبة للتكتلات الاقليمية كمحرك اساسي في اتجاه تحرير التجارة تهدف للإقامة التكتل الإقليمي، وعلى غير ما كانت عليه التكتلات القديمة فإن الترتيبات الإقليمية الجديدة تعتبر من وسائل جذب الاستثمار الاجنبي المباشر وتحقيق المنافسة العالمية في التجارة.

ح- اصبحت الترتيبات التكاملية اكثر تعقيدا وتشابكا سواء من حيث هيكلها او نطاق جغرافها.

خ-ظهور ترتيبات تكاملية مختلطة ذات التزامات تبادلية بين دول نامية ومتقدمة

د- اصبحت التكتلات الاقليمية عملية متعددة الاوجه ومتعددة انقطاعات وتعطي نطاقا كبيرا من الاهداف الاقتصادية.

ذ- تركز الترتيبات المتكاملة على مجالات جديدة مثل الاستثمار وسوق العمل وسياسات المنافسة والتكامل النقدي والمالي والتعاون العلمي والتكنولوجي والبيئي قيادة انقطاع الخاص للنشاط الاقتصادي.

الفرع الثالث: دوافع ظهور الإقليمية الجديدة

يمكن ايجاز الدوافع التالية للاتجاه المتزايد نحو الإقليمية الجديدة[1].

أولا- بروز ظاهرة الحرب الباردة بين الكتلتين الشرقية والغربية ادى القطبين المتصارعين الى البحث عن أكبر قدر ممكن من الحلفاء ومراكز نفوذ اقليمية ودول حليفة تقبل بإقامة قواعد عسكرية على اراضيها او على الاقل اتخاذ موافق الحياد في بعض القضايا العادلة والتي يعتبر فيها الحياد تحيزا.

ثانيا- ضغوط المديونية دفعت بالدول النامية الى اعادة النظر في منهج الاحلال محل الواردات التي انتقل تطبيقه من المستوى القطري الى النطاق الاقليمي ليس فقط بسبب المآزق التي تعرضت لها بل ايضا لحاجتها الماسة الى تعزيز مبادرتها الى العالم المتقدم لتستطيع سداد ما استحق عليها من خدمة الديون في وقت تصاعدت فيه الدعوى الى تقليص معدلات الحماية.

ثالثا- سياسات التحرير الاقتصادي في معظم دول العالم النامي فقد أدى الى انتشار نظم التحرير الاقتصادي في معظم الدول النامية الى حدوث تقارب في الفكر الاقتصادي خاصة السياسات المتعلقة بالتنمية الاقتصادية والسياسات التجارية بما فيها التكتلات الاقليمية.

رابعا- تأثير الاتحاد الاوروبي: حيث كان من نتيجة المفاوضات التي تمت في منتصف الثمانينات من القرن العشرين حول توسيع نطاق السوق الاوروبية (EG) واتمام مرحلة التحرك هذه الاخيرة الموحدة للسلع والخدمات والعمالة ورأس المال ومن هنا ساد اعتقاد لدى باقي الدول بأن السوق الاوروبية ربما اقل انفتاحا

[1] عبد الرحمان روابح، مرجع سابق، 67،69.

امام تجارة الدول الغير الاعضاء في الاتحاد وذلك فقد كان رد فعل دول العالم اما الالتحاق بعضوية الاتحاد الاوروبي او الاشتراك في تشكيل تكتلات خاصة بهم.

خامسا– تنامي ظاهرة العولمة وما تنتج عنها من تغيرات جذرية في طبيعة العلاقات بين مراكز اتخاذ القرار ومن ثم في العلاقات بين المنشآت وبين الدول، فقد أدى تسارع وتيرة الثورة التكنولوجية الى رفع درجات التقارب بين مختلف اجزاء العالم، كما ادى تراكم التطور التكنولوجي وتسارعه وثورة المعلومات والاتصالات وتعاظم ظاهرة تدويل العمليات الانتاجية الى خروج المنشاة من نطاق الاقتصاد المحلي الى اقتصاد العالمي.

سادسا– الاعتقاد بان الإقليمية تؤدي الى توسيع الاسواق الإقليمية المحلية داخل التكتل مما يؤدي الى زيادة فرص الصناعات الاقليمية في المنافسة بالأسواق العالمية.

سابعا– يسعى الدول الصغيرة لمزيد من الفرص فيما يتعلق بالنفاذ للأسواق بتكوين ترتيب تجاري اقليمي مع الدول أكبر الرغبة في رفع معدلات النمو الاقتصادي من خلال الاستفادة من اقتصاديات الحجم داخل المنطقة التكاملية، فالدول الاعضاء يرون انه يمكن تحقيق منافع اقتصادية في هيكل انتاجي أكبر نتيجة استغلال وفرات الحجم الكبير

ثامنا– الرغبة في القيام بإصلاحات في السياسة الاقتصادية المحلية على المستوى الاقليمي مما يعطي تلك الاصلاحات المساندة في المصداقية.

تاسعا– الاشتراك في وضع برنامج للحفاظ على البيئة وتخفيض درجات التلوث

عاشرا– فشل أغلب تجارب التكامل الاقتصادي التقليدي بين الدول النامية وعدم تجسيدها على ارض الواقع.

المطلب الثاني: تقييم الإقليمية الجديدة

سنحاول من خلال هذا المطلب التركيز على تقييم مستقبل الإقليمية الجديدة في ظل النظام التجاري العالمي الجديد من خلال عرض أهم المزايا والسلبيات[1].

الفرع الأول: مزايا الإقليمية الجديدة

تتمحور مزايا الإقليمية الجديدة في النقاط التالية:

[1] عبد الرحمان روابح، ص ص 71، 73.

أولا–من شان تحرير الاسواق والانفتاح على التجارة والتمويل الدوليين أن يفضياالى أفضل توزيع ممكن لعوامل الانتاج بصورة عامة والى زيادة الانتاجية والتعجيل بعملية الارتقاء التكنولوجي في البلدان النامية بصورة خاصة اضافة الى التخصص وتقسيم العمل حيث يوفر التكامل الاقتصادي للدول المتكاملة عائدا يفوق ما يمكن ان يتحقق لها قبل التكامل.

ثانيا–ترقية المنافسة مما يمكن من دفع القدرة والكفاءة للآلة الانتاجية في الدول النامية مما يساهم في اعادة تأهيل القطاع ودفع عملية الاصلاح والتعديل الهيكلي وضبط استراتيجيات صناعة جديدة لدول الجنوب.

ثالثا– تتضمن الإقليمية الجديدة في كثير من الاحيان برامجا لتحديث الصناعة واعادة تأهيل المؤسسات لدول الجنوب من خلال التعاون في الميدان العلمي والتقني لمشروعات في مجال الجودة والمواصفات، جذب الاستثمار وتنويع الصادرات، التنافسية تحسين نظر الادارة كل ذلك يساهم في رفع كفاءة وتأهيل المؤسسات المحلية وتحسين مناخ الاستثمار.

رابعا–حالة النفاذ للمنطقة التفاضلية وما ينتج عنها من مكاسب بسبب اتساع نطاق المنطقة وتحسن شروط دخول منتجاتها الى السوق الاوسع بعد اتمام اجراءات العضوية ضمن الاتفاقيات التفاضلية المعقودة بين الدول المتقدمة والنامية.

خامسا–توفير رؤوس الاموال اللازمة لعملية الانتاج، ونقل التكنولوجيا الحديثة من خلال توطن الشركات في البلدان النامية، كما تساهم تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر في تغيير استراتيجياتها الصناعية وتفعيل عملية الخوصصة التي تقلص من حجم القروض الداخلية والخارجية عن طريق استبدال قروض التمويل الموجهة للمؤسسات العاجزة بطرح اسهم وفتح كل جزئين لرأسمال الشركة.

سادسا–يرتكز دعاة الإقليمية الجديدة الى ضرورة دعم النمو الاقتصادي من خلال الاهتمام بالاستثمارات المباشرة وازالة العوائق في وجه الاستثمارات الخارجية فهي اضافة الى توفير رؤوس الاموال اللازمة بعملية الانتاج تساهم ايضا في نقل التكنولوجيا الحديثة من خلال توطن الشركات في البلدان النامية، كما تساهم تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر الى دول الجنوب الى تغيير استراتيجياتها الصناعية وتفعيل عملية الخوصصة التي تقلص من حجم الفروض الداخلية والخارجية عن طريق استبدال قروض التمويل الموجهة للمؤسسات العاجزة بطرح اسهم وفتح كلي وجزئي لرأسمال الشركة.

الفرع الثاني: سلبيات الإقليمية الجديدة

إضافة إلى المزايا التي تتمتع بها الإقليمية الجديدة التي سبق التطرق لها إلا أن ذلك لا يخلو من السلبيات التي يمكن حصرها في النقاط التالية.

أولا–لم تأخذ الإقليمية الجديدة بعين الاعتبار اولويات وشكل مضمون تدفق الاستثمارات الاجنبية المباشرة، اما بخصوص اثر الاستثمارات على العمالة فيمكن ان لا تكون المستوى المطلوب خاصة اذا اعتمدت على تكنولوجيا مكثفة لرأس المال.

ثانيا–الاثر السلبي على الصناعات الوليدة لذا لم يكن الانفاق حازما لحمايتها من المنافسة الدولية الى حين الوقوف والقدرة على مواجهة الشركات الاخرى.

ثالثا–بخصوص الاستثمار الاجنبي المباشر يجب الاشارة الى ان الإقليمية الجديدة لم تأخذ بعين الاعتبار اولويات وشكل ومضمون تدفق الاستثمار، فالاستثمارات المباشرة هي التي تهم الاقتصاديات النامية، وفي هذه المرحلة تحديدا حيث بنيتها الاقتصادية بحاجة الى استثمارات مباشرة تتضمن اقامة مشاريع حقيقة كبناء مصانع استصلاح الاراضي، أما الاستثمارات غير المباشر الاستثمارات في محفظة الاوراق المالية والتي تتضمن شراء سندات وأسهم الشركات المحلية ، وشراء عملات البلدان المضيفة لهذه الاستثمارات، وفي ظل الظروف الراهنة تمثل خطرا حقيقيا على اقتصاديات الدول النامية، حيث من جهة اخرى الوضع الراهن فإن اقتصاديات الدول النامية ضعيفة من حيث البنية ومن جهة أخرى طبيعة الاستثمارات المالية خطرة لأنها تحقن الاقتصاديات الوطنية الضعيفة بعوامل عدم السيطرة نتيجة امكانية تصفية هذه الاستثمارات في اي لحظة.

رابعا–بالنسبة للمشتريات الحكومية فان الاتفاقيات المنظمة تفتح الباب على مصرعيه للمنتجين والمصدرين الاجانب كافة لهم حق المشاركة في المناقصات للحصول على العقود وهو ما يؤدي الى تجريد المؤسسات الوطنية والمستثمرين المحلين من الافضلية التي كانوا يتمتعون بها من امتيار التعاقد والحماية من المنافسة الاجنبية.

خامسا–انضمام الدول النامية الاتفاقيات التجارة مع الدول المتقدمة يملي عليها القيام بعملية تحرير اوسع تمس قطاع الخدمات لكن في ظل استمرار السياسات والاوضاع كما هي عليها، وبالتالي لا تستطيع الصمود والبقاء في السوق المحدودية بإمكانياتها وضعف مستويات أدائها.

سادسا–ضياع الفرصة التاريخية للاقتصاديات الدول النامية في تشكيل اسواقها الوطنية فالوضع الراهن يجعل من مضمون الإقليمية المطروحة في شكلها الجديد قد يكون فيه نوع من *** التي تحاول تجاوز حدود السياق التاريخي والنظري من دون معاينة جادة لما هو متاع فعلا.

سابعا–اتفاقيات التجارة الحرة والثنائية ويقدر ما تتيح من فرص لجذب الاستثمار الاجنبي يقدر ما تكون هناك من اضرار تتمثل في عملية تحرير بعيد المدى للاستثمار الاجنبي المباشر او المشتريات الحكومية وقواعد جديدة بشأن جوانب معينة الملكية الفكرية ومراعاة معايير العمل والمعايير البيئية، اضافة الى الاتفاقيات الملزمة بإجراء عملية تحرير تجارة السلع اوسع واعمق بكثير مما هو متفق عليه في اطار ترتيبات منظمة التجارة العالمية مما يقضي الى ممارسة ضغوط على البلدان النامية لكي تقطع على نفسها من التزامات التحرير في هذا المجال

ثامنا–عملية تحويل التكنولوجيا للدول النامية بما يمكنهم من التحكم في تكنولوجيا الحديثة وزيادة تنافسية منتجاتها على مستوى الاسواق الخارجية عملية غير محققة غالبا.

المطلب الثالث: الفروقات الاساسية بين الاقليمية التقليدية والجديدة

هناك العديد من الفروقات الاساسية بين الإقليمية التقليدية والجديدة يمكن اجمالها فيما يلي:[1]

أولا: ركزت الإقليمية التقليدية او الكلاسيكية التي نشأت على اساسها المؤسسات التقديمة على عناصر التجاور الجغرافي والتشابه الثقافي والايديولوجي كأساس لبناء التنظيم الاقليمي في حين نجد بأن مؤسسات الاقليمية الجديدة ركزت على تشابه المصالح بين الدول مما يعني امكانية انشاء مؤسسات للتعاون الاقليمي بين دول غير المتجاورة جغرافيا والمؤسسات التنظيمية المساعدة وعلى الطابع الحكومي المسيطر على تلك المؤسسات، نجد أن الإقليمية الجديدة ركزت على البعد الحكومي هو احد ابعاد تلك المؤسسات بحيث يتم اشراك مؤسسات القطاع الخاص في بناء تلك المؤسسات.

ثانيا: الإقليمية في توجهها القديم ركزت على ان التنسيق بين السياسات يتم بشكل تدريجي مع توسع صلاحيات سلطة فوق وطنية يشارك فيه كل الاعضاء بالتساوي، خلافا للإقليمية في ثوبها الجديد والتي هدفها اعطاء وزن اكبر للشركات متعددة الجنسيات.

ثالثا: كذلك بالنسبة للمرحلة النهائية نجد بان الهدف النهائي لصيغة التكامل التقليدي هو الوصول الى وحدة اقتصادية على امل الانتهاء بوحدة سياسية، اما بالنسبة للإقليمية الجديدة فقامت على مرحلة وحيدة تقتصر على تحرير التجارة وحركة رأس المال.

رابعا: بالنسبة للدوافع السياسية فقد ركزت الاقليمية الكلاسيكية على تحقيق الامن والسلام وايقاف الحروب اما الاقلية الجديدة فقد ركزت على دعم الاستقرار السياسي.

[1]- مفروس كمال مرجع سابق، ص95.

خامسا: بالنسبة لتحرير التجارة نجد ان الصيغة التقليدية تأخذ شكل اتفاقيات تفضيلية ثم منطقة تجارة حرة ثم اتحاد جمركي، أما الإقليمية الجديدة فتأخذ شكل مناطق حرة تتفاوت فيها المدة الى تستكمل فيها الدول المختلفة مقوماتها.

الجدول رقم (1-2)مقارنة بين الصيغة التقليدية والصيغة الجديدة

الخصائص	المنهج التقليدي	الإقليمية الجديدة
النطاق الجغرافي	إقليم يضم دولا متجاورة	إقليم أو أكثر متجاورين
الخصائص الاقليمية	التجانس وتقارب المستويات الثقافية	التباين أعضاء متقدمون يتولون القيادة
الاجتماعية والثقافية	تأكيد التقارب لتمكين الوحدة كهدف نهائي	السماح بالخصوصيات، وتبادل التفاهم
الدوافع السياسية	تحقيق الأمن والسلام وإيقاف الحروب	دعم الاستقرار السياسي وتحجيم أصولية
تحرير التجارة	اتفاقيات تفضيلية تبدأ بمنطقة تجارة حرة ثم اتحاد جمركي	مناطق حرة تتفاوت فيها المدة التي تستكمل فيها الدول المختلفة مقوماتها
عدم اشتراط المعاملة بالمثل	مجاز، لصالح الدول الأقل تقدما	غير، مجاز مع تعويض الأقل تقدما
نطاق التجارة	أساسا المنتجات الصناعية، بهدف إحلال محل الواردات على المستوى الإقليمي	السلع والخدمات، مع التركيز على تعزيز التصدير
العناصر: رأس المال	تحريره تدريجيا مع توفير الشروطا للتكامل النقدي	يفرض منذ البداية، حركة من الأعضاء الأكثر تقدما
العمل	يؤجل لمرحلة وسيطية ويستكمل عند الاتحاد	غير متاح لمواطني الدول النامية
تنسيق السياسات	تدريجي مع توسيع صلاحيات سلطة فوق وطنية يشارك فيها كل الأعضاء بالتساوي	إعطاء وزن أكبر للشركات المتعددة الجنسيات والأعضاء الأكثر تقدما
القائم بالتوجيه	السلطات الرسمية للدول الأعضاء	قطاع الأعمال وعابرات القوميات
المرحلة النهائية	وحدة اقتصادية على أمل أن تفضي إلى وحدة	أساس مرحلة وحيدة تقتصر على تحرير التجارة وحركة رأس المال

المصدر: عمر مصطفى محمد، **التكتلات الاقتصادية الإقليمية والتكامل الاقتصادي في الدول النامية**، مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، القاهرة، 2014،ص ص، 32،33.

خلاصة الفصل

احتل موضوع التكامل الاقتصادي بمختلف أشكاله مكانة بارزة في الأدبيات الاقتصادية الحديثة بعد ما أدركت دول العالم المختلفة أهمية وضرورة التعاون الاقتصادي فيما بينها، وذلك لمواجهة العديد من المشكلات الاقتصادية والاجتماعية لتعزيز واستغلال جميع إمكانياتها المادية والبشرية والتقنية المتوافرة لديها، تضمن لها نوعا من الاستغلال الأمثل لمواردها والاكتفاء الذاتي والتغلب على انعدام المزايا المترتبة عن صغر حجم الاقتصاديات المكونة للتكامل.

الفصل الثاني:

التكتلات الإقليمية وعلاقتها بالمنظمة العالمية للتجارة

تمهيد

لقد اعتبرت التكتلات الاقليمية مصدر قلق رئيسي لكافة دول الأعضاء في المنظمة العالمية للتجارة، وهذا نتيجة لما قد يتولد عن هذه التكتلات الاقتصادية من آثار سلبية معيقة لمسيرة تحرير التجارة على المستوى العالمي، وقد ينجم عن هذه الآثار من تحول هذه التكتلات الاقليمية إلى حصون نتيجة إلغائها الحواجز التجارية فيما بين دول الأعضاء وإبقائها مع الدول الغير أعضاء، مما يعزز التبادل التجاري داخل منطقة التكتل، ويقلل من العلاقات التجارية مع الدول غير الأعضاء، الأمر الذي جعل من هذه التكتلات محتكرة للتجارة الدولية عازلة بذلك باقي دول العالم.

المبحث الأول: المنظمة العالمية للتجارة

شهد العالم تطورات كثيرة في الساحة الاقتصادية ولا سيما التجارية منها فبعد انشاء المؤسستين التوأم صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير المنبثقين عن مؤتمر "بريتون وودز" وأصبح العالم بحاجة الى من ينظم العمليات التجارية العالمية ومن ثم جاءت فكرة إنشاء منظمة التجارية الدولية وسنة 1947 والصادرة عن ميثاق "هافانا" إلا أن هذه المبادرة لم تلق تأثير من طرف الدول الصناعية ومن ثم باءت بالفشل لتحل محلها في 1947/10/30 الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركية والتجارة والمعروفة باسم "الجات" وقد دخلت هذه الاتفاقية حيز التنفيذ في 1 جانفي 1948.

المطلب الأول: ماهية الجات.

سنحاول من خلال هذا المطلب التطرق إلى أهم التطورات التي عرفتها الجات ومن ثم إلى أهم القواعد التي ترتكز عليها الأهداف التي تصبو إلى تحقيقها.

الفرع الأول: نشأة الجات.

يلاحظ انه مع انتهاء الحرب العالمية الثانية عام 1945 بدأت معظم دول العالم سواء المنتصر منها او المهزوم في إقرار مبدأ انه لا حرب عالمية ثالثة بعد ذلك وانه لا بد من العودة الى مبدأ يقر بأنه على الاقتصاد ان يقود السياسة أي أن التوجهات السياسية لأي دولة يجب ان تصب من اجل المصلحة الاقتصادية العليا بكل دولة وبالتالي لا مناص من ضرورة الاهتمام بتنمية النشاط الاقتصادي وإعادة بناء الاقتصاديات التي دمرتها الحرب ولا بد من توافر قدر من الاستقرار النقدي والاقتصاد على مستوى الاقتصاد العالمي[1].

من هنا بدأ التفكير جديا في إقامة نظاما اقتصاديا عالميا جديدا يقوم على ثلاث منظمات عالمية تعمل على إقامة هذا النظام اقتصاديا من خلال وضع القواعد الى تحكم سلوك كل دولة تجاه هذا النظام واتجاه أي دولة أخرى عضوا في أي منظمة من هذه المنظمات التي تتبع في الأساس المنظمة الكبرى وهي منظمة الأمم المتحدة.

اتجه التفكير إلى منظمة التجارة العالمية وسميت في عام 1947 بمنظمة التجارة الدولية ITO حيث طرحت فكرة إنشائها عندما اصدر المجلس الاقتصادي والاجتماعي للأمم المتحدة بناء على مقترح أمريكي توصية بعقد مؤتمر ذوي التجارة والتوظيف في لندن عام 1946 ولقد عقد المؤتمر بالفعل وثم

[1] خزندار وردة، **تأثير انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجار**ة، رسالة ماجستير، تخصص فرع التحليل والاستشراف الاقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، ، جامعة منتوري، قسنطينة، 2012، ص ص 2، 3.

استكمال أعماله في صيف 1947 ثم اختتامها في هافانا عام 1948 حيث اصدر ميثاق هافانا الدولي والذي عرف أيضا بميثاق التجارة الدولية الذي تضمن التوصل إلى اتفاقية للتجارة الدولية منظمة العمل على إنشاء منظمة التجارة الدولية منظمة العمل على إنشاء منظمة للتجارة الدولية تكون على نفس مستوى صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وقد وقع على ميثاق هافانا حوالي 56 دولة.

ورغم أن مؤتمر هافانا أسفر عن ميثاق هافانا انعقد في الاساس من خلال مبادرة امريكية إلا أن الادارة الامريكية في هذا الوقت سحبت موافقتها المبدئية على الميثاق ورفض الكونجرس الامريكي التصديق عليه رسميا عام 1950 بعد ان تم تجميده خلال ثلث الفترة.

وتجدر الاشارة إلى أن الرفض الامريكي قد جاء بصورة لم تخل بتوجه الولايات المتحدة الامريكية التي سعت الى توقيع اتفاقية شاملة لتحرير التجارة الدولية السلعية من القيود التعريفية وغير التعريفية التي كانت تعوق تدفقها وبالتالي فقد دعت الى عقد مؤتمر الدولي عام 1947 ايضا في جنيف أي قبل التوصل في الاساس لميثاق هافانا ليتماشى هذا التوجه مع الطريقة الامريكية التقليدية.

وقد اسفر هذا التحرك في عد مؤتمر جنيف والذي شارك فيه 23 دولة للتفاوض على تخفيض القيود التعريفية وتخفيض القيود الكمية في مجال التجارة الدولية، وقد كملت المفاوضات بتوقيع الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة في أكتوبر عام 1947 والتي اصبحت سارية المفعول منذ يناير 1948.

وبالتالي نشأت اتفاقية الجات لتكون مجرد تنظيم دولي مؤقت حتى يخرج ميثاق هافانا الى النور ومع عدم خروج هذا الميثاق الى حيز التنفيذ تحول الجات الى سكرتارية تقترب كثيرا من ان تكون منظمة دولية لكنها ظلت في شكل سكرتارية تدعو الى عقد جولات مفاوضات حول تحرير التجارة الدولية دون أن ترق الى ان تكون منظمة عالمية من الناحية القانونية ولا حتى ناحية الاطار المؤسسي بل ظلت تمارس مهامها من خلال سكرتارية داعمة مقرها جنيف وظلت هكذا الى ان اعلن عن قيام منظمة التجارة العالمية في 1995/01/01 لتحل محل هذه السكرتارية وتظهر الى وجود ومعنى ذلك ان الجات نشأت مع اول يناير 1948 يحول الى 23 دولة عضو وانتهت مع اول يناير 1995 عندما وقع 177 دولة في مراكش بالمغرب على انشاء منظمة التجارة العالمية لتحل محل سكرتارية الجات[1].

[1] عبد المطلب عبد الحميد، **الجات واليات منظمة التجارة العالمية من أورجواي لسياتل وحتى الدوحة**، الدار الجامعية، مصر، 2005، ص ص 19-22

الفرع الثاني: مفهوم الجات.

هي اتفاقية متعددة الاطراف بين بلدان توفر اطار لتنظيم سلوك التجارية فيما بينها، وقد كانت هناك دائما جهود متواصلة للعمل على تقويتها واستكمالها بين الحين والاخر وتمثلت اخر هذه الجهود في جولة اوروغواي اي المفاوضات التجارية متعددة الاطراف التي تمخضت عن خلق منظمة التجارية العالمية، وبلورت عدد من الاتفاقات التي تكون مع ابحاث مجموعة اتفاقات منظمة التجارة العالمية التي توفر الاطار الحالي لتنظيم سلوك التجارة الدولية[1].

المطلب الثاني: مبادئ الجات وأهدافها

تسعى الجات إلى إزالة الحواجز المفروضة على التجارة الخارجية وفتح الأبواب أمام الأسواق والدخول في مفاوضات مع غيرها من الدول المنظمة إلى الاتفاقية لتبادل التخفيضات الجمركية، وتتعهد الدول المتعاقدة بالالتزام بمجموعة من القواعد والمبادئ.

الفرع الأول: مبادئ الجات

قامت الجات منذ نشأتها على مجموعة من المبادئ التي يجب ان تلتزم بها الدول الاعضاء من اجل تحقيق اهدافها المسطرة ومن أهم هذه المبادئ ما يلي[2]:

أولا- مبدأ عدم التمييز: تنص المادة 2 من اتفاقية الجات على ان التبادل التجاري بين دول الاعضاء يتم على اساس مبدأ المساواة وعدم منح اي ميزة تجارية لدولة ما على حساب دولة اخرى.

ثانيا- مبدأ الشفافية: هو الاعتماد على التعريفة الجمركية كأداة للحماية وليس على القيود الكمية التي تفتقر للشفافية ولهذا المبدأ عدة استثناءات مثل الاستثناء الممنوح للدول التي تواجه عجزا في ميزان المدفوعات.

ثالثا-مبدأ التبادلية: يقضي هذا المبدأ ضرورة قيام الدول الاعضاء بتحرير التجارة الدولية من القيود أو على الاقل تخفيضها تبادليا، يؤسس هذا المبدأ منطقا للأخذ والعطاء والذي يركز بدوره على تنمية الصادرات ويجعل من الانفتاح على الواردات تنازلا ضروريا لسير النظام.

---

[1] بها جيراث لال داس، **مقدمة لاتفاقات منظمة التجارة العالمية**، دار المريخ للنشر، السعودية، 2006، ص 25.

[2] بن عيسى شافية، **اثار وتحديات الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة**، رسالة ماجيستير، تخصص، نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير ،2010-2011،ص ص،7،8.

رابعا- مبدأ التفاوض: يقضي هذا المبدأ ضرورة اعتماد اسلوب المفاوضات التجارية كوسيلة لدعم النظام التجاري العالمي وتنفيذ الاحكام وتسوية المنازعات.

خامسا- مبدأ المعاملة: ومضمون هذا المبدأ هو منح الدول النامية عدد من الامتيازات بهدف مساعدتها في القيام ببرامج التنمية الاقتصادية بما ينطوي على ذلك فتح الاسواق الدول المتقدم أمام منتجات الدول الأخذة في النمو.

الفرع الثاني: اهداف الجات

تهدف هذه الاتفاقية الى التنظيم المؤقت للمبادلات التجارية الدولية في انتظار انشاء منظمة عالمية للتجارة، وأصبحت الاتفاقية الركيزة الثالثة للنظام الاقتصادي العالمي، الى جانب كل من صندوق النقد الدولي والبنك العالمي.

ورغم أن الاتفاقية ليست منظمة عالمية، الا انها كانت تسعى لبلوغ مجموعة من الأهداف من خلال الالتزام بتطبيق احكام ونصوص الاتفاقية من قبل الدول المتعاقدة ومن أهم هذه الأهداف ما يلي[1]:

أولا- تحرير التجارة الدولية وتوطيد دعائم نظام تجاري عالمي يقوم على اقتصاد السوق الحرة، بإزالة كافة العراقيل والصعوبات التي من شأنها ان تحد من حرية المبادلات التجارية.

ثانيا- البحث عن مصادر الثروة في العالم وتنميتها وذلك من خلال حرية تنقل المشاريع الاستثمارية بين مختلف الدول وما يصاحبه من نقل التكنولوجيا، وبالتالي تنمية الثروة.

ثالثا- العمل على رفع مستوى المعيشة لشعوب الدول المتعاقدة من خلال تحرير التبادل التجاري بين مختلف هذه الدول وما يصاحبه من زيادة الثروة، وتحسين المستوى المعيشي للدول المتعاقدة.

رابعا- العمل على تشجيع التنمية الاقتصادية واستغلال الموارد الاقتصادية المتاحة للاستغلال الامثل، تمكين الدول المتعاقدة من النفاذ للأسواق بعضها بعضا وهذا ما يحققه توسيع التجارة العالمية واستقرارها.

[1] أحمد عبد الخالق، أحمد بديع بليح، **الجات تحرير التجارة العالمية ودول العالم النامي**، الدار الجامعية، كتاب أول، 2002- 2003، ص 26.

المطلب الثالث: الجولات المؤيدة لقيام المنظمة العالمية للتجارة

إذا كان الهدف الاساسي من الاتفاقية هو تحرير التجارة الدولية وفتح الاسواق امام الدول الاعضاء، فإن هذا الهدف حتى يتحقق لابد من تحقيق قدر متزايد م حرية وسهولة تدفق التجارة الدولية ومن هنا كان ضروريا اجراء مفاوضات بين الدول الاعضاء بغرض توسيع نطاق المشاركة عن طريق درس طلبات الانضمام المقدمة، ومن ناحية أخرى وضع مخطط حول كيفية وضع تنازلات جمركية متبادلة بين الاطراف المتعاقدة تسهم في تنشيط التجارة الدولية وتساعد على نمو الدول و ازدهارها، وقد بلغ عدد الجولات التي حصت بعد مفاوضات جنيف عام 1947 والتي تم بموجبها انشاء اتفاقية الجات تماني جولات والتي كانت على النحو التالي[1]:

أولا- الجولة الاولى: عقدت في جينيف عام 1947 وانتهت بالتوصل الى الاطار العام للاتفاقية وقد شارك فيها ثلاث وعشرون دولة وتركز البحث فيها حول البنود الاساسية للاتفاقية وتم بموجبها التخفيض بنسبة 15% على التعريفات الجمركية.

ثانيا- جولة أنسي عام 1949: تعتبر اول جولة للمفاوضات التجارية في اطار الجات، وقد شارك فيها ثلاث عشرة دولة وهي كسابقتها كانت تهدف الى المزيد من ازالة الحواجز امام التجارة الدولية وقد تم الاتفاق فيها على انقاص التعريفة الجمركية بنسبة 25%.

ثالثا- الجولة الثالثة: عقد في توركاي في انكلترا وشارك فيها ثماني وثلاثون دولة وسعت الى تحقيق المزيد من التنازلات في ضرائب الاستيراد وتوصلت الى تراجع الحصص وقد تبرز في هذه الجولة الصعوبات التي تواجهها الاتفاقية بسبب سعي بعض الدول وخصوصا الولايات المتحدة وبريطانيا إلى تزويد وفود الدول الى مراجعة بنود الاتفاقية وإزالة بعض الشروط المتعلقة بالعمالة الكاملة ولاتفاقيات السلعية واتحادات المنتجين التي كانت تثير القلق بين الاطراف المتعاقدة ثم المحافظة على مبدأ الدولة الاولى بالرعاية.

رابعا- الجولة الرابعة: عقدت في جنيف عام 1954 واستمرت حتى 1956، وبمشاركة 26 دولة، وكان الحدث الابرز فيها قبول عضوية اليابان في الاتفاقية بما تمثله من قوة اقتصادية

خامسا- جولة ميلون(1960 -1962) تمت بمشاركة ست وعشرون دولة وتوصلت الى نقص التعريفات الجمركية بنسبة 7% وقد ناقشت موضوع التعريفات الخارجية للمجموعات الاقتصادية الأوروبية.

[1] خليل السحمراني، **منظمة التجارة العالمية** ، دار النفائس، طبعة أولى، بيروت، 2003، ص ص 59-66.

سادسا- جولة كيندي: تعتبر هذه الجولة من أهم الجولات التي عقدت في اطار الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة، وقد بدأت عام 1964 واستمرت حتى عام 1967 بمشاركة اثنين وستين دولة.

شهدت هذه الجولة نمطا جديدا في المفاوضات فكان التخفيض بنسبة معينة لمجموعات من السلع بدل التفاوض في التخفيض على اساس سلعة بسلعة، وقد دارت المفاوضات في هذه الجولة حول ثلاث موضوعات رئيسية وهي:

أ- إعطاء امتيازات الى النامية من دون مطالبتها بإعمال مبدأ المعاملة بالمثل.

ب- تخفيض الرسوم الجمركية.

ت- تطوير وسائل ايصال المنتجات الزراعية الى الاسواق الدولية ومن أبرز الاتفاق عليه بين المجتمعين في مفاوضات جولة كيندي ما يلي:

- تخفيض الضرائب الجمركية على المنتجات الزراعية بنسبة تبلغ 25%.
- التخفيض التدريجي على مدى خمس سنوات للضرائب المحلية على السلع الصناعية بنسبة 35% في المتوسط.
- تخفيض الضرائب على المنتجات الكيمياوية بنسبة 50% في الولايات المتحدة وبنسبة 20% في دول السوق الاوروبية المشتركة وبريطانيا.
- منح المزايا لبعض المنتجات المهمة التي تصدرها الدول النامية.
- مكافحة الإغراق.

سابعا- جولة طوكيو: وتعد هذه الجولة من المحاولات الجادة والهادفة لتوسيع وتحسين اتفاقية الجات وذلك من خلال قيامها بصياغة أول مجموعة مبادئ غير حكومية الادارة تقديم الدعم والرسوم التعويضية والمستويات الحكومية وتقييم الجمارك وتراخيص الاستيراد والمستويات ورسوم مكافحة الاغراق والطيران المدني و منتجات الالبان واللحوم,

كما كان من اهم نتائج الاتفاقية التوصل الى اتفلق سمح بتصنيف نظام الأفضليات التجارية المصممة والتي تمنحها البلدان المتقدمة للبلدان النامية، من دون معاملة بالمثل، أي من دون تطبيق قاعدة الدولة الأولى بالرعاية[1],

[1] سمير اللقماني، **منظمة التجارة العالمية اثارها السلبية والايجابية على اعمالنا الحالية والمستقبلية بالدول الخليجية والعربية**، طبعة أولى، السعودية، 2003، ص31

ثامنا- جولة الاورغواي:

وبعد هذه الجولة اهم جولات التفاوضية على الاطلاق ويتضح في ذلك في أنها شرعت وللأول مرة بالتفاوض حول السلع الزراعية وأدخلت قطاع الخدمات، وتحرير انتقال رؤوس الاموال من دولة إلى أخرى، وحماية الملكية الفكرية، كما أدت هذه الجولة الى عدم تجزئة الاتفاقات، وذلك على اساس قبول كل اتفاقيات او رفضها، كما ان هذه الجولة شهدت اعلان انتشاء منظمة تجارية عالمية، وذلك بعد توقيع على اتفاقية في جولة مراكش من قبل 117 دولة وبذلك تمت الانتقال من اتفاقية الجات التي كانت تعمل منذ 1947-1995م، والاعلان عن بدء العمل بمنظمة التجارة العالمية، وبذلك يكون النظام الدولي قد اكتملت ركائزه التي يعمل من خلالها اولا وهي البنك الدولي صندوق النقد الدولي ومنظمة التجارة العالمية[1].

ويمكن أن نبرز أهم المعالم الرئيسة لجولة الاورغواي فيما يلي[2] .

أ- إبراز الروابط بين السياسات التجارية والسياسات الاقتصادية الأخرى بشكل يؤكد على أهمية النظر إلى عدة السياسات كوحدة واحدة حتى لا تعترض فيما بينها على نحو يؤدي إلى ابطال مفعول احدها الضي**يحدث في اليات باقي هذه السياسات؛

ب- تسليط الضوء على قطاعات مهملة من بين القطاعات التجارة العالمية بينها التجارة الدولية الزراعية، تجارة المنسوجات والملابس الجاهزة؛

ج- التجارة الدولية في الخدمات؛

د- حماية الملكية الفكرية؛

هـ- وقد كانت موضوع التفاوض من خلال مجموعات العمل وتختلف أهميتها وفقا لكل دولة وقد شملت هذه المجموعات الموضوعات التالية:

- اقتراح بتخفيض التعريفات الجمركية بنسبة 30 والغاء التعريفات في قطاعات معينة,
- لفت الانتباه إلى الخطر الناشئ من احلال العوائق التجارية محل التعريفات الجمركية والطريفة التي يمكن بها مناقشة وسائل تحديد هذه العوائق غير التعريفية

[1] سمير اللقماني، مرجع سابق، ص31.

[2] مجدي محمود شهاب ،**الاقتصاد الدولي المعاصر**، دار الجامعية الجديدة، مصر، 2006 ، ص ص،169 -170

- فيما يتعلق بموضوع الموارد الطبيعية اهتمت المفاوضات بالمصادر الجديدة للعرض وأيضا بالوصول إلى مناطق صيد الاسماك ومناجم الحديد ويعتبر هذا الموضوع سببا رئيسيا للنزاع بين الدول الصناعية والدول النامية
- بذلت مجهودات عديدة للإخضاع قطاع الملابس لقواعد الجات حيث أن النقطة الرئيسية للخلاف بين الدول الصناعية النامية كانت تدور حول تاريخ الفترة الانتقالية.

المطلب الرابع: ماهية المنظمة العالمية للتجارة

بعدما تطرقنا إلى الجات وأهم الجولات المؤدية لقيام المنظمة العالمية للتجارة سنحاول من خلال هذا المطلب الاشارة إلى مفهوم المنظمة العالمية للتجارة وهيكلها التنظيمي وكذا أبرز أهدافها والمبادئ التي ترتكز عليها.

الفرع الاول: مفهوم المنظمة العالمية للتجارة

يوجد عدة تعريفات للمنظمة العالمية التجارة نذكر منها:

هي الإطار المؤسسي لسير العلاقات التجارية فيما بين أعضائها في المسائل المتعلقة بالاتفاقات والأدوات المقترنة بها، كما يشمل نشاط المنظمة على تسهيل تنفيذ إدارة أعمال هذه الاتفاقات والاتفاقات متعددة الأطراف وتعمل على دفع أهدافها، وهي تعمل في ذات الوقت على تفير الية لمراجعة السياسات التجارية بغية تحقيق قدر أكبر من التناسق في وضع السياسة الاقتصادية العالمية على النحو المناسب مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للإنشاء والتعمير والوكالات التابعة له[1].

الفرع الثاني: أهداف منظمة التجارة العالمية

تهدف منظمة التجارة العالمية الى المساعدة في سريان وتدفق التجارة بسهولة وبحرية، وايجاد منتدى للتشاور بين الدول الأعضاء حول المشكلات التي تواجه التجارة العالمية وآليات لفض المنازعات التي تنشأ بينهم كما تقوم المنظمة بتنفيذ اتفاقية اورغواي، اضافة الى تقديم بعض المساعدات الفنية والمالية للدول الاعضاء بها.

ووفقا لوثائق منظمة التجارة العالمية فإن أهدافها تتحدد فيما يلي[2]:

[1] سهيل حسين الفتلاوي، **منظمة التجارة العالمية**، دار الثقافة للنشر و التوزيع، طبعة أولى، الاردن، 2009، ص 69.

2 ناصر دادي عدون، **انضمام الجزائر إلى المنضمة العالمية للتجارة الاهداف والعراقيل**، مجلة الباحث، العدد، الثامن والستون، الثالث 2004، ص، 68.

.

أولا-ايجاد منتدى المفاوضات التجارية

تهدف منظمة التجارة العالمية الى جمع الدول شبه منتدى اوناد الاعضاء فيه في شتى الامور التجارية ويتفاوضون ضمن جولات متعددة الاطراف فهي جهة تؤمن اجتماعات اللجان الفرعية الدورية في المنظمة فرصة اللقاءات الدائمة بين ممثلي الاعضاء وتتيح المجال امامهم لمناقشة المشاكل ومواكبة التطورات في شؤون منظمة التجارة.

ومن جهة ثانية في منظمة التجارة العالمية تجمع الدول الاعضاء في جولات محادثات منظمة بشأن علاقاتهم التجارية المستقبلية وقد ورثت منظمة التجارة العالمية فكرة المفاوضات متعددة الاطراف عن الجات وتهدف كذلك الى تحقيق مستوى اعلى من التحرير ودخول الاسواق في القطاعات المعينة.

ثانيا- تحقيق التنمية

تسعى منظمة التجارية العالمية الى رفع مستوى المعيشة للدول الاعضاء والمساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية لجميع الدول و خاصية وتلك التي تمر بمرحلة انتقالية الى اقتصاد السوق، وتمنح المنظمة الدول النامية معاملة تفضيلية خاصة، فتعطيها فترات سماح أطول من تلك التي تمنحها للدول المتقدمة وتمنحها مساعدات والتزامات اقل تشدا من غيرها، وتعفى الدول الاقل نموا من بعض احكام اتفاقيات المنظمة التجارة العالمية.

رابعا-حل المنازعات بين الدول الاعضاء

لم تكن آلية الجات كافية لفض المنازعات بين الدول الاعضاء التي قد نشأت بسبب الاختلاف حول تفسير احكام واتفاقيات جولة اورجواي نظرا لكثرتها، وبسبب المشاكل التي كانت منها على مدى الخمسين عاما الماضية، لذلك كان من الضروري انشاء آلية فعالة وذات قوة رادعة، تمثلت هذه الآلية في منظمة التجارة العالمية.

خامسا- ايجاد آلية تواصل الدول الاعضاء.

تلعب الشفافية دورا مهما في تسهيل المعاملات التجارية بين الدول الاعضاء، خاصة مع تعدد التشريعات وتنوع القطاعات التجارية، لذلك تفرض معظم اتفاقيات منظمة التجارة العالمية على كل الدول الاعضاء اخطار غيرها بالتشريعات التجارية وغيرها من الانظمة والاحكام ذات العلاقة وتأثيرها على شؤون التجارة الدولية كما تلعب الاتفاقية الخاصة بمراجعة السياسات التجارية للدول الاعضاء، ويشكل دورا مهما في هذا المجال، فهي تتيح فرصة للدول الاعضاء للاطلاع على النظام التجاري لكل دولة على حدى ومناقشة جميع جوانبه وابراز النواحي التي قد تتعارض مع الالتزامات التي تفرضها اتفاقية المنظمة.

الفرع الثالث: المبادئ التي تقوم عليها منظمة التجارة العالمية

تسير منظمة التجارة العالمية وتغييرها من منظمات الدولية على مبادئ ومحاور أساسية تكون بمثابة المرشد تلتزم بها خلال سيرة عملها وتكون هذه المبادئ أيضا مانعا للمنظمة من الانحراف عما رسم لها من اهداف واعطت من السلطات ويمكن اجازة هذه المبادئ وهذه المعارف التالية[1]:

أولا-مبدأ التجارة بدون تمييز: نصت المادة الاولى من الاتفاقية الجات 1994 وهي ضمن وثيقة ختامية لبوابة الاورجواي على شرط الدولة الاول بالرعاية، كما نصت المادة 03- أيضا- على مبدأ شرط المعاملة الوطنية وعدم التمييز بين المنتجات الوطنية والاجنبية، وهناك استثناء على هذين المبدأين يتمثل في حماية البضاعة الوطنية وكذلك يستثني الاتحادات الجمركية ومناطق التجارة الحارة اما الدول النامية فهي مستثناة من شرط الدولة الاول بالرعاية وفقا لنظام التفضيل العام.

وفي هذا الاطار اكدت وثيقة التفاهم الخاصة بالمادة 17 من جات 94 على ضرورة توافق جميع الانشطة التجارية الحكومية مع مبدأ عدم التمييز في التجارة وكذلك بالنسبة للإجراءات التي تمس الصادرات او الواردات التابعة للقطاع الخاص بهدف تحقيق الشفافية في هذه الانشطة وعدم تمتعها بمعاملة تمييزية.

ثانيا-مبدأ الشفافية: ويعني الاعتماد على التعريفة الجمركية فقط كأداة للحماية وليس على القيوم الكمية التي تفتقر للشفافية مثل نظام البعض ولمبدأ الشفافية عدة استثناءات مثل الاستثناء المفتوح للدول التي تواجه عجزا في ميزان المدفوعات.

ثالثا-زيادة التغلغل في الاسواق: وبموجب هذا المبدأ تلتزم الدول الاعضاء في المنطقة بإلغاء كافة القيود الكمية وغير التعريفية، وكذلك بمقتضى نص المادة 11 تمن جات 97 وتعديلاتها والتي مازالت سارية المفعول في ظل منظمة التجارة العالمية، كما ان الدول الراغبة في الانضمام للمنظمة يجب ان تقدم جداول تنازلات وتعهدات تجارية بالنسبة لوارداتها كما يشترط لثبات عضوية الاعضاء الاصليين اعتبارا من يناير 1995 انتهائها من اعداد جداول تنازلاتها والتزاماتها بشأن التجارة في السلع والخدمات وسوق يتم تناول احكام العضوية في أحكام منطقة التجارة العالمية في الفصول القادمة.

[1] عبد الرحمن مطهر، **الاتفاقية الخاصة بإنشاء منظمو النجارة العالمية ودورها في تنمية التجارة الدولية**، دار الكتب القانونية، 2009، ص ص 51، 55

كما ان سحب او تعديل الالتزامات وفقا لوثيقة التفاهم الخاصة بالمادتين الثانية عشر والثامنة عشر من اتفاقية جات 94 مقيد بعدم اللجوء الى أي اجراءات مقيدة للتجارة، الا لحالات طارئة بهدف التحكم في المستوى العام للواردات مع الالتزام بالشفافية في اتخاذ مثل هذه الاجراءات والتشاور مع لجنة ميزان المدفوعات في المنظمة خلال اربعة اشهر من سريان تلك الاجراءات مع اخطار المجلس العام في حالة اتخاذها او إلغائها كما ان المادة 9 من اتفاقية انشاء منظمة التجارة العالمية تقضي بأن اي استثناء من تطبيق الاحكام او تمديد مراحل استثناء قائم، يجب ان يقدم به طلب لمؤتمر الوزاري ويتخذ القرار فيه بأغلبية ثلاث أرباع الاعضاء مع توضيح ظروف الاعضاء وأسبابه وحدوده وتاريخ انتهائه مع المراجعة السنوية اذا كانت مدته أكثر من سنة.

رابعا-مبدأ المعاملة التفضيلية للدول النامية:

ويمكن اجمال ذلك في ما يلي:

أ- اهتمام أغلب اتفاقات منظمة التجارة العالمية بمصالح الدول النامية عن طريق وجود أحكام خاصة بها والتي اصبحت جزء من النظام التجاري الدولي الراهن.

ب-منح الدول النامية فترة سماح أطول من تلك الممنوحة للدول المتقدمة من أجل الوفاء بتعهداتها والتزاماتها.

ج- التوصل الى اتفاق حول تحرير التجارة في المنتجات والملابس الجاهزة والسلع الزراعية و إداري هذه المنتجات ضمن جات 1994، وتعتبر هذه المنتجات ذات أهمية بالنسبة للدول النامية من الناحية التصديرية.

و-اصدار قرار وزاري يضع المعايير الخاصة بالآثار السلبية برامج الاصلاح والتحرير التدريجي في الدول النامية والدول الاقل نموا المستوردة للغذاء وتقديم المساعدة الفنية والمالية للدول النامية التي تتضرر من عملية التحرير.

خامسا-إمكانية إعادة التفاوض: كما يمكن إعادة التفاوض حول الالتزامات السابق تقديمها، والموافق عليها أو حول بعض الاحكام التي اشتملت عليها الاتفاقات التجارية كما يمكن تعديل اتفاقات التجارة العالمية، أو ما يطلق عليها جات 94 من قبل المؤتمر الوزاري بتوفير الأغلبية المطلوبة، ولكل دولة عضو تقديم مقترحاتها بشأن تعديل أحكام اتفاقية إنشاء منظمة التجارة العالمية أو الاتفاقيات متعددة الأطراف.

الفرع الرابع: الهيكل التنظيمي للمنظمة التجارة العالمية

بعد التطرق إلى مفهوم المنظمة العالمية للتجارة وأهم أهدافها والمبادئ التي تقوم عليها سنحاول من خلال هذا العنصر فهم الإطار التنظيمي للمنظمة والذي يشمل ما يلي[1]:

أولا- المطلب الوزاري: يعتبر السلطة العليا في المنظمة ويضم ممثلين على الاقل، ويقوم بتنفيذ مهام المنظمة واتخاذ الاجراءات اللازمة لهذا الغرض كما ان له سلطة اتخاذ القرارات في كافة المسائل التي ينص عليها اي من الاتفاقات التجارية المتعددة الاطراف.

ويجدر بالذكر ان المؤتمر الوزاري الاول انعقد في ديسمبر 1966 في سنغافورة، والثاني في صيف مايو عام 1998، والثالث في سياتل بالولايات المتحدة الامريكية كانون الاول 1999 والرابع في العاصمة الفطرية الدوحة تشرين الثاني2001.

ثانيا- المجلس العام للمنظمة: يتألف من ممثلين على كل الدول الاعضاء ويتولى الاشراف على تنفيذ المهام اليومية للمنظمة كما يجتمع المجلس العام بصفته هيئة تسوية المنازعات عند النظر في الشكاوي واتخاذ الاجراءات الضرورية لتسوية المنازعات بين الدول الاعضاء، كما انه مسؤول عن القيام بمراجعة للسياسات التجارية للدول، كما انه مسؤول عن القيام بمرجعة للسياسات التجارية للدول على عدة استنادا الى التقارير التي تعدها امانة المنظمة عند الحاجة وتتفرع عنه جالس متخصصة:

- مجلس التجارة في السلع؛
- مجلس التجارة في الخدمات مجلس الجوانب التجارية لحقوق الملكية الفكرية.

ثالثا- اللجان الفرعية: تتكون من أربع لجان

لجنة التجارة والبيئة: وتعني بدراسة تأثير التجارة على البيئة

لجنة التجارة والتنمية التي تهتم بالعالم الثالث وبالأخص الدول الاقل نموا.

لجنة القيود المعروضة للأهداف ترتبط بميزات المدفوعات: وتقدم الاستشارات بالقيود التي ترد على التجارة للأهداف ترتبط بميزان المدفوعات.

لجنة الميزانية والمالية والادارة: وتشرف على المسائل الداخلية للمنظمة.

رابعا- امانة المنظمة: يرأسها مدير عمار يعينه المجلس الوزاري ويحدد صلاحياته وشروطه وخدماته وعيني المدير العام نوابه وموظفي الامانة، ويحددوا واجباتهم وصلاحياتهم وشروط خدمتهم طبقا للقواعد التي يحددها المجلس الوزاري.

1 ريم سعود سماوي، **براءات الاختراع في الصناعات الدوائية**، دار الثقافة، 2008 ،ص ص، 36،37.

خامسا- مجموعات العمل: تقوم بدراسة التشريعات لعضوية اضافة الى مجموعة العلاقة بين التجارة والمجموعات المختصة بسياسة المنافسة.

وبخصوص اية اتخاذ القرار في المنظمة فإن اسلوب اتخاذ القرارات في أي منظمة دولية يعكس طبيعة عملها وما يتيحه نظام عمل هذه المنظمة في المساوات بين الدول الاعضاء في الحقوق والواجبات ممثلة بالقوة التصويتية للدول واتاحة حق الاعتراض "الفيتو" من عدمه وكما هو معمول في مجلس الامان الدولي او تحديد القوة التصويتية للدول وفقا لمساهمتها المالية في المنظمة وكما هو الحال في صندوق النقد الدولي اما بالنسبة لمنظمة التجارة العالمية، فإن كل دولة عضو تتمتع بصوت واحد فقط دون وجو حق الاعتراض لأية دولة بغض النظر في المساهمات المالية للدول في ميزانية المنظمة.

سادسا- الاجهزة المتخصصة

وتشمل المجالس المختلفة في مجال السلع والخدمات وحقوق الملكية الفكرية واللجان المختلفة[1]:

أ- المجالس المختصة

وتمارس اختصاصاتها حسب المجال الذي يتبعها، فمجلس السلع يختص بالإشراف على سير الاتفاقية في السلع وكذلك مجلس الخدمات يختص بالإشراف على سير الاتفاقية في مجال الخدمات ومجلس الملكية الفكرية يختص بالإشراف على سير الاتفاقية في مجال حقوق الملكية الفكرية.

أ- اللجان

تختص كل لجنة ببحث الامور الموكلة إليها فلجنة التجارة والتنمية تستعرض دوريا الاحكام المؤقتة الواردة في الاتفاقية متعددة الاطراف وكذلك لجنة الموازنة تبحث الامور الخاصة لهذا المجال.

ج-آلية صنع القرارات داخل منظمة التجارة العالمية

يتم صياغة القرارات في منظمة التجارة العالمية عن طريق اجتماع الآراء وفي حالة عدم الحصول على الاجماع فيتم اللجوء الى التصويت على القرارات باعتباره العرض السائد، وتمثل كل دولة بصوت واحد، ويمكن لأي عضو تقديم اقتراح بتعديل اي فقرة من فقرات الاتفاقات المرفوعة الى المؤتمر الوزاري حيث يتم النظر في الاقتراح وعرضه على كافة الاعضاء للحصول على موافقتهم جميعا اذا كان موضوع التعديل خاص بالقواعد العامة وموافقة نحو ثلث الاعضاء في الموضوعات الاخرى

---

[1] عادل احمد حشيش، **العلاقات الاقتصادية الدولية**، دار الجامعة الجديدة للنشر،مصر،2000 ، ص ص 223 ،224

المبحث الثاني: أبرز التكتلات الاقتصادية العالمية.

تعتكس التكتلات الاقتصادية القائمة في العالم الجانب التطبيقي لعملية التكامل الاقتصادي، فكل تكتل اقتصادي يعبر عن درجة من درجات التكامل الاقتصادي فيما بين الدول الاعضاء، ويمثل صول من صور التكامل الاقتصادي، ومن خلال هذا المطلب يتم التطرق الى أهم التكتلات الاقتصادية في العالم، بدءا بالاتحاد الاوروبي ثم منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية، بعد ذلك رابطة جنوب شرق آسيا، وأخيرا السوق المشتركة لأمريكا الجنوبية.

المطلب الأول: تجربة التكامل الاوروبي

يمثل مشروع أوروبا الموحدة محاولة لتحقيق أهداف معاهدة روما، التي تضمنت ديباجتها تصميم الدول الاوروبية على إرساء اتحاد قوي ودائم بين شعوب أوروبا، وعزمها على توفير التقدم الاقتصادي والاجتماعي للبلدان المشتركة عن طريق العمل المشترك لإزالة الحواجز التي تقسم اوروبا.

في سبيل تحقيق هذه الاهداف فإن المعاهدة أكدت على ان الجماعة تحقق أهدافها عن طريق انشاء سوق مشتركة، والتنسيق المتزايد للسياسات الاقتصادية بين الدول الاعضاء فهذا فضلا عن تشجيع تنمية متقاربة للأنشطة الاقتصادية بين الدول الاعضاء والتوسع المتوازن والمستمر، والارتفاع المتزايد لمستوى المعيشة، وتحقيق علاقات اوثق بين الدول الاعضاء.

ومن ناحية أخرى، فان المشروع يتضمن في ثناياه محاولة تجاوز العقبات التي وقفت في سبيل تحقيق هذه الاهداف، خلال العقود الثلاثة التي تلت التوقيع على معاهدة روما، والتي أدت في النهاية الى استمرار الحواجز بين الدول الاعضاء وان اخذت أشكالا جديدة.

وسوف يتم التعرض لتحليل مشروع أوروبا الموحدة، التي تمثلت في الاتحاد الاوروبي باعتباره احد التكتلات الاقتصادية الكبرى، التي تساهم في تحديد صورة النظام الاقتصادي العالمي الجديد،[1] .

المطلب الثاني: التجارة الحرة لأمريكا الشمالية و السوق المشتركة لأمريكا الجنوبية

[1] عبد المطلب عبد الحميد، **اقتصاديات المشاركة الدولية**، من التكتلات الاقتصادية حتى الكويز، دار الجامعية، الاسكندرية، 2006، ص52

يطلق على اتفاقية التجارة الحرة التي تضم كلا من الولايات المتحدة الامريكية، كندا، المكسيك اسم وهي كلمة مركبة من الحروف الاولى الخمس المعبرة عن اسم الاتفاقية باللغة الانجليزية، ويختلف هذا التكتل الاقتصادي الاوروبي كونه يقف عند مرحلة منطقة التجارة الحرة، دون ان يتعداها الى اتحاد جمركي او سوق مشتركة، كما نه يضم دول غير متجانسة اقتصاديا واجتماعيا.

ولم يكن تأسيس النافتا خطوة جديدة، لكنه كان خطوة حاسمة في عملية طويلة الاجل، تسعى الى تحسين العلاقات التجارية بين الدول الاعضاء، كما أدت هذه الاتفاقية الى توسيع اتفاقية التجارة الحرة بين الولايات المتحدة الامريكية وكندا، التي كانت قد أبرمت بين البلدين عام 1989، لتشمل المكسيك حيث بدأت حكومات الدول الثلاث بالتفاوض حول اتفاق اقامة تجارة حرة خاصة بشمال أمريكا، وتم اقرار هذا الاتفاق في 12 أوت 1992 والتوقيع عليه في ديسمبر التباين الاقتصادي والاجتماعي للدول الاعضا[1]ء.

يعتبر الفاتح من جانفي لسنة 1994، تاريخ سريان هذه الاتفاقية والتي تنص على إلغاء الرسوم الجمركية بين الدول الاعضاء لنحو تسعة آلاف سلعة خلال 15 عاما بدءا من أول يوم من تنفيذ الاتفاقية، كما تنص على احداث تحرير واسع في مجال الخدمات بما فيها الخدمات المصرفية والمالية، وتعزيز حماية الملكية الفكرية، وإلغاء القيود المفروضة على الاستثمار بين الدول الثلاث.

الفرع الثاني: السوق المشتركة لأمريكا الجنوبية

ظهرت فكرة هذا التكتل عام 1991، من قبل أربع دول هي: البرازيل، الارجنتين، الباراجواي، الاورجواي، والتي دخلت في اتحاد جمركي في بداية 1995، بهدف التحرير الكامل للتجارة فيما بينها مع فرض تعريفة جمركية قدرها 14% على تجار الدول الاخرى، ولقد انضمت الى هذا الاتحاد كل من الشللي وبوليفيا عام 1996 والبيرو عام 2003، وبهذا يكون الحجم السكاني لهذا التكتل قد بلغ 226.1 مليون نسمة، وبإجمالي ناتج محلي قدر ب 714.6 مليار دولار امريكي، ودخل فردي بلغ 3161 دولار امريكي، وهذا حسب احصائيات 2004، وبلغت صادرات هذا التكتل 153.3 مليار دولار امريكي، وواردراته 117.4 مليار دولار امريكي وبذلك تعتبر المكسور ثالث أكبر سوق في العالم بعد الاتحاد الاوروبي والولايات المتحدة الامريكية، وفي عام 2006 دخلت الاعضاء مرحلة السوق المشتركة بتحرير حركة عناصر الانتاج فيما بينها[2].

[1] عبد المطلب عبد الحميد، **النظام الاقتصادي العالمي وافاقه المستقبلية بعد احداث 11 سبتمبر**، مجموعة النيل العربية، طبعة أولى، القاهرة، 2003، ص،127 -128

[2] عائشة خلوفي، مرجع سابق، ص ص 79،80

وبالإضافة الى هذه التكتلات الاقتصادية الهامة، توجد العديد من التكتلات الاقتصادية الاقليمية ذات الاوزان الضعيفة الاثر على الاقتصاد العالمي، وذلك لا نها تضم دولا نامية تحتل وزنا ضئيلا في التجارة الدولية، ومن صور هذه التكتلات التي توجد في أمريكيا اللاتينية نجد " السوق المشتركة لأمريكا الوسطى وتضم كل من كوستاريكا، السلفادور، جواتيمالا، هندوراس، نيكاراجوا، وهناك ايضا مجموعة " الاندين" وتضم كل من بوليفيا، كولومبيا، اكوادور، بيرو، فنزويلا.

المطلب الثالث: رابطة شرق آسيا (ASEAN)

تشمل هذه الرابطة عشر دول هي: اندونيسيا، بروناي، تايلاند، سنغافورة، فيتنام، كمبوديا، لاوس ماليزيا، ماينمار (بورما سابقا)، وتعود جذور نشأة هذه الرابطة الى 08 اوت 1967 كنوع مكن الحلف السياسي لمواجهة الحركات الشيوعية الساعية الى السيطرة على الحكم المنتشرة، أنداك في دول جنوب شرق آسيا، خاصة فيتنام، كمبوديا، لاوس، بورما، وبمبادرة من خمس دول هي: ماليزيا، إندونيسيا سنغافورا، تايلاند، الفلبين، والتي انضمت إليها بروناي في سنة 1948، اذ كان تركيز هذه الرابطة في البداية على التنسيق السياسي لتتجاوز بعد ذلك الى التعاون الاقتصادي في أعضائها في مجال تحرير التجارة البينية وتنفيذ سياسات وطنية لا حلال الواردات وحماية الصناعات الناشئة.

ولقد تجلى التعاون الاقتصادي لدول الرابطة في عام 1977، من خلال الاتفاق على انشاء منطقة تجارة تفضيلية تعطي هامش أفضلية من 10% الى 50% على الواردات البينية لدول الرابطة هذه الواردات تنحصر في مجموعة من المنتجات محددة في قائمة مقترحة من قبل الدول الاعضاء، ولزيادة تعميق مجالات التعاون الاقتصادي والتبادل التجاري بين دول الرابطة قررت هذه الاخيرة انشاء منطقة التجارة الحرة في غام 1992 وفي غضون 15 عاما، تهدف الى وضع الرابطة كقاعدة انتاجية تنافسية موجهة الى خدمة السوق العالمية وذلك بتوسيع نطاق التجارة البينية واتاحة امكانية التخصص، ولهذا فقد اتفق على تخفيض الرسوم الجمركية الى أقل من 5% في مرحلة من 7 الى 10 سنوات وهذا بالنسبة للسلع الرئيسية في مقدمتها الارز والنفط، اما بالنسبة لباقي السلع فيتم التخفيض من 8 الى 15 سنة، وقد التزمت بلدان هذه الرابطة بزيادة خفض الرسوم الجمركية على السلع المنتجة داخل الأسيان من 5% الى 10% بداية من جانفي 2008.[1]

[1] عائشة خلوفي، **تأثير التكتلات الاقتصادية على حركة التجارة الدولية**، رسالة ماجستير، تخصص، اقتصاديات الأعمال والتجارة الدولية كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، ، جامعة فرحات عباس، سطيف،2011-2012، ص 79.

وعموما فإن رابطة الآسيان تسعى من خلال تكتلها هذا الى تسريع النمو الاقتصادي والتقدم الاجتماعي والتنمية الثقافية في جنوب شرق آسيا، بعمل مشترك يقوم على روح التعاون والتكافؤ والمشاركة من اجل ضمان الاستقرار الاقتصادي والسياسي الاقليميين.

أ أهداف الأسيان

تهدف رابطة الأسيان إلى تحقيق مجموعة من الأهداف وقد حدد إعلان بانكوك عام 1976 أهم الأهداف والتي كانت على النحو التالي[1]:

- تسريع النمو الاقتصادي والتقدم الاجتماعي والتنمية الثقافية في جنوب شرق اسيا بعما مشترك يقوم على روح التعاون والتكافؤ، والمشاركة من أجل تعزيز قواعد مجتمع مزدهر يسوده السلام.
- بعزيز التقدم الاجتماعي وتحسين مستوى المعيشة لأعضائها وتشجيع التعاون النشط والمعونة المتبادلة في البحث والتدريب والمجالات الاجتماعية والاقتصادية.
- التآزر على نحو أكثر فاعلية في استخدام أنشطتها الزراعية والصناعية وتوسيع تجارتها بما في ذلك دراسة شؤون التجارة السلعية الدولية وتحسين النقل والاتصالات.
- تعزيز الدراسات حول إقليم جنوب شرق اسيا.
- اقامة علاقات وثيقة ونافعة مع المؤسسات الدولية والإقليمية ذات الأهداف المماثلة.

ب- أهمية تكتل رابطة الأسيان: تكمن أهمية الأسيان في النقاط التالية[2].

تنامي الدور الاسيوي في العلاقات الاقتصادية الدولية وعلى الأخص منذ عقد التسعينات من القرن الماضي وانضمام الصين لها، واحتمالات ضم كل من اليابان وكوريا الجنوبية سيزيد من مصداقيته وقدرته المتزايدة على لعب دور متنامي في العلاقات الاقتصادية الدولية.

تتجه دول رابطة الاسيان إلى الإسراع في تفعيل إقامة منطقة التجارة الحرة بينها في ضوء التخوف من التحرك الأمريكي لا قامة منطقة تجارة حرة بين الأمريكيتين، وتوسيع منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية، وبالتالي تضييق الخناق عل دول القارة الاسيوية.
تمثل منطقة التجارة الحرة المزمع اقامتها داخل حدود الرابطة أكبر تجمع اقتصادي في العالم بأسره من زاوية عدد المستهلكين، وهو الأمر الضي يسهم كثيرا في تحقيق وفرات اقتصادية

[1] خالفي علي، رميدي عبد الوهاب، **رابطة جنوب شرق اسيا: نموذج الدول النامية للإقليمية المنفتحة**، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد السادس، الجزائر، ص 84.

[2] خالفي علي، رميدي عبد الوهاب، مرجع سابق، ص،80.

كبرى من خلال تخفيض نفقات النقل والتأمين، مما يسهل حركة انتقال السلع والأشخاص داخل المنطقة ويزيد من القدرة التنافسية داخل تجمع الأسيان وخارجه

المطلب الرابع: التكتلات الاقتصادية في الدول النامية

الفرع الأول: تكتل الكوميسا[1].

يتكون تكتل الكوميسا من 19 دولة هي: بورندي، جيبوتي، مصر، اريتيريا، إثيوبيا، كينيان ليبيا، مدغشقر، ملاوي، موريشيوس، اوغندا، الكونغو الديموقراطية، روندا، السيشل، السودان، سوازيلاند، جزر القمر، زامبيا ، زيمبابوي.

وقد عرفت الاتفاقية الرسمية الكوميسا على أنها تكتل اقتصادي لتكامل إقليمي بين دول افريقية ذات سيادة اتفقت فيما بينها على الارتقاء بالتكامل الاقليمي في منطقتها من خلال تنمية التجارة واندماج السوق، ومن خلال التعاون وتركيز العمل من أجل تطوير وتعظيم الاستفادة من المصادر الطبيعية و الانسانية للصلح المشترك والمتبادل لجميع شعوبها ودولها.

أما عن درجة التكامل الاقتصادي التي تم تحقيقها حتى الان بين دول الكوميسا، فقد تم إنشاء منطقة التجارة الحرة في عام 2000 وانطلقت عملية إنشاء الاتحاد الجمركي في 7 يونيو 2009 في مؤتمر القمة 13 لرؤساء الدول والحكومات في زيمبابوي، وكان انطلاق الاتحاد الجمركي تتويجا لجهود الكوميسا في تعميق عملية التكامل الاقتصادي وللإقامة سوق مشتركة في نهاية المطاف بحلول عام 2015، وانتهاء بتحقيق الوحدة النقدية بحلول عام 2018.

ا **الأهداف الرئيسة للكوميسا:** تتمثل الاهداف الرئيسية للسوق المشتركة لشرق وجنوب إفريقيا فيما يلي:

التوصل إلى نمو متواصل وتنمية مستدامة في الدول الأعضاء، وذلك عن طريق تشجيع هيكل إنتاج وتسويق متوازن ومتناسق.

دفع عجلة التنمية المشتركة في كافة مجالات النشاط الاقتصادي، وذلك لرفع مستويات المعيشة للأفراد وتشجيع العلاقات بين دول الأعضاء.

التعاون في خلق مناخ مواتي للاستثمار المحلي والأجنبي والعبر للحدود.

[1] ولد محمد عيسى محمد محمود، **معوقات التكتلات الاقتصادية في البلدان النامية:** دراسة حالة الكوميسا، مجلة الباحث، العدد العاشر، الجزائر، 2012، ص 24.

التعاون في تعزيز العلاقات بين السوق المشتركة وبقية دول العالم.

التعاون في مجال دفع مسيرة السلام والأمن والاستقرار بين دول الأعضاء.

ب المبادئ الرئيسية للكوميسا: تتمثل مبادئ الكوميسا فيما يلي:

المساواة والاعتماد المتبادل بين الدول الأعضاء.

الاعتراف بحقوق الإنسان والشعوب وحمايتها طبقا لإحكام الميثاق الافريقي لحقوق الإنسان والشعوب.

تسوية المنازعات بين الدول الأعضاء سلميا والتعاون الفعال بين الدول المتجاورة وتشجيع الحفاظ عل بيئة سليمة كأحد متطلبات تنميتها الاقتصادية.

التضامن والاعتماد الجماعي عل النفس بين الدول الأعضاء، وتنسيق السياسات وتكامل البرامج بين دول الأعضاء.

الفرع الثاني: مجلس التعاون الخليجي[1]

تم تأسيس مجلس التعاون الخليجي في 25 ماي كمنظمة اقليمية تضم كلا من الدول العربية التالية

المملكة العربية السعودية، الكويت، قطر، البحرين، الامارات العربية المتحدة، سلطنة عمان.

أهداف مجلس التعاون الخليجي.

تحقيق التنسيق والتكامل والترابط بين الدول الأعضاء في جميع الميادين وصولا الى وحدتها.

تعميق وتوثيق الروابط والصلات واوجه التعاون القائمة بين شعوبها في مختلف المجالات.

وضع انظمة متماثلة في مخلف الميادين بما في ذلك الشؤون الاقتصادية والمالية، والشؤون التجارية والجمارك والمواصلات والشؤون التعليمية والثقافية والاجتماعية والصحية و الاعلامية والسياحية والشؤون التشريعية و الإدارية.

دفع عجلة التقدم العلمي والتقني في مجالات الصناعة والتعدين والزراعة والثروات المائية والحيوانية وإنشاء مراكز بحوث علمية وإقامة مشاريع مشتركة وتشجيع تعاون القطاع الخاص بما يعود بالخير على شعوبها.

أجهزة مجلس التعاون الخليجي.

[1] علي توفيق الصادق، **التكامل الاقتصادي العربي**، طبعة أولى، مصر، 2010، ص ص 298، 300.

يتكون المجلس من الناحية التنظيمية من ثلاثة أجهزة رئيسية هي:

المجلس الأعلى: يتألف من رؤساء الدول الأعضاء، وهو الجهاز الرئيسي الذي يضع الساسة العامة والخطوط الاساسية لعمل المجلس.

المجلس الوزاري: هو الجهاز التنفيذي للمجلس، ويتكون من وزراء خارجية الدول الاعضاء، ويختص باقتراح السياسات ووضع التوصيات والدراسات والمشاريع التي تستهدف تطوير التعاون والتنسيق.

الأمانة العامة: تمثل الجهاز الاداري الرئيسي الذي يقوم بالأعداد للأعمال المؤتمرات واللجان ومتابعة تنفيذ قرارات المجلس الأعلى والمجلس الوزاري، و تتكون الأمانة العامة من الامين العام وامينين مساعدين وخمسة قطاعات اساسية للشؤون السياسية والاقتصادية والبيئية والقانونية والمالية والادارية.

المبحث الثالث: التكتلات الاقتصادية الإقليمية والمنظمة العالمية للتجارة

إن الاتجاه المتزايد نحو تكوين التكتلات الاقتصادية الإقليمية، ينطوي على المزيد من تحرير التجارة العالمية، ولو في نطاق التكتل، بل إن تحرير التجارة داخل الإقليم قد يؤدي إلى آثار مولدة للتجارة خارج التكتل، وذلك بزيادة الدخل، ومنه زيادة الطلب على الواردات من خارج التكتل فتزداد التجارة العالمية، وهناك قواعد وشروط تحكم هذه التكتلات في إطار المنظمة العالمية للتجارة

المطلب الأول: قواعد وشروط الترتيبات الإقليمية في إطار المنظمة.

سنتناول من خلال هذا المطلب القواعد والشروط اليت تحكم هذه التكتلات والرقابة على مدى تحقيقها.

الفرع الاول: القواعد المنظمة للتكتلات الاقتصادية الإقليمية

لكي تحقق التكتلات الاقتصادية الإقليمية الغرض الرئيسي منها، والذي يتلخص في تحقيق الرخاء الإقليمي ومن ثم العالمي ينبغي أن تتمتع بالخصائص التالية[1]:

- أن تكون ذات توجه عالمي، بمعنى ألا تتحول إلى قلاع تجارية حصينة تمنح التفضيلية لأعضائها، وترفع مزيدا من الجدران والاسوار في وجه الدول الأخرى خارج الإقليم.
- أن تساهم في تعزيز نمو الاقتصاد العالمي عن طريق وضع مصالح الدول الاخرى خاصة النامية في الاعتبار، وكذلك العمل على دعم النظام متعدد الأطراف وصيانة ما تم تحقيقه من إنجازات في إطاره.

[1] اسامة المجدوب، **العولمة و الإقليمية – مستقبل العالم العربي في التجارة الدولية**، الدار المصرية اللبنانية، مصر،2001،ص ص 200-201

- نظرا للتوسع المطرد فغي نطاق التكتلات الإقليمية لتغطي مجالات لم يتضمنها الإطار التعاقدي لمنظمة التجارة العالمية، فلابد من وضع معايير جديدة في إطار هذه الاخيرة لتقييم الآثار الكلية لهذه التكتلات على الاطراف غير الأعضاء.
- تصبح المعاملة التفضيلية الممنوحة في إطار التكتلات الإقليمية – خاصة في المجالات الجديدة– ذات تكلفة مرتفعة لغير الأعضاء، حتى لو لم يكن ذلك معتمدا، إذا لم يتم تخفيف القيود الخارجية، وإذا ما أدت الإجراءات الإقليمية غلى تحرير الاستثمار والخدمات وحرية انقال العمالة بين الدول الأعضاء وبالتالي تقليص فرص الدول الاخرى في المنافسة العادلة.
- يتوافق التوجه الخارجي للتكتلات الإقليمية من حيث المفهوم، مع التوجه الخارجي للسياسات الوطنية للدول منفردة، فالتكتلات الإقليمية تعتمد أساسا على اللوائح الداخلية أكثر منها على القواعد الدولية، ولعله من أهم ملامح التوجه الخارجي تحديد المدى الذي ستصل إليه هذه اللوائح على صعيد تخفيف القيود ضد غير الأعضاء، نتيجة إنشاء التكتل الإقليمي الذي يزيد تلقائيا من القدرة الاقتصادية لدول التجمع من خلال تزايد أثار الكفاءة المتعلقة بتكلفة الإنتاج والآثار الديناميكية الأخرى للاستثمار في إطار إقليمي.
- يجب أن تكون أحكام الاتفاقيات الإقليمية متوافقة بشكل لا يلغي الحقوق المكتسبة بموجب أحكام منظمة التجارة العالمية، كما لا يجب ألا تحد من اللجوء لآلية تسوية المنازعات التابعة للمنظمة.
- ضرورة ضمان شفافي قواعد الترتيبات الإقليمية ولوائحها ومعايرها بحيث تصبح أكثر وضوح التفادي صعوبة فهمها من قبل الأطراف الخارجية اليت لم تشارك في مفاوضتها[1].

الفرع الثاني: شروط تأسيس التكتلات الإقليمية والرقابة عليها.

أصبحت التكتلات الإقليمية تشكل أهم فواعل العلاقات الدولية ومحلا لاهتمام المنظمة العالمية للتجارة، حيث تم إيراد مجموعة من التفسيرات والإيضاحات استنادا للمادة 24 من اتفاق الجات تناولت شروط مشروعية إنشاء التجمعات الإقليمية والرقابة على مدى تحقيقها.

أولا– شروط تأسيس التكتلات الإقليمية:

تتمحور هذه الشروط حول حقيقة واحدة وهي أن التكتلات الإقليمية بصورها المختلفة ليست إلا روابط تفضيلية يتم منحها على سبيل التبادل فيما بين الدول الأعضاء.

وبما أن الأفضليات محظور إقرارها بحكم المادة الأولى من الجات التي تقر مبدأ الدولة الأكثر رعاية، فإن استثناء هذه التكتلات من حكم هذا المبدأ يجب ان يكون في إطار يحقق مصالح أساسية للدول الأعضاء مع عدم إغفال مصالح الدول الأخرى والتجارة الدولية في مجموعها وبناء على ذلك

[1] أسامة المجدوب، مرجع سابق، ص ص200،201

تم وضع مجموعة من الالتزامات التي تقع على عاتق الدول أعضاء التكتل الإقليمي بعضها في إطار النظام الداخلي للتكتل والبعض الآخر في الإطار الخارجي له.

أ.**الشروط المتعلقة بالنظام الداخلي للتجمع:** وتتضمن نوعين من الالتزامات

. الالتزام بشمول التجمع للمبادلات التجارية الأساسية بين الدول الأعضاء:(المادة 24/8)

فالتجمع الإقليمي يهف إلى حرية التجارة فيما بين الدول الأعضاء، ويقضي ذلك أن يكون إلغاء الرسوم الجمركية والقيود التجارية الأخرى مغطيا المبادلات الأساسية بين الدول الأعضاء، فغير ذلك معناه اكتساب التكتل الإقليمي طابع الجزئية، اي اقتصاره على بعض المنتجات أو بعض الاتحادات الاقتصادية، ومن أجل تحقيق هذا الشرط، فإن أجهزة الجات 1947 كانت تعتمد في هذا الشأن معيارا نوعيا أكثر منه كميا فالصفة التمثيلية للمبادلات المحررة كانت أمرا لابد منه باشتمالها على العديد من المنتجات، وتغطيتها للقطاعات المختلفة من النشاط الاقتصادي للدول المعينة، لذلك فإن تطلب شرط إضافي لمعرفة هذه المسائل كان مطلوبا، وهو وجود برنامج لتحقيق التكامل المطلوب[1].

.الالتزام بتقديم برنامج لتأسيس التكتل: (المادة 5/24)

اشترطت المادة 5/24 من الجات ضرورة تقديم أعضاء التكتل الإقليمي برنامجا لمجلس التجارة في السلع يتضمن خطة تشتمل على عنصرين:

*العنصر الأول: خطوات التأسيس المتدرج للتكتل الإقليمي في إطار محدد وكاف للتعرف على مضمون تدابير إنساء التكتل الإقليمي.

* العنصر الثاني: تحديد فترة معقولة للمدة التي سيتم بانتهائها إنجاز التكتل الإقليمي المعني.

في إطار التفسير الوارد في اتفاقية الجات1994 للمادة24، حددت الفقرة 3 من هذا التفسير المدة، حيث نصت على أنه يجب ألا يتجاوز المدة الزمن المعقول المشار إليه في الفقرة 5(ج) من المادة 24 فترة 10 سنوات إلا في حالات استثنائية، ولم يترك الخروج عن الحكم لسابق بدون مراقبة ففي الحالات التي تعتقد فيها الأطراف في اتفاقية مؤقتة أن فترة 10 سنوات غير كافية كون عليها أن تقدم إلى مجلس التجارة في السلع شرحا كاملا للأسباب التي تستدعي فترة أطول من ذلك.

ب. الشروط المتعلقة بالنظام الخارجي للتكتل:

أ. الالتزام بعدم التأثير على مسار تدفقات المبادلات التجارية الدولية: (المادة4/24)

إذا كان الهدف من إنشاء التكتل الإقليمي هو تسهيل التجارة بين الدول الأعضاء فإن ذلك لابد أن يقترن بعدم المساس بتجارة الدول الأخرى، فالتكتلات الإقليمية يجب ألا تعيق التدفقات التجارية التقليدية القائمة مع الدول الأخرى، وأن تعمل على خلق التجارة لا على تحويل المبادلات التجارية وتغيير

[1] توات عثمان، **التكامل التجاري الاقليمي: الاثار وتحديات منظمة التجارة العالمية: حالة منظمة التجارة الحرة العربية الكبرى**، رسالة ماجيستير، جامعة الجزائر،2007، ص51.

مسار التجارة الدولية بدل تنميتها، لأن هذا يتنافى مع ما تدعو إليه منظمة التجارة العالمية من تحرير للتجارة وإلغاء القيود المعرقلة لهذه المبادلات.

.الالتزام بعدم زيادة العوائق تجاه الدول الأخرى: (المادة5/24)

ويتحقق هذا الالتزام من خلال:

– أن تكون الرسوم الجمركية والتنظيمات التجارية لكل دولة من الدول الأعضاء متماثلة في جوهرها(المادة8/24أ).

– أن يتم وضع تعريفة مشترك للتكتل من خلال استخلاص متوسط التعريفات القائمة ومن أجل تجنب أي اختلاف أو صعوبات في تقدير هذه الرسوم، جاءت الفقرة الثانية من تفسير المادة 24 لتنص على أن تقييم التأثير العام الذي تحدثه الرسوم وغيرها من تنظيمات التجارة قبل وبعد تكوين التكتل بموجب الفقرة (5أ) من المادة 24، يجب أن تستند فيما يتعلق بالرسوم والأعباء إلى تقرير شامل للمتوسط المرجح لفئات التعريفة والرسوم الجمركية المحصلة.

ويستند هذا التقدير إلى إحصائيات الاستيراد في فترة نموذجية سابقة يقدمها التكتل، على أساس البند الجمركي بالقيم والكميات موزعة حسب البلدان الأعضاء في منظمة التجارة العالمية وتقوم الأمانة بحساب أسعار المتوسط المرجح لفئات التعريفية والرسوم الجمركية المحصلة وفقا للمنهجية المتبعة في تقدير العروض التعريفية في جولة أوروجواي للمفاوضات التجارية متعددة الأطراف وتكون الرسوم والأعباء التي تؤخذ في الاعتبار، لهذا الغرض، هي أسعار الرسوم المطبقة.

.الالتزام بتدابير محددة عند زيادة سعر رسم مربوط(المادة 6/24)

وهذا التزام يسرى فقط على الاتحادات الجمركية، فعند تأسيسها قد تترتب زيادة سعر رسم مربوط وبمواجهة هذا الفرض جاءت الفقرة الرابعة من تفسير المادة 24 لتبني التدابير التي يجب اتخاذها في هذا الشأن:

– على الدول التي تتأثر بزيادة سعر رسم مربوط تقديم طلب كتابي بذلك إلى أمانة منظمة التجارة العالمية من أجل المفاوضات (الفقرة الثانية من تفسير المادة 28).

– يجب أن يكون مبدأ حسن النية هو الموجه للدول المتفاوضة في هذا الصدد وأن تؤخذ التخفيضات الرسوم أيضا. أي أنه لا يعتد فقط بالزيادة، بل يجب أن تؤخذ التخفيضات أيضا في التقدير.

– عند عدم كفاية هذه التخفيضات لإعادة الوضع إلى ما كان عليه أو ما يطلق عليه المواءمة التعويضية اللازمة، فإنه على الاتحاد الجمركي تقديم تخفيضات أخرى.

– عند عدم قبول العرض السابق، فإنه يجب استمرار المفاوضات على أساس ما جاء في المادة 28 وخلال فترة معقولة.

وللاتحاد الجمركي حرية تعديل التنازلات أو سحبها، وبالمقابل، فإن للدول الأعضاء المتأثرين عند ذلك حرية سحب تنازلات معادلة في جوهرها وفقا للمادة 28 ويلاحظ انه إذ كان الاتحاد الجمركي يقدم الموائمات تعويضية للدول المتأثرة بتأسيسه، فإنه بالعكس ليس لهذه الأخيرة أن تقدم مثل تلك الموائمات التعويضية عند استفادتها من تخفيض الرسوم نتيجة لتكوين الاتحاد الجمركي، وهذه النتيجة التي تبدو غير منطقية تأتي في سياق أن إنشاء الاتحادات الجمركية مشروط بعدم زيادة العوائق أمام تجارة الآخرين، أما تخفيضها، فهو مرغوب فيه لأنه يسهل التجارة العالمية[1].

ثانيا- الرقابة على مدى تحقيق التكتلات الإقليمية:

يرتبط إعمال نص المادة 4 من الجات 1994 بوجود نظام فعال للرقابة على مدى تحقق شروط تأسيس الاتحاد الجمركي ومناطق التجارة الحرة، وهذه الرقابة في ظل المادة24 والتفسير الذي تم إقراره عام 1994 هي الأساس الذي إن توفر يبدأ مجلس التجارة في السلع بمباشرة اختصاصه.

أ-أساس الرقابة:

يمكن أساس الرقابة مجلس التجارة في السلع لمشروعية التكتلات الإقليمية في الاخطارات والتقارير التي يتلقاها من أعضاء هذه التكتلات.

أ.الإخطارات: وهي بدورها تنقسم إلى نوعين:

- الاخطارات عن تكوين التجمعات الإقليمية بموجب نص المادة4/7/أ.
- الاخطارات بالتغيرات الهامة في اتفاقيات تقرير دوري عن سير اتفاق الاتحاد إلى مجلس التجارة في السلع (الفقرة الحادية عشرة في تفسير المادة24).

.التقارير: وتلزم التكتلات الإقليمية بتقديم تقرير دوري عن سير اتفاق الاتحاد إلى مجلس التجارة في السلع(الفقرة الحادية عشرة في تفسير المادة24).

فإذا توافرت المعلومات من خلال هذه الاخطارات وتلك التقارير، يصبح المجال مهيأ أمام مجلس التجارة في السلع لمباشرة مهامه.

ب. مضمون الرقابة:

لمجلس التجارة في السلع أن يباشر اختصاصات متعددة عند تأسيس التكتلات الإقليمية:

- للمجلس أن يبحث بعد فحص الاخطارات المقدمة، كيفية تكوين التكتل الإقليمي والتقارير المقدمة ويصدر ما يراه مناسبا من التوصيات إلى الأعضاء بشأن الإطار، الزمن المقترح والإجراءات المطلوبة لاستكمال إنشاء هذه التكتلات.
- لمجلس التجارة في السلع أن يبحث طلب التعديلات الهامة في الخطة والجداول الرفقة باتفاق تأسيس التكتل الإقليمي، كما يتلازم مع اختصاصات مجلس التجارة في السلع دخول أعضاء التكتل

[1] اسامة المجدوب، مرجع سابق، ص 214.

الإقليمي في مشاورات وفقا للمادة 28 مع الدول الأخرى غير الأعضاء ونتيجة لفحص مجموعات العمل لمدى مشروعية التكتل الإقليمي في ضوء شروط المادة 24، فإن الباب يصبح مفتوحا لإقرار تحلل من نص المادة الأولى من الجات التي تقر مبدأ الدولة الأولى بالرعاية، وهذا التحلل والإعفاء من حكم هذه المادة يتم من خلال مقتضيات المادة 25، واليت يصدر القرار بشأنها من المؤتمر الوزاري لمنظمة التجارة العالمية (المادة 3/9أ من اتفاقية مراكش).

هذا إلى جانب المادة 24 ذاتها، وعند توفر شروط الحكم بمشروعية تأسيس التكتل الإقليمي فالتحلل من شرط الدولة الأكثر رعاية يتم إما بطلب الإعفاء طبقا للمادة25 أو بتطبيق المادة 24.

ونستخلص مما سبق أن أوضاع التكتلات الإقليمية طبقا لنص المادة24 من الجات 1994 تثير تساؤلا عن اتجاه التجارة العالمية في مواجهة هذه التكتلات، هل سيتم بالتشدد أم بالتساهل؟

المطلب الثاني: أثر التكتلات الإقليمية على المنظمة العالمية للتجارة

إن عدد كبيرا من دول العالم يسعون الآن بشكل ملحوظ إلى تحقيق التحرير الكامل للتجارة على مستوى العالم وهنا إجماع واسع حول اعتبار الإطار المتعدد الأطراف للمفاوضات الخاصة بتحرير التجارة الدولية الطريق الأمثل لتحقيق الازدهار الاقتصادي لشعوب العالم ولكن مع ذلك نلاحظ أن تشكيل الاتفاقيات الإقليمية مازال نشطا وأصبح هناك عددا لا يستهان به من هذه الاتفاقيات في العالم تنمو وتتطور بشكل مواز وتطور المفاوضات المتعددة الأطراف في المنظمة العالمية للتجارة.

الفرع الأول: التكتلات الإقليمية حافز نحو تحرير التجارة العالمية

وأنصار هذا الرأي يرون أنه ليس هناك تعارض بين السياستين ويذهب هذا الرأي إلى أن هذه الترتيبات تكمل وتعزز العلاقة بين المسارين الإقليمي والمتعدد الأطراف ويرى أيضا أن هذه الترتيبات تكمل وتعزز العلاقة مع النظام التجاري المتعدد الأطراف[1].

وهذا ما عبر عنه رئيس المنظمة العالمية للتجارة أثناء مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية عام 1966 بأن الانجازات الإقليمية هي خطوة أولوية لتشجيع الدول على الاندماج في الاقتصاد العالمي وأنها ستفقد أهميتها على المدى الطويل حيث تصبح كل الدول أطرافا في نظام تجاري عالمي حر ومتعدد الأطراف.

ومن بين الحجج التي يوردها أصحاب هذا الاتجاه دفاعا عن أرائهم يمكن أن نورد ما يلي:

الاتفاقيات الإقليمية تشكل حافزا للمفاوضات المتعددة الأطراف فهي تعزز هذه المفاوضات باتخاذ طريقتين أولهما الضغط على الدول غير الأعضاء وثانيهما تحفيز الدول ذاتها وذلك بهدف تحفيز

1 ذكاء خالدي، **دور الدولة والتعاون الاقتصادي العربي في رفع القدرة التنافسية**، مجلة المستقبل العربي، لبنان مركز دراسات الوحدة العربية، العدد مئتان واربعة وخمسون، 2000، ص 110.

تجارتها ودفعها للتكامل مع شركاء آخرين في العالم مستفيدين من انخفاض تكاليف المعاملات وتوسع حجم السوق وتكامل السياسات والمؤسسات.

وهي تساهم في تعبيد الطريق نحو الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة وذلك بفرضها تخفيضات كبيرة على المقاييس الحمائية بين الدول المتجاورة غالبا أكبر مما هو محقق على مستوى العالم كما أنها تترك الباب مفتوحا أمام الدول الجديدة التي ترغب بالانضمام إليها كما يمكن لعملية التفاوض ذات الحجم الكبير مقارنة بوجود عدد كبير منها ذات الحجم الأصغر والمقصود بذلك أن الدول الأعضاء في اتفاقية إقليمية يمكنهم أن يساهموا في التخلص من القضايا العالقة أو الخلافات العميقة والمعقدة فيما بينها أثناء المفاوضات في حال توصلوا إلى موقف واضح ومحدد اتجاه هذه القضايا والخلافات تحت سقف الاتفاقية التي تجمعهم.

- يمكن لأي من الاتفاقيات الإقليمية كما المنظمة العالمية للتجارة أن تكون ذات منفعة للأخر على سبيل المثال ترتكز بعض الاتفاقيات الإقليمية على الآليات والتدابير الخاصة بالمنظمة مما يساهم في تقوية القوانين التجارية الخاصة بالمنظمة، من جهة أخرى الاتفاقيات الإقليمية مكنت أعضاءها من التحرك السريع نحو الإصلاح الاقتصادي لسياستها التجارية.
- إن الاتفاقيات بالمحصلة تساهم في خلق فرص جديدة للتجارة، فقد برهنت هذه الاتفاقيات من الناحية العملية على أت التجارة البينية بين الدول الأعضاء وغير الأعضاء قد استمرت في النمو على الرغم من وجود اتفاقية.
- إن الاتفاقيات الإقليمية أكثر تحريرا للتجارة الزراعية مقارنة بمفاوضات التجارة المتعددة الأطراف، فبعض هذه الاتفاقيات قطع شوطا طويلا في تحرير التجارة الزراعية بإزالة قيود تجارية جديدة.

الفرع الثاني : التكتلات الإقليمية عقبة على طريق التجارة العالمية

يرى هذا الاتجاه أن التكتلات الإقليمية ستؤدي في النهاية إلى تفتيت النظام التجاري الدولي متعدد الأطراف من خلال تبادل المزايا والأفضليات في إطار التكتل وفرض سياسات حمائية تجاه الأطراف خارج إطاره، سواء كانت دولا منفردة أو تكتلات أخرى .

حيث يرى هذا الاتجاه أن مبدأ الترتيبات الإقليمية يتعارض مع مبدأ الدولة الأولى بالرعاية والمنصوص عليه في المادة 1 من مبادئ اتفاقية الحات والذي يعني منح كل طرف من الأطراف المتعاقد نفس المعاملة الممنوحة من مزايا إعفاءات يتمتع بها أي طرف اخر في السوق الدولي دون قيد أو شرك، ولا يجوز التمييز ضد مصالح أي دولة عضو في الاتفاقية، إنما يلزم المساواة في المزايا الممنوحة بغض النظر عن حجم الدولة وقدرتها، وهذا ما يؤكد أن التكتلات لا تزيد من حرية التجارة الدولية وخلقها للعراقيل والقيود التي تحد من هذه التجارة.

حيث أن قيام تكتلات إقليمية يستهدف خلق التجارة بين الدول الأعضاء وتحقيق فوائد لكافة الدول وتحقيق مزايا اقتصادية هامة للأفراد وللاقتصاد القومي في كل الدول الأعضاء، ففي هذه الحالة لا يوجد تعارض بين الأهداف التي تسعى إليها المنظمة أو التكتلات الاقتصادية ولكن إذا كانت التجارة المتبادلة بين الدول الأعضاء في التكتل تقوم على أساس استبدال السلع أو الخدمات بجودة عالية وبتكاليف أقل، وتستورد من خارج الدول الأعضاء سلع وخدمات منتجة في دول التكتل ولكنها أقل جودة وأعلى تكلفة منها، ففي هذه الحالة، تتعارض أهداف المنظمة وأهداف التكتلات الاقتصادية لهذا يدل التحليل عل أن السياسة الدولية نحو الإقليمية يجب أن تهدف إلى:

ا- تشجيع اتفاقيات التكامل الإقليمي على تحقيق إنشاء التجارة وتفادي التحول التجاري من أجل الدول الأعضاء، ولتقليل الضرر للدول المستبعدة.

ب- السماح بالتكامل العميق بين الأعضاء.

ج- حفظ اثار التحريات السابقة ومنح المصداقية لأي تحريات تشكل جزء من اتفاقية التكامل الإقليمي.

د- تحرير ديناميكية التحرير بين الدول الأعضاء والنظام التجاري العالمي.

كما أن الدول المتكتلة قد تكثف من استخدام الحواجز غير التعريفية مثل إجراءات مكافحة الإغراق والتقييد الاختياري للصادرات وغيرها والذي قد يرجع إلى عدم توصل اتفاقية منظمة التجارة العالمية للحد من الحواجز غير التعريفية، لهذا نجد أن المنظمة غير محبذة لهذه التكتلات باعتبارها ضارة أو معيقة لتحرير التجارة العالمية لذلك تبرز أهمية انضمام الدول إلى تكتلات اقتصادية لمواجهة الاثار السلبية المحتملة من مبادئ اتفاقية الجات وقواعد المنظمة العالمية للتجارة والاستفادة مما توفره هذه التكتلات من مزايا تفضليه والتي من الصعب الحصول عليها في إطار التبادل التجاري الدولي المفتوح[1].

المطلب الثالث: أثر التكتلات الاقتصادية على بعض الجوانب الاقتصادية

تنامي ظاهر التكتلات الاقتصادية في العقد الأخير من القرن العشرين والتي أصبحت من السمات البارزة في تشكيل النظام الاقتصادي العالمي الحديد، حيث برزت ثلاث تكتلات اقتصادية على الساحة الاقتصادية الدولية متمثلة في الاتحاد الاوربي ومنطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية، ومنتدى التعاون الاقتصادي لأسيا والمحيط الهادي، لهذا بدأ الصراع بين الأقطاب الثلاثة المتمثلة في دول الاتحاد الاوربي والولايات المتحدة الأمريكية واليابان، والتنافس من أجل الاستحواذ عل الأسواق الدولية والتوسع والنفاذ إليها.

الفرع الأول: الأثر على التجارة الدولية

[1] عمر مصطفى محمد، **التكتلات الاقتصادية الإقليمية**، مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع، طبعة أولى، مصر،2014، ص ص 151،154

تعتمد معظم الدول على التجارة الدولية في إشباع احتياجاتها واكتساب منافع منها وزيادة الناتج المحلي الإجمالي، فلا تستطيع أي دولة أن تحقق اكتفاء ذاتيا ولا تحتاج إلى التصدير، فلهاذا التجارة الدولية تعتبر من أهم الشبكات المعقدة بين العلاقات الاقتصادية الدولية التي تربط بين الدول.

هناك من يرى أن التكتلات الاقتصادية تمثل لبنات في صرح نظام تجاري حر ومتعدد الأطراف وهناك من يحذر من خطر انقسام الأسواق الدولية إلى مناطق للنفوذ ووضع عراقيل أمام حرية حركة التجارة الدولية، لأن إنشاء ترتيبات تجارية إقليمية يؤدي إلى تعديل تعريفات جمركية وجميع التفضيلات التجارية ويؤدي إلى تغيير الأسعار النسبية وتوفر على أنماط الإنتاج والاستهلاك.

فلهذا نقول أن التكتلات الاقتصادية تؤثر على تحرير التجارة الدولية، حيث تحرر هذه التكتلات التجارة البينية فيما بين أعضائها في المنطقة التكاملية بينما تحد من حرية التجارة بينها وبين العالم عن طريق التعريفة الجمركية الموحدة، فقد قيل أن ازالة الحواجز التجارية بين التكتلات الاقتصادية ستؤدي إلى كفاءة أعلى وإنتاجية أكبر كنتيجة للمنافسة ثم أن الزيادة الحاصلة في الدخل سترفع من الطلب على الاستيراد من باقي أرجاء العالم، شرط عدم الزيادة في الحماية الجمركية.

كذلك تؤثر التكتلات الاقتصادية على التجارة بطريقة غير مباشرة عن طريق زيادة المنافسة بين الدول المتكتلة، وبالتالي تؤدي هذه المنافسة إلى التأثير السلبي على الوحدات الإنتاجية التي لا تتوافر على مستويات الكفاءة المطلوبة، وتعود هذه المنافسة بالنفع على المستهلك الذي يستطيع الحصول على أجود السلع وبأثمان رخيصة، كما أن التكتلات الاقتصادية تؤدي إلى تخصيص أمثل للموارد على مستو الدول الأعضاء وعلى مستوى الاقتصاد الدولي ككل إذا كانت الاثار الإنشائية أقوى من الأثار التحويلية للتجارة، في حين يتحقق سوء تخصيص الموارد في الأجل القصير على المستويين الإقليمي والدولي، إذا كانت الاثار التحويلية هي الأقوى.

الملاحظ أيضا أن ظاهرة التكتلات الاقتصادية التي تمثل أهم خصائص النظام الاقتصادي العالمي الجديد، ستزيد من حجم التجارة الدولية و ستعمق مبدأ ومفهوم الاعتماد المتبادل وقد يؤدي ذلك إلى مزيد من الرفاهية الاقتصادية ورفع مستوى المعيشة على مستوى العالم خاصة وأن هذه الاثار مصاحبة لهذه التكتلات الاقتصادية هي زيادة الاستثمارات الأجنبية المباشرة عبر مناطق العالم المختلفة.

إذا نظرنا إلى تعاظم وزيادة التكتلات الاقتصادية منذ عقد التسعينات وعلى رأسها الاتحاد الأوربي والنافتا فإنها تعمل على تعظيم الإنتاج داخل دول التكتل حتى يمكن الاستفادة من الإعفاءات الجمركية، وزيادة حجم التجارة البينية لها كما تستخدم هذه التكتلات قيودا تعريفية في تعظيم مصالحها الاقتصادية وذلك على حساب باقي الدول وخاصة النامية[1].

[1] عمر مصطفى محمد، مرجع سابق، ص ص 155- 157.

يمكن القول أنه عندما يتم إزالة الحواجز الجمركية وغير الجمركية بين الدول الأعضاء في كتلة اقتصادية يؤدي الى مزيد من تجرير التجارة في نطاق إقليمي، هذا الأخير يؤدي إلى زيادة الطلب على الواردات من خارج التكتل مما يزيد من حجم المبادلات التجارية الدولية فتزداد التجارة العالمية.

الفرع الثاني: الأثر على نشاط الشركات العابرة للقارات.

لعبت الشركات العابرة القومية دورا كبيرا في العلاقات الاقتصادية الدولية خاصة في القرن العشرين التي تعتبر أحد أشكال الاستثمارات الأجنبية المباشرة فأخذت هذه الشركات تندمج فيما بينها في شكل تحالفات او اتحادات سواء داخل الدولة الواحدة أو بين الدول وفي مجالات متعددة وهذا من أجل المحافظة على وجودها في ظل التحولات الاقتصادية المعاصرة[1].

[1] عمر مصطفى محمد، مرجع سابق، ص 160.

خلاصة الفصل

حتى التكتلات الاقتصادية إيجابية وأكثر فعالية في النظام التجاري العالمي، يجب أن لا تمنح الأفضلية لأعضائها، حتى لا تكون حكرا على الأسواق العالمية بصفة خاصة وعلى التجارة الدولية بصفة عامة، فالتكتلات الاقتصادية لا بد أن يكون لها توجه عالمي، ويكون لها أهداف وقواعد من بينها زيادة معدل النمو الاقتصادي، ومنح الأفضلية للجميع سواء دول الأعضاء أو دول خارج الأعضاء سواء كانت هذه الدول متقدمة أو دول نامية.

الفصل الثالث: دور الاتحاد الاوروبي في تفعيل حركة التجارة الدولية

تمهيد:

إن من خصائص النظام الاقتصادي العالمي الجديد هو الاتجاه نحو تكوين التكتلات الاقتصادية الاقليمية، لتكون نطاق تتضاءل امامه اهمية الاقتصاد الذي يعمل بمفرده في الدولة الواحد عند رسم السياسات الاقتصادية، بل يحل محله في هذا المجال الاقليم الاقتصادي في مجموعة للحصول على اكبر المكاسب من التجارة الدولية.

وعلى هذا يعتبر تكتل التحاد الاوروبي، التجربة الاقتصادية الاولى في العالم، من حيث عدد الاعضاء او من حيث درجة التكامل التي وصل اليها او من حيث حصته في التجارة الدولية، ولقد كان لقيام وتطور هذه الكتلة انعكاسات وتأثير كبير على النظام التجاري العالمي.

المبحث الأول: الاتحاد الأوروبي

يعتبر الاتحاد الأوروبي أكبر التكتلات الاقتصادية في العالم في الوقت الحاضر، وأكثرها تطورا فقد تعدى هذا التكتل مرحلة منطقة التجارة الحرة والاتحاد الجمركي والسوق المشتركة إلى أن وصل إلى مرحلة الاتحاد الاقتصادي والنقدي، ومن خلال هذا المبحث سيتم التطرق إلى أهم مراحل تطور وتوسع الاتحاد الأوروبي.

المطلب الأول: نشأة وتطور الاتحاد الأوروبي

ظهر الاتحاد الأوروبي من جهود ما بعد الحرب العالمية الثانية لإعادة بناء الاقتصاد الأوروبي الذي مزقته الحرب، ويعتبر أكبر التكتلات الاقتصادية في الوقت الحاضر، وأكثرها اكتمالا من مراحل التطور والنضج، وللإحاطة أكثر بالموضوع فإنه سيتم التطرق إلى أهم الجوانب والمراحل التي كانت في مشوار بناء الاتحاد الأوروبي.

الفرع الأول: مراحل نشأة التكتل الاقتصادي الأوروبي

مرت التجربة الأوروبية بعدة مراحل اقتصادية سنحاول التطرق لها[1].

أولا: مرحلة إنشاء منظمة التعاون الاقتصادي:

لقد وضعت خطة توحيد أوروبا على مراحل بدأت بإنشاء منظمة التعاون الاقتصادي الأوروبي التي تأسست عام 1948 لوضع قواعد للانتفاع بالمساعدات المالية التي منحتها الولايات المتحدة لأوروبا بمقتضى مشروع مارشال، وقد أدت هذه المنظمة إلى إلغاء 90% من القيود الكمية التي كانت تخضع لها الواردات (نظام الحصص) غير أنها لم تنجح في تخفيض الرسوم الجمركية التي ضلت مرتفعة بدرجات متفاوتة.

ثانيا: مرحلة إنشاء الجماعة الأوروبية للفحم والصلب

في 9 ماي 1950 وضع روبرت شومان حجر الأساس الذي قامت عليه الجماعة الأوروبية فكان ميلاد الجماعة الأوروبية للفحم والصلب، والواقع أن فكرة هذا المشروع كان وراءها جان مونيه رئيس قسم التخطيط الاقتصادي في الحكومة الفرنسية، فقد أدرك جون مونيه بعد عمله لمدة خمسة سنوات في مجال التخطيط الفرنسي أن فرنسا لن تستطيع تحقيق نمو اقتصادي، ورفع مستوى المعيشة من دون تجاوز إطار الدولة القومية وتحقيق تعاون اقتصادي على مستوى أكبر، ومن ثم كانت الفكرة هي إنشاء الجماعة الأوروبية للفحم والصلب.

---

[1] نادية بلغي، **تداعيات أزمة منطقة اليورو على الشراكة الأورو متوسطية دراسة حالة الجزائر**، رسالة ماجستير العلوم ، تخصص اقتصاد دولي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2013 2014، ص – ص 44 – 46.

ثالثا: مجموعة الدفاع الأوروبي

مع تزايد التوتر في العلاقات بين الشرق والغرب واندلاع الحرب الكورية بدأت الولايات المتحدة الأمريكية في الضغط، وكان الاقتراح يقوم على ضم كل من الجيش الألماني مع بعض القوات من الدول الأوروبية الأخرى في إطار أوروبي فوق القومي.

رابعا: معاهدة روما والطريق إلى إقامة الجماعة الاقتصادية الأوروبية

تمثل معاهدة روما التي تم التوقيع عليها، الانطلاقة الكبرى نحو إقامة الكيان الاقتصادي الأوروبي الكبير ولقد تشكل هذا الكيان في بداية الأمر من تنظيمين رئيسيين هما:

1. الجماعة الأوروبية للطاقة الذرية: بعد مرور ستة سنوات على إنشاء السوق الأوروبية للفحم والصلب وبالتحديد في 25 مارس 1957 تم إنشاء الجماعة الأوروبية للطاقة النووية للأبحاث المشتركة والتعاون والإدارة في مجال الطاقة النووية والاستخدام السلبي لها.

2. الجماعة الاقتصادية الأوروبية: لقد تم الاتفاق بين كل من ألمانيا الغربية وفرنسا وإيطاليا من جانب وبين دول اتحاد البنيلوكس من جانب آخر على مشروع اتفاقية الجماعة الاقتصادية الأوروبية وتوقيع هذه الاتفاقية ارتبطت الدول الست في إقامة سوق أوروبية مشتركة لتحقيق الوحدة الاقتصادية الكاملة.

أما من وجهة نظر اخرى فيمكن حصر أهم مراحل نشوء الاتحاد الأربي في مرحلتين أساسين هما:

التكامل الرأسي، والتكامل العمودي[1].

أ- مرحلة التكامل الاقتصادي الاوربي الرأسي:

بصفة عامة يمكن القول أن مرحلة التكامل الاقتصادي الاوربي الرأسي بدأت منذ ابريل عام 1951 واستمرت حتى ديسمبر 1957، ثم بدأت فترة جديدة في يناير 1958 واستمرت حتى يوليو 1978، ثم أعقبها فترة ثالثة بدأت في يونيو 1985 حتى نهاية ديسمبر 1991، ثم بدأت المرحلة الرابعة في فبراير 1992 واستمرت حتى يونيو 2002، ثم أعقبها مرحلة خامسة من يوليو 2002 وحتى نهاية 2005.

الفترة الاولى(1951- 1957): حيث تغطي هذه الفترة مرحلة ميلاد الجماعة الاوربية للفحم والصلب في 18 ابريل 1951، واتجه التكامل الاقتصادي الاوربي ليغطي قطاعات بعينها مركزا في البداية على قطاعات وصناعات الفحم والصلب حيث اتجه إلى تنظيم حركة التبادل التجاري داخل الجماعة لتأخذ شكل التجارة البينية الحرة مع جعلها غير حرة قبل الدول الغير الأعضاء.

[1] سامي حفيف حاتم، مرجع سابق ، ص ص 174- 178.

الفترة الثانية(1958-1968): حيث أمكن من خلال هذه المرحلة بناء منظومة الاتحاد الجمركي، وبدأت المسيرة من خلال ذلك في شكل التدرج والانتقال على درجات سلم التكامل الاقتصادي الأوربي، وتم هنا الانتقال من درجة منطقة التجارة الحرة إلى درجة بناء الاتحاد الجمركي الاوربي. وتعد هذه المرحلة إحدى مراحل الاستقرار والازدهار الاقتصادي العالمي حيث تم إعادة تعمير أوربا المهدمة واليابان، وهو ما تحقق من خلال معدلات عالية للنمو الاقتصادي المطرد وسيادة ظاهرة استقرار الأسعار العالمية. يضاف إلى ذلك سيطرة الأحزاب الاشتراكية العالمية على مقاليد الحكم في أوربا الغربية- باستثناء فرنسا التي ظلت تحت الحكم الديجولي -، وهي أحزاب تؤمن بفكر اقتصادي تدخلي يمكن من خلاله تنظيم مسيرة الاقتصاديات القومية بصورة أكبر من ذلك القدر المسموح به في ظل الأحزاب الأوربية المحافظة.

ورسمت معاهدة روما الموقعة في 25 مارس 1957 طريق التكامل الاقتصادي الرأسي خلال هذه الفترة، حيث نصت على تحقيق الاتحاد الجمركي خلال فترة انتقالية مقدارها اثنتي عشرة سنة ابتداءا من أول يناير 1958، مع تقسيم هذه الفترة إلى ثلاث فترات فرعية مدة كل منها أربع سنوات. غير أن بنود المعاهدة طبقت في كثير من الحالات قبل موعدها، لذلك قرر مؤتمر القمة لرؤساء دول وحكومات الجماعة في لاهاي في اول ديسمبر 1969 إعلان قيام الاتحاد الجمركي، بعد اختصار هذه الفترة لتنتهي قبل موعدها بعام ونصف، اي في يوليو 1968.

الفترة الثالثة(مارس1985- ديسمبر1992): وهي مرحلة استكمال إجراءات وبناء السوق الأوربية الموحدة(أو مشروع أوربا الموحدة 1992)، وهي الإجراءات التي تضمنتها وثيقة الكتاب الأبيض التي أعدها اللورد كوكفيلد (مفوض السوق الداخلية للجنة التنفيذية الأوربية).

ب- مرحلة التكامل الاقتصادي الأوربي الأفقي:

تشير مرحلة التكامل الاقتصادي الأفقي – على نحو ما قدمنا- إلى الحالة التي تتوسع فيها الجماعة الاقتصادية الاوربية- ومن بعدها الاتحاد الأوربي- من خلال قبول اعضاء جدد ممن تنطبق عليهم الشروط المنصوص عليها في معاهدة روما، ويقع في مقدمة هذه الشروط ما يلي:

انتماء الدولة الراغبة في العضوية إلى القارة الاوربية، بمعنى أن الدول الواقعة في قارات العالم الاخرى ليس من حقها الحصول على شرف وحقوق العضوية الكاملة في التنظيم الأوربي، وإنما من الممكن الارتباط فقط بالقارة الاوربية من خلال نظام الانتساب الأوربي، أو الدخول في ترتيبات التعاون الاقتصادي والسياسي والتكنولوجي مع الجماعة الاقتصادية الاوربية.

انتهاج الدولة العضو لفلسفة اقتصادية ليبرالية قوامها الاخذ بنظام اقتصاد السوق، وتفعيل دور القطاع الخاص في إحداث النمو الاقتصادي المنشود والعمل على الارتفاع بمستويات التوظف الكامل.

اعتناق الدولة الراغبة في العضوية لطقوس وتقاليد واعراف النظام الديمقراطي الغربي، ونبذ كافة الاشكال الديكتاتورية كأسلوب لنظام الحكم.

الفرع الثالث: مراحل تطور النظام النقدي الأوروبي

أولا: نظام الثعبان النقدي

قام الاتحاد الأوروبي عام 1972 طبقا لما سمي بنظام الثعبان النقدي بتحديد هوامش تذبذب العملات الخاصة بالدول الأعضاء بالنسبة للعملات الأجنبية، وكانت بالدولار الأمريكي مع السماح بتذبذبها في حدود 2.28% حول سعر الدولار، بالإضافة إلى استحداث هوامش جديدة لتقلبات أسعار صرف عملات دول الجماعة الأوروبية مقابل بعضها البعض، وهذا بعني أنه أصبح هناك هامشان لتحرك أسعار صرف عملات دول الجماعة الأوروبية بعضها البعض، وقد كان الهامش الأول أكبر من الهامش الثاني، وقد أطلق على سعر الصرف الأوروبي في هذه الحالة نظام " الثعبان داخل النفق" حيث أن حركة تقلبات أسعار صرف العملات الأوروبية مقابل الدولار، وتقلبات أسعار صرف العملات الأوروبية مقابل بعضها البعض مشابهة لحركة الثعبان داخل حجرة أو داخل النفق، كما أطلق عليه، ولا شك أن هذا النظام يستلزم تدخل البنوك المركزية لدول المجموعة للمحافظة على أسعار صرف عملاتها في حدود هوامش المسموح بها للتحرك في إطارها.

لم يستمر العمل بنظام داخل النفق طويلا نظرا لاضطراب أسواق المال الدولية، وخصوصا فيما يتعلق بتدهور أسعار صرف بعض العملات الأوروبية ومن ثم تعويم هذه العملات. وعلى الرغم من الظروف الصعبة التي مرت بها دول المجموعة والتي أثرت على اقتصادياتها في منتصف السبعينات إلا أن الجماعة لم تتوقف عن البحث عن بدائل لنظام نقدي مستقر في أوروبا[1].

ثانيا: الإيكو

يمكن تعريف الايكو على أنها سلة تتكون من مختلف العملات الوطنية لدول المجموعة الاوربي المرجحة حسب الوزن الاقتصادي لكل دولة، ويتم إعادة النظر في هذه السلة كل 5 سنوات الأخذ بعين الاعتبار التغيرات الحاصلة في سعلا إحدى العملات، وكان الايكو وحدة حسابية بالنسبة للمدفوعات بين البنوك المركزية

وفي سعي الدول الاوربية إلى إقامة نظام نقدي متماسك وفعال أصدرت في نهاية عام 1978 قرار يقضي بإعادة بعث عملية الاتحاد النقدي وتنسيق السياسات النقدية والسياسية فيما بينها ليبدأ العمل به في عام 1979، وبذلك تم تعيين النظام النقدي الاوربي في عام 1979 ويتكون من

أ- **الية ضبط أسعار الصرف:** إنظم إلى هذه الالية كل أعضاء الجماعة الاوربية ماعدا بريطانيا التي لم تنظم في ذلك الوقت وانتظرت إلى غايت 1990، وتقوم هذه الألية على ثلاث ركائز أساسية وهي:

[1] يحي سعاد، **تقييم مسار عملية التكامل لدول الخليج العربي والآثار المترتبة على إصدار عملة خليجية موحدة**، رسالة ماجستير ، تخصص اقتصاد دولي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2013/2012، ص 39.

أ-**1** تحرير أسعار صرف العملات الاوربية صعودا وهبوطا حول القيمة المركزية للمارك الالماني في نطاقين، الاول هو النطاق الضيق الذي يسمح بصعود وهبوط العملة بنسبة 2.25% حول القيمة المركزية للمارك، والنطاق الثاني هو الأوسع الذي يسمح بتغيير العملات في حدود 6% حول القيمة المركزية للمارك ونتيجة للأزمة النقدية تم توسيع النطاق إلى 15% لجميع العملات.

أ-**2** الاعتماد على وحدة النقد الاوربية الإيكو حيث أنها تستخدم كمرجع معياري لأسعار الصرف المركزية

أ-**3** لا يتم تعديل أسعار الصرف التي تحدد علاقة كل عملية بوحدة النقد الأوربية إلا باتفاق دول الجماعة.

ب-**اليات الاتمان:** يسمح لدول الجماعة التي تعاني مشاكل اقتصادية معينة بالاقتراض من صندوق النقد الأوربي الذي أنشئ لهاذا الغرض وذلك من أجل الحفاظ على أسعار صرف عملاتها.

ت- **وحدة النقد الاوربية:** لقد كانت البداية حين اتفق الرئيس الفرنسي مع المستشار الالماني هلموت أشميت عام 1978 على تسريع مشروع الوحدة النقدية الأوربية، بحيث تحل هذه العملة محل الدولار الأمريكي في التسويات والمعاملات الخارجية، حيث وافق زعماء الجماعة الاوربية في نهاية السنة ليبدأ العمل بنظام النقد الأوربي في شهر جويلية 1979 مع استحداث وحدة النقد الإيكو وهي عبارة عن سلة من الأوزان النسبسة لعملات الدول الأعضاء في الجماعة الأوربية التي كانت في ذلك الوقت تضم 9 دول حيث انظمت بعد ذلك اليونان 1981 ثم اسبانيا والبرتغال وتحدد الأوزان النسبية لكل عملة من عملات السلة حسب الوضع الاقتصادي وقوته للإعطاء نظرة عن قوة العملات المشكلة للسلة[1].

المطلب الثاني: مؤسسات الاتحاد الاوروبي

الفرع الأول: المجلس الأوربي[2]

يعد المجلس من أهم الاجهزة الإدارية في الاتحاد، ويقوم بتمثيل مصالح الدول الأعضاء على المستوى الأوربي، ويتكون من ممثل واحد لحكومة كل بلد عضو، ولايجوز للدول الأعضاء أن توفد موظفين حكوميين، مهما علت مراتبهم الوظيفية، لتمثيلها في اجتماعات هذا المجلس، وإنما يتعين عليها إيفاد ممثلين سياسيين من رتبة الوزراء، وفي الغالب يكون هذا الممثل وزير الخارجية، ورئاسة المجلس بالتناوب بين الأعضاء مدة ستة أشهر، ويعتقد المجلس اجتماعاته غالبا في بروكسل، حيث توجد لجنة من الممثلين الدائمين مهمتها تحقيق وتنفيذ ما يعهد إليها من أعمال من الجلس بناء على ذلك يضم المجلس مؤسستين رئيسيتين عل المستوى الوزاري

[1] يحيى سعاد، مرجع سابق، ص ص 39-41

[2] انور محمد فرج، **السياسات الخارجية المشتركة للاتحاد الاوربي تجاه الشرق الاوسط**، مجلة دراسات دولية، العدد، التاسع والثلاثون، ص ص 76 77.

أ- **مجاس الشؤون العامة:** الذي يجتمع على مستوى وزراء خارجية الدول الأعضاء، ويقوم بتنسيق السياسات الخارجية للدول الأعضاء.

ب- **المجالس المتخصصة:** تجتمع على مستوى الوزراء الفنيين، ومن أهمها مجلس وزراء المالية، وجلس وزراء الزراعة، وتتولى مجالات محددة مثل السياسات المالية أو الزراعية.

الفرع الثاني: المفوضية الأوربية

تعتبر المفوضية الأوربية إحدى المؤسسات الرئيسية في عملية صنع القرار الأوربي، غير أن هذه المؤسسة شهدت تطورا كبيرا عبر المسيرة الطويلة لعملية التكامل والاندماج الأوربي، ففي زمن الجماعة الاوربية للفحم والصلب أطلق على هذه المؤسسة اسم السلطة العليا وأريد لها أن تكون المركز الرئيسي لعملية صنع القرار وأن تدار بواسطة فنيين كبار يتمتعون بدرجة كبيرة من الاستقلال عن الحكومات، اما معاهدة روما أطلقت اسم المفوضية على المؤسسة المناظرة في الجماعة الاقتصادية الأوربية[1].

الفرع الثالث: البرلمان الأوربي

يمتلك البرلمان الأوربي بعض الصلاحيات التشريعية ويعتبر الجهاز الرقابي والاستشاري في الاتحاد الاوربي، يراقب عمل المفوضية الاوربية، ويوافق على أعضائها، يشارك بوضع القوانين، يصادق على الاتفاقات الدولية وعلى انضمام أعضاء جدد، كما يمتلك صلاحيات واسعة في ما يتعلق بالميزانية المشتركة للاتحاد الاوربي، يقع مقر البرلمان الأوربي في ستراسبورغ لكن يعمل أيضا في بروكسل ولوكسمبورغ، يتكون البرلمان بموجب معاهدة نيلس من 785 مقعد موزع على الدول الأعضاء، بشكل يتناسب مع عدد سكانها يقوم مواطنو كل دولة من الدول الأعضاء باختيار ممثليهم في البرلمان ابتداء من العام 1979 عن طريق انتخابات مباشرة تمر كل 5 سنوات، ويتم التصويت داخل البرلمان الاوربي وفق مبدأ الاغلبية[2].

المطلب الثالث: معاهدة ماستريخت وأسباب نجاح تحقيق الوحدة الاقتصادية الأوروبية

حددت معاهدة ماستريخت التي أسست الاتحاد الأوربي في مارس 1992، خلال اربعة مراحل[3]:

الفرع الأول: معاهدة ماستريخت

---

[1] عبد الرحمان روابح ، **حركة التجارة الدولية في إطار التكامل الاقتصادي في ضوء التغيرات الحديثة**، رسالة ماجستير ، تخصص اقتصاد دولي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2013/2012، ص30.

[2] عائشة خلوفي، مرجع سابق، ص 76.

شحاب نول، أثر التكتلات الاقتصادية الإقليمية على تحرير التجارة الدولية، رسالة ماجيستير، تخصص علاقات دولية، [3] كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2010 ص ص 45، 47.

أ)- **المرحلة الأولى(1990-1994)**: تهدف هذه المرحلة إلى تحرير عمليات الدفع وحركة رؤوس الاموال في الدول الأعضاء. بالإضافة إلى زيادة التعاون بين الهيئات العامة، ومزيد من التطابق في السياسة الاقتصادية والتعاون بين المركزية والوطنية داخل المجموعة الاوربية.

ب)- المرحلة الثانية(1995-1998): تهدف هذه المرحلة غلى استكمال الإجراءات المتعلقة بالتصديق على اتفاقية السوق الأوربية الموحدة من قبل جميع الأعضاء والتخلي عن سد العجز في الموازنة الحكومية عن طريق التعديل ويتم في هذه المرحلة تقييم اقتصاديات الدول الاعضاء، والتأكد من استعدادها للدخول في المرحلة الثالثة بعد تحقيق بعض الشروط (تسمى بمعاير التقارب الاوربي) من بينها:

عدم زيادة التضخم عن 1% في أكثر ثلاث دول تضخما في الاتحاد الاوربي

عدم زيادة سعر الفائدة للقروض طويلة الأجل عن 2% بالنسبة لمتوسط الفائدة في أقل ثلاث دول في الاتحاد الأوربي من حيث معدلات التضخم.

تطبق سياسة الإصلاح المالي بحيث لا يزيد العجز في الموازنة العامة للدول عن 13% من الناتج المحلي الإجمالي و ألا تزيد قيمة الدين العام عن 6% من هذا الناتج.

ج)- المرحلة الثالثة(1990- 2000): كانت تهدف هذه المرحلة إلى إنشاء البنك المركزي الأوربي والذي يرسم السياسة النقدية للمجموعة الأوربية وإصدار العملة الموحدة على أن يبدأ برأس مال قدره4 مليارات إيكو وتبلغ حصة ألمانيا25%.

وقد تحققت هذه المرحلة بالفعل بإصدار العملة الموحدة المتمثلة في اليورو ابتداء من 1 جانفي 1999 الذي أصبح ينافس الدولار الامريكي في تسوية المعاملات الدولية.

ولعملية إصدار الاورو عدة مزايا يمكن حصرها في النقاط التالية:

التقليل من خروقات سعر العملة والتذبذب في سعر الصرف

تخفيض تكلفة تحويلات العملة.

د)- **المرحلة الرابعة:** من الفاتح جانفي 1999 حتى 2002، وكانت تهدف إلى إنشاء البنك المركزي الاوربي والذي تقوم بإصدار العملة الموحدة، ورسم السياسة النقدية وتثبيت تداول اليورو في مرحلة سريعة.

الفرع الثاني: توسيع عضوية الاتحاد الأوربي

كان من المقرر أن تدخل معاهدة ماستريخت حيز التنفيذ في أول جانفي منه عام 1993، وتلغى بذلك كل الحواجز ليبدأ عصر أوربا الموحدة سياسيا واقتصاديا ودفاعيا، إلا أن بعض الأحداث عرقلت قيام الوحدة الأوربية كالنزاعات الوطنية لدى بعض شعوب أوربا الرافضة لاندماج بلادها في أوربا الجديدة .....، لكن هذا لم يمنع من تحقيق بعض بنود المعاهدة قبل عام 1994 كقيام بعض الدول الأعضاء بإلغاء الحواجز الجمركية، وسمحت بتنقل رعاياها دون تأشيرات فيما بينها، وبحلول عام 1994

قامت سوق أوربية موحدة ليبدأ عصر أوربا الموحدة، أو ما يعرف باسم" الاتحاد الاوربي" الذي يضم اثني عشر دولة المكونة أصلا للجماعة الاقتصادية الاوربية.

في بادئ الأمر لم يضع الاتحاد أية شروط للانضمام لعضوية الاتحاد، وكان يهدف بهذا إلى مشاركة العديد بين الدول الأوربية الغربية والشرقية دفع مجلس الاتحاد في عام 1993 ليضع ما يعرف بشروط" كوبنهاجن" وهي تنقسم إلى:

1- شروط سياسية: وتتعلق بضمان كامل الديمقراطية، ووجود مؤسسات مستقلة غير حكومية تحترم حقوق الإنسان وحقوق الأقليات؛

2- شروط اقتصادية: فيما يتعلق بوجود نظام اقتصادي قوي وفعال قادر على الموجودة ضمن دول الاتحاد؛

3- شروط تشريعية: وتتعلق بتعديل القوانين والتشريعات بما يتوافق مع القوانين التي يتم تبنيها منذ تأسيس الاتحاد.

على هذا الأساس، وفي جانفي 1995 انضمت كل من السويد وفنلندا والنمسا، وبذلك أصبح عدد دول الاتحاد 15 دولة عضو، أما في الفاتح من ماي 2004 فلقد شهد الاتحاد الاوربي أكبر عملية توسع للجماعة منذ نشأتها من حيث عدد الدول المنضمة، فانضمت عشر دول مرة واحدة إلى عضوية الاتحاد وهي: مالطا، التشيك، استونيا، المجر، لاتفيا، لتوانيا، سلوفاكيا، سلوفينيا، بولندا، قبرص، وذلك في ختام مرحلة من التغيير الهائل ليس في حجم وعدد الأعضاء فحسب لكن في مفهوم توحد القارة عموما، حيث توجد ثماني دول من بين العشر المنضمين أخيرا للاتحاد السوفييتي ويوغسلافيا وتشيكوسلوفاكيا، وبذلك يصبح عدد الدول الأعضاء، خمسا وعشرين دولة[1].

الفرع الثالث: أسباب نجاح أوربا في تحقيق الوحدة الاقتصادية والنقدية.

أسباب نجاح أوربا كثيرة ومتنوعة نذكر منها مايلي[2]:

أ- الظروف والعوامل التاريخية:

نتيجة لتوفر الاستقلال والسيادة والدعم الاقتصادي نضجت الهوية الوطنية لكل دولة أوربية ولم يعد من بين دول أوربا دولة تحتل الأخرى وبالتالي عوامل تولد الصراع فيما بينها تقارب على درجة عالية في القيم وأنماط السلوك وتقارب في مستويات التقدم الاقتصادي، وباستيعاب كامل للثورة الصناعية، وبعد أن حققت استقرارها السياسي من جهة والامني من جهة أخرى بدخولها في حلف الشمال الاطلسي استطاعت أن تنطلق في مسيرتها الاقتصادية.

ب- توافر الرغبة والإدارة لمؤسسي هذه الوحدة:

---

[1] شحاب نوال ،مرجع سابق، ص ص 106،107

[2] لينة جديد، **السوق الأوربية المشتركة والسوق العربية**، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد، جامعة تشرين،2004، ص ص 26، 27.

بعد عدة محاولات لتوحيد أوربا بالقوة أكد الآباء المؤسسون للاتحاد الاوربي أن النجاح لن يتم إلا بالطرق الدبلوماسية ولذلك فقد قاموا بتعزيز اقتصاديات بلدانهم باتفاقيات اقتصادية وتعاونية وحققوا نجاحات كبيرة أوصلت أوربا إلى الوحدة الاقتصادية والنقدية من خلال:

1- نجاحهم في التوفيق بين المتطلبات الحيوية لكل دولة على حده وبين الحاجات المشتركة للمجموعة ككل.

2- إن المؤسسين الاوائل لم يضعوا تواريخ معينة للوصول إلى الوحدة الاوربية كما لم يحددوا الشكل الذي يجب أن تكون عليه أوربا في المستقبل تاركين احتمالات عدة مفتوحة تحددها الأحوال السائد وطبيعة كل مرحلة.

3- إدراكهم بأنه من المستحيل إقامة أوربا موحدة دفعة واحدة وإنما يجب أن تتشابك المصالح الاقتصادية للدول الأوربية حتى يتمكنوا من دمجها سياسيا ولذلك عمدوا إلى إنهاء الخصومة التاريخية بين فرنسا وألمانيا والعمل على دمج المصالح الاقتصادية للدول الأوربية لأن ذلك من شأنه أن يرفع من مستوى المعيشة، وهو مطلب هام لكل الدول يدفعها للمشاركة في وضع أسس مجموعة اقتصادية أوربية والعمل على تحقيقها.

4- توافر الإرادة السياسية لدى الآباء المؤسسين جعلهم يرتفعون فوق النظرة الضيقة للسيادة إلى مستوى القبول ولأول مرة بالتنازل عن جزء من سيادة دولهم وهذه بحد ذاتها كانت سابقة كما كانت سببا قويا للنجاح.

ج- توفر المناخ الملائم لإحداث تقارب أوربي:

على الرغم من الحروب التي خاضتها القارة الاوربية إلا أنها عملت على إعادة بنائها، حيث قامت بتوظيف الأموال لخدمة الإمكانيات لتحقيق الاستمرار في التفوق العلمي والتكنولوجي وصناعة المعرفة، كما أنها طورت الصناعات الانتاجية والصناعة الالكترونيات والفضاء والاتصالات وصناعة الاسلحة، وعملت على إزاحة الصناعات الأقل اهمية نحو الجنوب ، وقد ساعدها في ذلك السوق الواسعة التي نشأت عم اتحاد أسواق الدول الأوربية في سوق موحدة، كما أن رغبة الأوربيين كانت قوية لبناء أوربا بجهودهم وإعادة إحياء الهوية الاوربية بعيدا عن النموذجين الأمريكي والياباني واللذين يعتبران وليدي الصناعية وكان ذلك سببا هاما لتقديم التنازلات لتحقيق الوحدة الأوربية.

د- المرونة والتطبيق السليم لبنود المعاهدات:

إن ابرز ما يميز تنفيذ المعاهدات والاتفاقيات الاوربية أنها كانت تطبق على أرض الواقع مباشرة لمعرفة إجاباتها وسلبياتها والمعيقات التي يمكن أن تعترض سبيل التطبيق السليم لها بقصد تلافيه في معاهدات لاحقة ومن امثلة ذلك:

1- أن الدول الأوربية في سعيها لتحقيق التنسيق والتقريب بين السياسات الاقتصادية والاجتماعية فيما بينها ونظرا لان وضع هذه السياسات يتوقف على الظروف السياسية والاقتصادية للدول الاعضاء فإن

المعاهدات والاتفاقيات لم تضع نصوصا مفصلة لوضع مثل هذه السياسات، وبالتالي تتم عملية ابتكار للأساليب القانونية اللازمة لتنفيذها، وهذا يعطي مرونة هائلة في التطبيق وإمكانية كبيرة للنجاح.

2- إن تقسيم البناء الاوربي إلى مراحل بحيث لا يجوز الانتقال إلى مرحلة تالية إلا بإنجاز ما تم وضعه من أهداف للمرحلة السابقة مع إعطاء الحد الاقصى المسموح للدولة التأخر عنه، بالإضافة إلى إعطائها مرونة في التطبيق تتلاءم مع وضعها ونظمها الاقتصادية(مع الاخذ بعين الاعتبار المصلحة المشتركة لكل دول الاعضاء)، حقق نجاحا كبيرا ودعما للوصول إلى الوحدة الاقتصادية والنقدية.

3- لقد عمدت الدول الاوربية إلى إنشاء مؤسسات لضمان اقتصاد مستقر وسعت بشكل دائم من خلال الاتفاقيات إلى تطويرها وإعطائها أدوارا أكثر فعالية لتحقيق نجاحات أكبر، مثلا البرلمان الأوربي أعطي سلطة فوق قومية وصلاحيات واسعة للتنفيذ واصبحت قراراته تطبق على كل الأعضاء.

4- في مرحلة متقدمة من التكامل الأوربي تمتع الاتحاد الأوربي بقوة إلزامية على اعضائه من خلال الإقرار بان" كل ما يقرره الاتحاد لا يجوز للأعضاء مخالفته حتى لو اتخذ القرار بالأغلبية وليس بالإجماع"، وهنا انتقل الاتحاد من اسلوب الإجماع في التصويت إلى أسلوب الاغلبية(وبقي اسلوب الإجماع على بعض القضايا المتعلقة بالضرائب وقانون العمال والعمل وحذف الحدود....)، وهذا وإن كان أعطى مرونة لتنفيذ قرارات الاتحاد وتقريب وجهات النظر بين الأوربيين إلا أنه لا زال مثار خلاف فيما بينهم.

المبحث الثاني: مكانة الاتحاد الأوروبي في الاقتصاد العالمي

عرف العالم قيام الكثير من التكتلات الاقتصادية بصيغتها التقليدية، أو بصيغتها الجديدة ويعتبر تكتل الاتحاد الاوربي أهم هذه التكتلات وأكثرها تأثيرا على حركة التجارة الدولية لما أتاحه من حرية انتقال رؤوس الأموال وتكامل اقتصاديات دول الاعضاء، حيث يهيمن على ثلثي التجارة العالمية.

المطلب الأول: مساهمة الاتحاد الاوربي في التجارة الدولية

نصيب تكتل الاتحاد الاوربي من السلع والخدمات في التجارة الدولية حوالي 50% من الصادرات والواردات.

يرجع نمو التجارة الدولية في النصف الثاني من القرن العشرين إلى حد كبير نتيجة للتغيرات البنيوية والمؤسساتية و الإصلاحات التي جرت معظمها تاريخيا في أوربا الغربية وتجد الاشارة إلى أن ثلثي نمو مجمل التجارة الدولية خلال النصف الأول من القرن العشرين جرى في أوربا الغربية بالذات.

كما يعتبر الاتحاد الاوربي اليوم بدوله الأعضاء28 من أكبر التكتلات الإقليمية تطورا حيث نجح في تحقيق زيادة كبيرة في تجارته البينية التي تشكل أعلى حصة في اجمالي تجارته حيث بلغت 66%

من اجمالي تجارته الخارجية في عام 2008 إذ يعتبر أكثر مصدر في العالم ب 2300 مليار لتلك السنة[1].

الفرع الأول: الفائض التجاري للاتحاد الأوربي.

وصلت قيمة صادرات السلع من دول منطقة اليورو لبقية دول العالم إلى 164 مليار و400 مليون يورو خلال شهر ماي الماضي، بزيادة 3% مقارنة مع ماي من العام الماضي، عندما وصلت إلى 160 مليار و 200 مليون يورو، بينما بلغت الواردات في ماي الماضي و 600 مليون، وهي مستقرة مقارنة مع ماي العام الماضي من العام 2014.

ونتيجة لذلك سجلت منطقة اليورو فائضا في تجارة السلع مع بقية دول العالم قيمته 18 مليار و 800 مليون يورو في ماي من العام المنصرم، وسجلت التجارة الدولية في البضائع خلال شهر فيفري الماضي من منطقة اليورو فائضا قيمته أكثر من 38،6 مليار يورو إلى 37،9 مليار يورو، وأيضا حساب الدخل.

وحسب أرقام نشرت في سبتمبر الماضي حققت منطقة اليورو التي كانت تضم 18 دولة أوربية قبل دخول ليتوانيا بداية العام الحالي فائضا قيمته 21،2 مليار خلال شهر جويلية الماضي في تجارة السلع مع الدول المختلفة مقارن مع فائض قيمته 18 مليار يورو تحقق في يوليو من العام الماضي وكانتقد حققت 16،7 مليار في شهر جويلية من العام الماضي مقارنة مع 15،7 مليار يورو في نفس الفترة من عام 2013.

أما بالنسبة لإجمالي التكتل الأوربي الموحد الذي يضم 28 دولة فقد تحقق فائضا تجاريا قيمته 1،7 مليار يورو خلال شهر جويلية سنة 2014 مقارنة مع فائض قيمته 10،8 مليار يورو في نفس الفترة من عام 2013.وانخفضت الصادرات بنسبة 0،3 % بينما ارتفعت الواردات بنسبة 2،3%خلال شهر جويلية مقارنة بشهر جوان وجرى تسجيل أعلى الصادرات بالنسبة لمجمل الاتحاد الأوربي مع الصين خلال الفترة من جانفي إلى جوان من عام 2014 وجرى تسجيل زيادة بنسبة10% مقارنة بنفس الفترة من عام 2013، ثم كوريا الجنوبية بنسبة 8 %،وكانت أبرز الانخفاضات في الصادرات إلى سويسرا بنسبة 22% وروسيا 13% و الهند 11 %[2].

[1] عائشة خلوفي، مرجع سابق، ص ،116.

[2] عبد الله مصطفى، **منطقة اليورو**، 20جويلية 2015، على الخط: 2016/05/20، http://aawsat.com/home/article/410211

أما في مجال الطاقة فقد حقق الفائض التجاري للاتحاد الأوربي مع بقية العالم لسنة 2015 فائضا بنحو خمسة أمثاله مقارن ب 2014، نظرا إلى الهبوط الحاد في أسعار واردات الطاقة. حيث بلغ الفائض 64،2 مليار أورو في 2015 مقابل 13،3 مليار في عام 2014 مع زيادة الواردات 2 %فقط بينما قفزت اللوردات 5%.

وبالنسبة للواردات فقد ذادت من كوريا الجنوبية بنسبة 11%بأنسبة للمجمل دول الاتحاد ثم تركيا بنسبة 7% والصين وسويسرا بنسبة 5%،وانخفضت من روسيا واليابان بنسبة 6 % والنرويج والبرازيل بنسبة 5%.

وارتفع الفائض التجاري للاتحاد الاوربي مع الولايات المتحدة الأمريكية، وسجل الميزان 49 مليار في الفترة ما بين إلى يونيو من عام 2014 مقارنة مع 44،4 مليار عن نفس الفترة من العام الذي سبقه، ولكن جرى تسجيل انخفاض في الميزان التجاري مع سويسرا وتركيا، بينما انخفض العجز التجاري مع الصين من 61،3 يورو إلى 61،3 يورو، ومع روسيا جرى تسجيل من 45،3 إلى 44،4 مليار، وبشأن التجارة الدولية للدول الأعضاء كآت أكبر فائض تجاري في ألمانيا 100 مليار أورور في الفترة من جانفي إلى جوان من 2014، ثم هولندا 31 مليار يورو إيرلندا 17،6 مليار يورو، ثم ايطاليا، وسجلت بريطانيا أكبر عجز بقيمة 60 مليار يورو تلتها فرنسا 37 مليارا يورو، ثم استونيا واليونان

بينما بلغ العجز التجاري للاتحاد الأوربي في الطاقة 334،8 مليار أورو في 2014، فقد تقلص في 2015 إلى 243،5 مليار اورو نظرا إلى تهاوي أسعار النفط الخام والغاز.

وانخفضت الواردات من روسيا المورد الرئيسي للطاقة للاتحاد الاوربي 25% في 2015، مقارنة بسنة 2014، لكن الصادرات إلى ر وسيا تراجعت بشكل أكبر إلى 28 % لأسباب من بينها العقوبات المفروضة على التجارة مع موسكو بعد استيلائها على شبه جزيرة القرم.

كما هبط العجز التجاري للاتحاد مع النرويج إلى 25،4 مليار أورو من 34،9 مليارا في 2014 وارتفع الفائض التجاري للاتحاد الأوربي مع الولايات المتحدة، أكبر شريك تجاري للتكتل إلى 123،3 مليار أورو العام الماضي من 104،5 مليارات في 2014، لكن العجز التجاري للتكتل مع الصين قفز إلى نحو 180 مليار أورو من 137،5 مليارا. وظلت ألمانيا أكبر عجز تجاري بين دول الاتحاد الأوربي إذا ارتفع العجز إلى 149 مليار من 139،5 مليارا في 2014[1].

والجدول الموالي يلخص لنا التجارة الخارجية للسلع للاتحاد الأوروبي وأهم الشركاء:

[1] الفائص التجاري للاتحاد الاوروبي يرتفع قي 2015 مع هبوط واردات الطاقة، عل الخط 22 ماي 2016.
https://www.annahar.com/article/312296

جدول رقم(3 – 1): التجارة الخارجية للسلع للاتحاد الأوروبي وأهم الشركاء(بالمليار أورو)

	الصادرات		الواردات		الميزان التجاري	
	2013	2014	2013	2014	2013	2014
الولايات المتحدة	289.5	310.9	196.2	204.9	93.3	106.0
سويسرا	169.1	140.3	94.6	96.5	74.6	43.8
الإمارات العربية المتحدة	44.6	42.8	9.2	8.1	35.4	34.6
هونغ كونغ	35.7	34.7	10.2	10.7	25.5	24.0
أستراليا	32.1	29.6	10.2	9.1	21.9	20.5
تركيا	77.6	74.6	50.7	54.3	26.9	20.4
سنغافورة	29.1	28.2	17.6	16.8	11.5	11.4
المكسيك	27.4	28.5	17.5	18.2	9.9	10.2
مصر	14.9	16.9	8.0	8.6	7.0	8.4
المغرب	17.3	18.2	10.0	11.0	7.2	7.2
العربية السعودية	33.6	35.1	30.0	28.7	3.6	6.4
لبنان	6.7	6.6	0.3	0.3	6.3	6.2
البرازيل	39.9	36.9	33.1	31.1	6.8	5.8
إيران	5.4	6.4	0.8	1.2	4.7	5.3
جنوب إفريقيا	24.5	23.3	15.6	18.4	8.9	4.9
كندا	31.6	31.7	27.2	27.4	4.4	4.3
كوريا الجنوبية	39.9	43.1	35.8	39.0	4.1	4.1
بيلاروسيا	8.6	7.5	3.4	3.4	5.2	4.0
إسرائيل	16.9	17.0	12.5	13.1	4.5	3.9
أوكرانيا	23.9	17.1	13.9	13.8	10.0	3.4
صربيا	9.9	10.4	6.6	7.1	3.3	3.3
عمان	3.8	3.7	1.0	0.7	2.8	3.0
البوسنة والهرسك	4.8	5.0	3.2	3.3	1.5	1.7
تونس	11.2	11.0	9.3	9.4	1.8	1.6
فليبين	5.8	6.8	5.1	5.7	0.7	1.1
قطر	6.2	8.4	9.2	7.5	3.0-	0.9
سوريا	0.8	0.7	0.1	0.1	0.6	0.6

أرجنتين	10.0	8.3	8.1	7.7	1.9	0.6
فنزويلا	4.7	3.8	3.4	3.5	1.3	0.3
كويت	5.3	5.1	6.2	5.5	-0.9	-0.4
اليابان	54.0	53.3	56.6	54.6	-2.6	-1.3
الشيلي	9.3	7.4	8.9	8.7	0.3	-1.3
باكستان	3.8	4.1	4.5	5.5	-0.7	-1.4
الهند	35.8	35.5	36.8	37.0	-1.0	-1.6
كولومبيا	5.9	6.4	7.6	8.1	-1.8	-1.8
أنغولا	6.2	6.7	9.3	9.4	-3.1	-2.6
اندونيسيا	9.7	9.5	14.4	14.4	-4.7	-4.9
ماليزيا	14.3	14.0	18.4	19.7	-4.1	-5.7
الجزائر	22.4	23.4	32.0	29.4	-9.6	-6.0
تايلاند	15.0	12.4	17.0	18.5	-2.0	-6.1
تايوان	16.5	17.0	22.1	23.2	-5.6	-6.2
العراق	5.5	4.7	10.6	11.6	-5.2	-7.0
ليبيا	7.8	5.3	23.2	12.5	-15.4	-7.2
فيتنام	5.8	6.2	21.3	22.1	-15.5	-15.9
نيجيريا	11.7	11.6	28.8	28.2	-17.0	16.6
كزاخستان	7.5	6.8	23.9	23.9	-16.4	-17.1
نرويج	50.1	50.2	90.3	84.0	-40.1	-33.8
روسيا	119.5	103.3	207.0	181.8	-87.5	-78.5
الصين (1)	148.2	164.7	280.1	302.4	-131.9	-137.7
مجموع	1736.6	1702.9	1685.0	1680.0	51.6	22.4

Source : Eurostat, intra EU28 trade 2012 and 2013 (billion eur) consulter le 15/06/216 site: http://ec.europa.eu/eurostat/statistics-explained/index.php.

يتضح من الجدول أعلاه مساهمة تكتل الاتحاد الأوربي في التجارة الخارجية، حيث تعتبر كل من الولايات المتحدة الأمريكية، سويسرا، الامارات العربية المتحدة، هونغ كونغ، أستراليا، أكثر خمسة دولا تعاملا مع الاتحاد الأربي سواء من ناحية الصادرات، أو من ناحية الواردات.

أكبر شريك للاتحاد الاوربي في التجارة الخارجية، هي الولايات المتحدة الأمريكية في سنة 2013 صادرات تكتل الاتحاد الاوربي للولايات المتحدة الامريكية كانت 289.5 مليار أورو والواردات كانت 196.2 مليار أورو، في هذه السنة حقق الاتحاد الأوربي فائضا ب 93.3 مليار، أما في سنة2014 ارتفع الميزان التجاري للاتحاد الاوربي مع الولايات المتحدة الى 106 مليار أورو، هذا نتيجة أن الصادرات كانت 310.9 بينما الواردات كانت 204.9.

حقق الميزان التجاري لتكتل الاتحاد الاوربي مع جميع الدول المتعاملة معه فائضا تجاريا بـ 51،9 لسنة 2013 بينما انخفض سنة 2014 الى 22،4 مليار أورو أي بحوالي 29،2 مليار أورو وهذا نتيجة زيادة الواردات وانخفاض الصادرات مع بعض الدول كمليزيا وباكستان ،الهند ،اندونيسيا، تايلاند، تايوان، العراق

شكل رقم(3 – 1): المساهمون الرئيسيون في التجارة الدولية

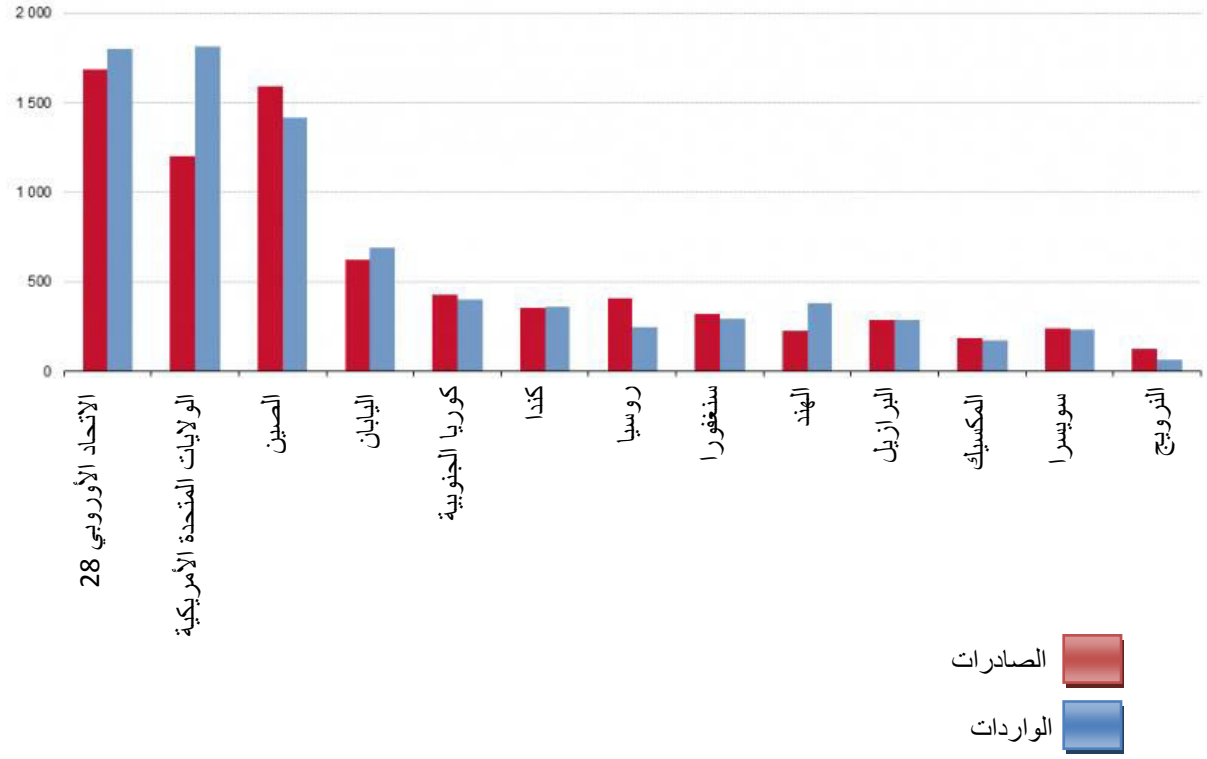

Source : Eurostat, commerce international consulter le 15/06/216, sit, http://ec.europa.eu/eurostat/statistics-explained/index.php/File:Main_players_for_international_trade.

يتضح من الشكل أعلاه مساهمة كل من الولايات المتحدة الامريكية، والاتحاد الاوربي والصين واليابان كوريا الجنوبية وكندا وروسيا، وسويسرا النرويج في التجارة الخارجية.

حيث يحتل الاتحاد الاوربي الصدارة كأكبر تكتل مساهما في حركة التجارة الدولية متبوعا بالولايات المتحدة الامريكية واليابان من حيث الصادرات والواردات وذلك نتيجة التكامل الاقتصادي بين دول الاعضاء 28 حيث تتوفر معظم دوله على امكانيات مادية و كفاءات عالية

المطلب الثاني: التجارة البينية بين تكتل دول الأعضاء للاتحاد الأوربي

زادت المبادلات والمعاملات التجارة البينية لتكتل الاتحاد الاوربي نظرا لتوفر الموارد والامكانيات لدول الاتحاد والقرب الجغرافي فيما بينها.

يعتبر الاتحاد الاوربي اكبر التكتلات الاقتصادية في العالم واكثرها اكتمالا من حيث البنى والهياكل التكاملية ومن حيث الاستمرار في استكمال المسيرة التكاملية، فلا يكاد يمر حدث على المستو الاوربي الا يوكد أن المسيرة الاوربية كانت ولاتزال مسيرة عدة دول خلفت ورائها نزعات تاريخية مريرة وتتجمع الان حسب ما تمليه مصالحها المادية المتفاوتة ويتحول الاتحاد الاوربي بهذا المنظور الى مجموعة اقليمية دولية بزعامة مهيمنة تتباين بصددها التنبؤات، كماصل الدخل القومي لهذا التكتل ما يزيد عل 7 الاف مليار دولار وهو اكبر دخل قومي في العالم كما انه يعتبر اضخم سوق اقتصادي داخلي عدد سكانه 380 مليون نسمة، ويلاحظ أن التكتل الاقتصادي الاوربي يتخذ استراتيجية هجومية اتجاه الاقتصاد العالمي ويسعى بكل قوة الى ان يكون على راس الشكل الهلامي للنظام الاقتصادي العالمي الجديد في هذا القرن و يمكن ان نلتمس ذلك بوضوح من خلال اهداف هذا التكتل والتي وان كانت تركز على تقوية الهياكل والبنى الاقتصادية للاتحاد الا انها تنص بشكل صريح على سعي الاتحاد خلال هذا القرن للعب دورا اكثر فاعلية في كافة المجالات الاقتصادية بل وحتى السياسية وهذا ما يدعم فرضية الترابط بين ظاهرة تنامي التكتلات الاقتصادية وما يشهده العالم من عولمة على جميع الاصعدة الاقتصادية[1]

[1] فوزية خدا كرم، مرجع سابق، ص 176.

شكل رقم(3 – 2): التجارة البينية لدول الأعضاء للاتحاد الأوروبي لسنة 2012

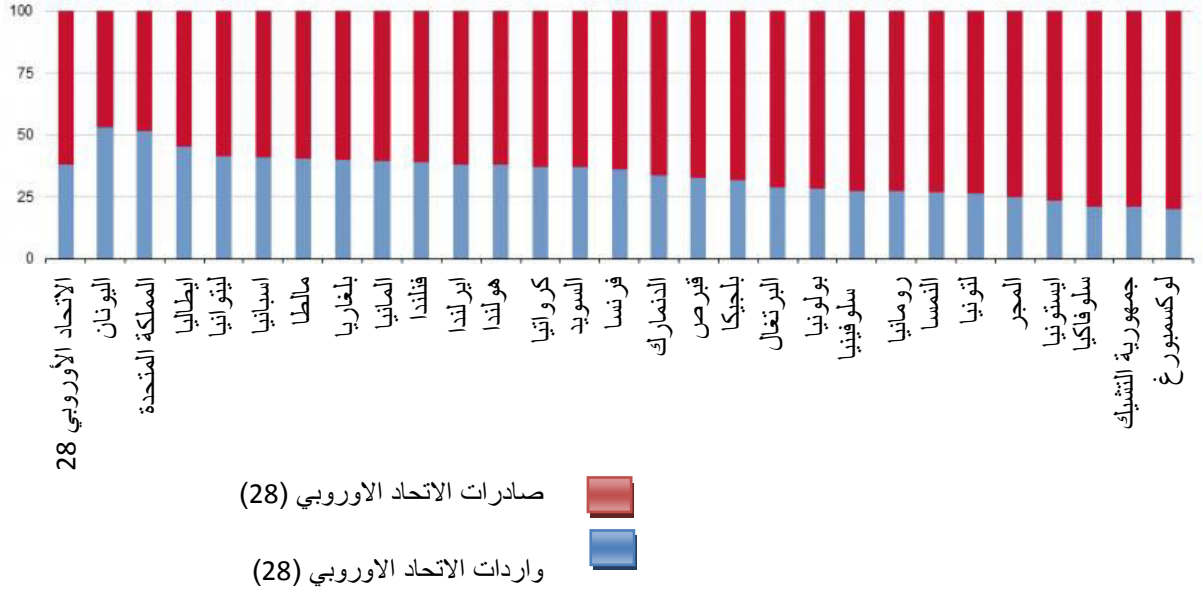

Source : Eurostat, intra and extra EU-28 trade,2013 (import plus export% total trade)consulter le 15/05/2016 site http://ec.europa.eu/eurostat/statistics-explained/index.php.

يلاحظ من الشكل رقم(3 – 2) أن اكثر من 80% من تجارة دول الاتحاد تتم داخل التكتل، حيث أن كل دولة لها وزن وأهمية داخل التكتل، وعليه فان التوجه التجاري الاقليمي لدول الاتحاد أكبر من توجهها الدولي، وسجلت أعلى مستويات داخل الاتحاد الأوروبي التجارة في لوكسمبورج، وجمهورية التشيك، وسلوفاكيا، في حين بلغت نسبة 48.3٪ فقط في المملكة المتحدة و 47٪ في اليونان.

المطلب الثالث: مساهمة تكتل الاتحاد الاوربي في التجارة الدولية لقطاع الخدمات

يساهم تكتل الاتحاد الاوربي في مجال الخدمات على المستوى الدولي، حيث تتكون هذه الخدمات من السياحة، الشحن، النقل.

يساهم تكتل الاتحاد الاوربي بالنسبة للثروة الاقتصادية اكثر من 50% في قطاع الخدمات من الناتج المحلي الاجمالي في كل دولة من دول الأعضاء، ومع ذلك فإن قيمة الواردات والصادرات من السلع أعلى ثلاث مرات من الخدمات هذ الخلل قد يفسر جزئيا طبيعة بعض الخدمات، مثل الخدمات المهنية التي تتضمنها تشريعات وطنية محددة، وثمة فرق اخر بين السلع والخدمات ذات الصلة الفورية للعلاقة بين مقدم الخدمة والعميل وبعبارة أخرى فإنها تتطلب القرب المادي بين مقدم الخدمة والعميل، حيث العديد من المعاملات تأخذ بعين الاعتبار عامل التنقل، وتنوع وسائل تقديم الخدمات هو جانب مهم في كثير من الأحيان بتم تخصيص الخدمات لتلبية احتياجات وأذواق العملاء.

زادت التجارة الدولية في مجال الخدمات بالاتحاد الأوروبي، وحققت فائضا وصل إلى 180 مليار يورو في عام 2013.

وقال مكتب الإحصاء الأوروبي (يور وستات) ببروكسل، إن التجارة الدولية في مجال الخدمات زادت عام 2013. وارتفعت صادرات الاتحاد الأوروبي من الخدمات لبقية العالم بنسبة 5 %، وزادت من 676 مليار يورو في عام 2012 إلى 710 مليارات، عام 2013.

أما واردات الاتحاد الأوروبي فقد ارتفعت بنسبة 3% في المائة من 515 مليار إلى 532 مليار عن الفترة الزمنية نفسها. وبالتالي ارتفع الفائض الأوروبي في التجارة بمجال الخدمات في عام 2013 إلى 178 مليار يورو، مقارنة مع 161 مليارا في العام الذي سبقه.

وحسب أرقام مكتب الإحصاء الأوروبي للشهر الماضي التي تناولت التجارة في الخدمات والحساب الجاري الخارجي والاستثمارات، فقد سجل المعدل الموسمي للحساب الجاري الخارجي للدول الـ28 الأعضاء في الاتحاد الأوروبي فائضا قدره 15 مليار يورو في الربع الثالث من عام 2014، أي ما يعادل 0.4 في المائة من إجمالي الناتج المحلي، وهذا يعني أنه ظل مستقرا مقارنة بالربع الثاني من العام نفسه، حيث سجل القيمة نفسها، ولكن مقارنة مع أرقام الفترة الزمنية نفسها من عام 2013، فقد سجل انخفاضا.

وبلغت في الربع الثالث من العام 2013 قيمة الفائض 16.7 مليار يورو، أي 0.5 % من إجمالي الناتج المحلي، وأشارت الأرقام الأوروبية إلى أنه في الربع الثالث مقارنة بالربع الثاني من عام 2014، وعلى أساس البيانات المعدلة موسميا، فقد انخفض عجز الحساب بالنسبة للسلع من ناقص 9.8 مليار يورو إلى ناقص 8.2 مليار يورو، وحساب الدخل الثانوي من ناقص 21 مليارا إلى ناقص 19.2 مليار يورو، وانخفض فائض الحساب بالنسبة للخدمات من 38.6 مليار يورو إلى 37.9 مليار يورو، وأيضا فائض حساب الدخل.

وحسب الأرقام غير المعدلة موسميا، فقد استثمر الأوروبيون في دول الأعضاء في الربع الثالث من عام 2014 ما يقرب من 68.8 مليار يورو مقارنة مع 45 مليار يورو في الربع الثالث من عام 2013، وارتفعت المطلوبات الاستثمارية لدول الاتحاد الأوروبي بالنسبة لبقية دول العالم من 50 مليار يوروإلى71مليارييورومقارنةبالفترة نفسها من العام الذي سبقه.

وقد سجلت فوائض في الحساب الجاري بالنسبة لعدة دول أعضاء، ووفقا لأرصدة الحسابات الجارية غير المعدلة موسميا في 2014، كانت أبرز الأرقام في ألمانيا 54 مليارا، وهولندا ما يقرب من 15 مليارا، وإيطاليا أكثر من 10 مليارات وبعدها السويد والدنمارك. أما العجز، فقد جرى تسجيله في بريطانيا ناقص 39 مليارا، وبلجيكا ناقص 3 مليارا، وبولندا ناقص مليار و800 مليون يورو[1].

[1] عبد الله مصطفى، خدمات الاتحاد الاوربي، 7 فيفري 2015، على الخط 27 ماي 2015
http:// www.annahar.com/article/312296

يُذكر أن الحساب الجاري الخارجي سبق أن سجل 25.2 مليار يورو في الربع الأول من عام 2014، أي ما يساوي 0.8 % من إجمالي الناتج المحلي، وكان قد سجل فائضا قدره 47.5 مليار يورو، أي ما يساوي 1.5 في المائة من إجمالي الناتج المحلي في الربع الثاني من عام 2013، بحسب الأرقام التي صدرت عن مكتب الإحصاء الأوروبي ببروكسل (يورو ستات)، والتي تضمنت أيضا الإشارة إلى أن فائض التجارة في الخدمات وصل إلى 47.6 مليار يورو خلال الربع الثاني من عام 2014 مقارنة بـ46.1 مليار يورو في الربع الأول.

والجدول الموالي يلخص لنا مساهمة تكتل الاتحاد الأوروبي في مجال الخدمات داخل دول الأعضاء:

جدول رقم(3-2) مساهمة تكتل الاتحاد الاوربي في مجال الخدمات داخل دول الاعضاء

	الصادرات		الواردات		
	القيمة (بالمليار أرو)	حصة الصادرات للاتحاد الأوروبي-28 (%)	القيمة (بالمليار أرو)	حصة الواردات للاتحاد الأوروبي-28 (%)	ميزان القيمة (بالمليار أرو)
الاتحاد الأوروبي-28	841.9	100.0	757.3	100.0	84.6
بلجيكا	55.5	6.6	55.3	7.3	0.3
بلغاريا	3.5	0.4	2.4	0.3	1.2
جمهورية تشيك	12.5	1.5	10.5	1.4	2.0
الدانمرك	22.2	2.6	24.7	3.3	2.5-
ألمانيا	112.0	13.3	138.5	18.3	26.5
استونيا	3.0	0.4	2.5	0.3	0.4
اليونان	15.4	1.8	6.4	0.8	9.0
اسبانيا	75.7	9.0	47.8	6.3	28.0
فرنسا	95.2	11.3	80.5	10.6	14.7

كرواتيا	7.5	0.9	1.8	0.2	5.7
إيطاليا	44.0	5.2	47.2	6.2	3.2-
قبرص	2.8	0.3	1.6	0.2	1.2
ليتونيا	1.8	0.2	1.2	0.2	0.6
لتوانيا	3.0	0.4	2.3	0.3	0.7
لكسمبورغ	42.4	5.0	22.3	2.9	20.1
المجر	11.0	1.3	9.3	1.2	1.7
مالطا	2.9	0.3	1.6	0.2	1.3
هولندا	46.9	5.6	43.2	5.7	3.7
النمسا	37.1	4.4	26.0	3.4	11.1
بولونيا	22.5	2.7	19.7	2.6	2.8
البرتغال	14.1	1.7	7.8	1.0	6.3
رومانيا	8.3	1.0	6.4	0.8	1.9
سلوفينيا	4.3	0.5	2.7	0.3	1.6
سلوفاكيا	4.5	0.5	5.0	0.7	0.4-
فنلندا	11.6	1.4	14.9	2.0	3.3-
السويد	31.7	3.8	30.1	4.0	1.5
المملكة المتحدة	79.6	9.5	69.4	9.2	10.2

Source :Eurostat)consulter le 15/05/2016 site : https://beta.insee.fr/fr/accueil

يتضح من الجدول أعلاه مساهمة دول الاتحاد الاوربي 28 في مجال الخدمات داخل دول الاعضاء، حيث كانت الصادرات، 841،9 مليار أورو، بينما كانت الواردات 757،3 مليار، حيث سجل ميزان القيمة 84،6 مليار.

سجل أعلى فائض في هذا المجال من قبل اسبانيا 28 مليار أورور لوكسمبورغ 20،1 مليار أورو فرنسا 14،7 مليار أورو. النمسا 11،1 مليار أورو .

في المقابل سجل عجزا في ، فنلندا، ايطاليا، الدنمارك، سلوفاكيا حيث كانت المانيا هي الرائدة بين الاتحاد الاوربي بشأن معاملات الخدمات مع دول الاتحاد الاوربي.

شكل رقم (3- 3): صادرات وواردات الخدمات لتكتل الاتحاد الاوربي خارج دول الأعضاء لسنة 2012

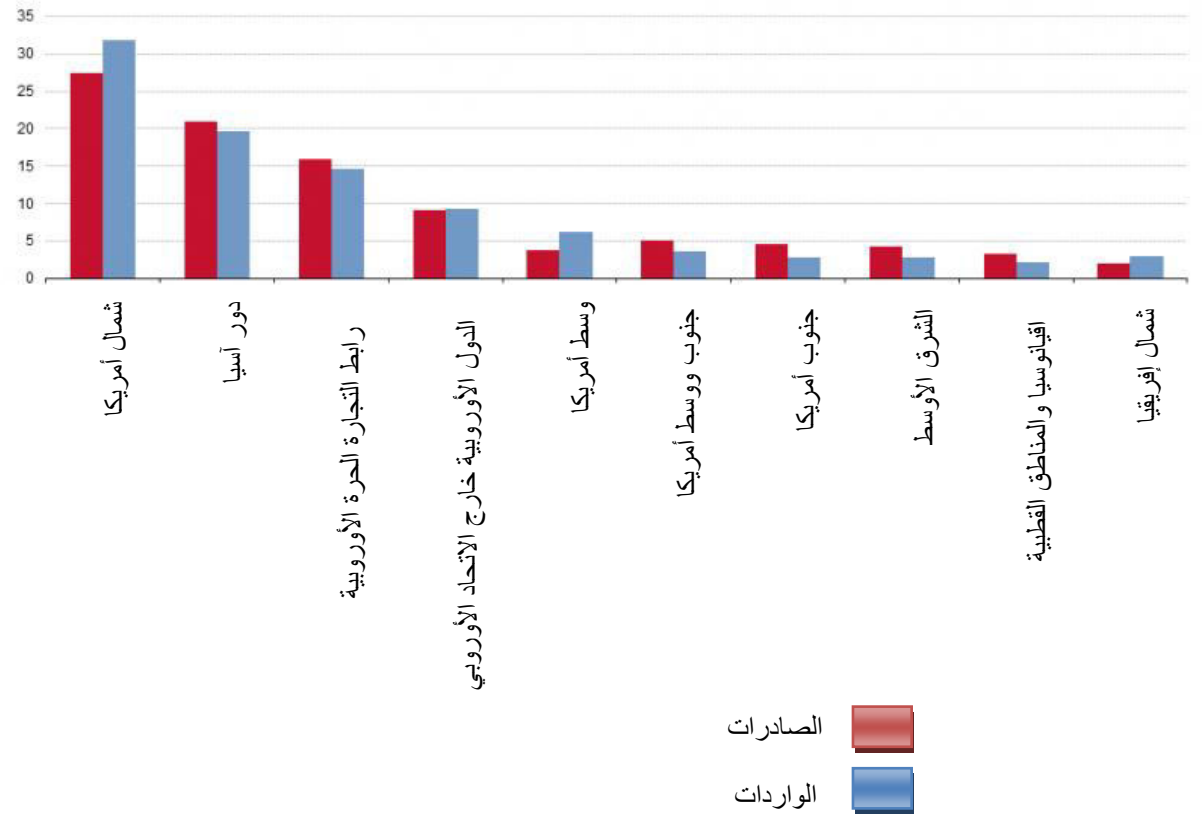

Source :Eurostat, commerce international de services 2014, consulter le 15/05/2016, Site : http://ec.europa.eu/eurostat/statistics-explained/index.php/International_trade_in_services/fr

يتضح من الجدول أعلاه أن التجارة في الخدمات مع شركاء خارج (المعاملات خارج الاتحاد الأوروبي) الاتحاد الأوروبي-28، موزعة حسب المنطقة الاقتصادية، تتعلق 2012. كانت أميركا الشمالية الشريك الرئيسي لمنطقة الاتحاد الأوروبي، 27.5٪ من صادرات الاتحاد الأوروبي-28 و 31.7٪ من وارداتها، وبلغت التعاملات مع الدول الآسيوية، بما في ذلك الصين وهونغ كونغ والهند واليابان (باستثناء دول الخليج العربي) إلى ما يقرب من 20٪ من كل من الصادرات من الواردات. ثم جاء المعاملات مع دول رابطة التجارة الحرة الأوروبية والتي بلغت 16٪ من الصادرات و 14.6٪ من الواردات.

المبحث الثالث: الدول النامية ما بين التكتلات الإقليمية وتحرير التجارة.

لم تتوانى الدول النامية عن الانضمام إلى سباق التكتلات الإقليمية سواء كان ذلك في ضل اتفاقا إقليمية تجمع الدول النامية مع بعضها البعض أو ضمن اتفاقات تجمعها مع دول صناعية متقدمة، إلا أن التساؤل يمكن حول أهداف الدول النامية من وراء المساهمة في تكوين هذه التكتلات وعما إذا كان ذلك يدخل في نطاق الاستراتيجية التنموية التي تتبعها أم مجرد مجاراة لتيار وخوض مغامرة غير معروفة العواقب.

وإذا كان الهدف هو الاسراع بعجلة التمية الاقتصادية فما هو الشكل الامثل للاتفاقات الاقلمية التي يتعين على الدول النامية الالتحاق بها.

المطلب الأول موقع الدول النامية من النظام التجاري الدولي

بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية أصبح موقع الدول النامية من النظام التجاري الدولي واضح المعالم، لأن النظام التجاري الدولي تم صياغته لتحقيق مصالح الدول المتقدمة وتحقيق أكبر المكاسب على حساب الدول النامية، التي كانت نتائجها مخيبة للآمال منذ ميلاد اتفاقية الجات لا تخدم مصالحها وأغراضها، إذ أنها قامت على المساواة وعدم التمييز في المعاملات التجارية بين الشركاء التجاريين على الرغم من اختلاف موقعهم الفعلي في هذه الشراكة.

كما ابتعدت الدول النامية عن المشاركة في انظام التجاري الدولي بصورة فعالة خلال نصف القرن السابق على إنشاء منظمة التجارة العالمية ومرد عدم المشاركة في هذا النظام، هو غياب الاهتمام العالمي في إطار الجات بمصالح الدول النامية، فضلا عن انشغال هذه المجموعة من الدول بالمشاكل التنموية التي فرضت نفسها بقوة على اقتصاديات هذه الدول بعد حصولها على الاستقلال في بداية نصف القرن الماضي.

وفي عقد الستينات من القرن الماضي أظهرت الدول النامية مرات عديدة عدم تحقيق تقدم يذكر في إطار الجات لحل مشكلاتها المتعلقة بالتجارة الدولية والتي تعطل من انطلاقها في طريق التنمية، فكانت بحاجة إلى محفل دولي يتفهم ظروفها وأوضاعها، ولم يكن هناك يغر الأمم المتحدة التي وافقت في 08 ديسمبر 1992 على عقد مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، وفي هذا المؤتمر تكتلت الدول النامية لأول مرة في تاريخها وبلغ عددها 77 دولة، واتخذت موقفا واضحا ومحددا حول موضوع المؤتمر أي التجارة والتنمية، فكانت الدول النامية في تلك الفترة تسعى إلى اقامت صناعات بها تحل محل الواردات من العالم الخارجي، وتقوم بتقييد التجارة الدولية لحماية صناعتها الناشئة، وبهذا انشغلت الدول النامية بالمشاكل التنموية التي فرضت نفسها بقوة على اقتصاداتها.

المطلب الثاني: التحرر التجاري والتنمية الاقتصادية

إن تأثير السياسة التجارية على النمو الاقتصادي لدولة ما ، أثار جدل كبير ، ففي ظل النموذج النيوكلاسيكي للنمو الخارجي (نموذج SOLOW) يتحدد معدل النمو على المدى الطويل بمجموعة من العوامل الخارجية (خارج النموذج) مثل النمو السكاني والتقدم التكنولوجي وبالتالي في نظرهم أن السياسة التجارية ليس لها تأثير كبير على معدل النمو طويل المدى.

أم في الوقت الحالي فإن العديد من الدراسات ركزت على العلاقة بين التجارة والنمو الاقتصادي من خلال تأثيرها على التكنولوجيا ، ولقد توصل هذا الاتجاه إلى أن الدول التي تتبع سياسة تحررية يمكن أن تستفيد من اتساع السوق الذي بدوره سيسجع التقدم التكنولوجي ، وكذلك من مزايا الإنتاج الكبير في قطاع البحث والتطوير.

كما أنه لتحرير التجارة تأثير إيجابي على زيادة الاستثمار وتشجيعه ، ففي بعض الدراسات بينت أن تحرير التجارة يؤدي إلى زيادة النمو الاقتصادي في الأجل القصير والطويل ، في حين أن الانضمام إلى التكتلات الإقليمية لا يحدث نفس الأثر الإيجابي ، ولقد بينت تلك الدراسة التأثير المباشر وغير المباشر للانفتاح على النمو الاقتصادي ، وذلك من خلال تأثيره على الاستثمار الذي يؤثر بدوره على النمو الاقتصادي إيجابيا على زيادة النمو الاقتصادي.

إن اعتناق سياسة تجارة أكثر تحررا تلعب دورا هاما في تحقيق الرفاه لأفراد المجتمع وذلك من خلال:

- تحسين النفاذ إلى الأسواق الأجنبية عن طريق تخفيض كإلغاء القيود الجمركية المفروضة على وارداتها.
- تشجيع الصناعات المحلية وتنميتها وذلك من خلال تعرضها إلى المنافسة الدولية وإدماجها في الاقتصاد العالمي.

إن تحقيق تلك الأهداف الاقتصادية يمكن أن يتم من خلال تحرير التجارة سواء تم ذلك في إطار إقليمي (من خلال الاتفاقات الثنائية والإقليمية) أو في إطار عالمي (اتفاقات تجارية متعددة الأطراف) أو من خلال الوسيلتين معا.

على الرغم من الدور المؤثر للتحرر التجاري في تحقيق التنمية الاقتصادية ، إلا انه من الصعب التأكيد على أن الانفتاح يؤدي مباشرة إلى تحقيق التنمية ، فالتحرر التجاري لابد أن يقترن بمجموعة من الإصلاحات الاقتصادية تشمل السياسة النقدية والمالية لتكيفه مع الواقع العالمي الراهن[1].

المطلب الثالث: التجاري الخيار الامثل للدول النامية

[1] محمود ابراهيم الشافعي، **التكتلات الإقليمية وأثرها على النظام التجاري العالمي**، دار النهضة العربية، القاهرة، 2005، ص ص 45 46.

إن أهداف الدول النامية من تكوين أو الانضمام إلى تكتل إقليمي لا يختلف كثيرا عن تلك الهداف التي تدفع الدول المتقدمة إلى اللجوء إلى ذات الوسيلة ،فالدول النامية تسعى إلى فتح أسواق جديدة لصادراتها وإلى جذب مزيد من الاستثمارات الأجنبية من الدول الأعضاء في التكتل .

بالإضافة إلى هذا فإن الدول النامية قد تحتاج إلى إبرام اتفاقات إقليمية من اجل إضفاء مزيد من المصداقية على التزاماتها بتحقيق إصلاحات اقتصادية ومالية تتعلق باقتصادها القومي ،ولكن إذا كان التحرر التجاري يقوم بدور الحافز في تحقيق النمو الاقتصادي لكن السؤال المطروح ما يجب إتباعه التحرر الإقليمي أم التحرر المتعدد الأطراف، و أي نوع من الشركاء يفضل أن يضمهم الاتفاقات التجارية دول نامية أيضا ام دول متقدمة ؟

لقد ارتبطت الدول النامية مع الدول المتقدمة بالعديد من الاتفاقيات التجارية من الاتفاقيات التجارية منذ بداية الخمسينيات، وبمقتضى تلك الاتفاقيات ، قدمت الدول المتقدمة مجموعة من المزايا الجمركية لصادرات الدول النامية دون ان تلتزم تلك الخيرة بتقديم مزايا مقابلة لوارداتها من الدول المتقدمة ،حيث ان تلك الاتفاقات كانت من نوع الاتفاقات الملزمة لجانب واحد فقط.

ومن أمثلة ذلك اتفاقات التعاون بين الاتحاد الأوربي ودول المغرب والمشرق العربي ، إلا ان هذا لرأي مردود عليه حيث نجد ان : الواقع العملي لا يؤدي هذا الرأي حيث أن الدول النامية والتي من المفترض أن تكون قد استفادت من تلك الاتفاقات على مدى العقود الماضية مازالت تصنف في قائمة الدول الفقيرة ولم تستطع أن تحقق التنمية المنشودة ، إضافة إلى ذلك أن الميزان التجاري لتلك الدول مازال يعاني عجز مزمن في ميزان مدفعاتها والسؤال المطروح لماذا لم تحقق تلك الدول الامتيازات من وراء هذه الاتفاقيات ؟ .

إن الدول النامية استفادة من تلك الاتفاقيات وعلى الرغم من ذلك فإن تلك المنفعة كانت قليلة وهامشية ،حيث أن الاستفادة من الاتفاقات التفضيلية سوف تزيد كلنا كانت التعريفة الجمركية قبل الاتفاق مرتفعة ،وكلما كانت تلك الدول متجاورة .

تلك الاتفاقات قد كرست ودعمت فكرة تقسيم العمل الدولي والتي ضلت بمقتضاها الدول النامية تتخصص في إنتاج المواد الولية والسلع الصناعية كثيفة الاستخدام للأيدي العاملة ،بينما تتخصص الدول المتقدمة في إنتاج السلع التكنولوجية والصناعية ذات القيمة الإضافية العالية ، فتلك الاتفاقات لم تساعد الدول النامية على تنوع صادراتها.

الاتفاقات الملزمة لجانب واحد فقد حرمت الدول النامية من تنمية القدرة التنافسية لصناعتها المحلية التي ضلت تحت الحماية في ظل اتفاقات تفضيلية كفلت لها حماية غير مباشرة حيث لم تطالب الدول المتقدمة من الدول النامية معاملة صادراتها بالمثل ،ولقد ترتب على ذلك أن ظلت الصناعات المحلية للدول النامية غير قادرة على المنافسة والانتقال من مرحلة الطفولة التي تعتمد فيها على حماية الدول إلى مرحلة النضج حيث تعتمد فيه على نفسها .

يتضح لنا مما سبق ان الاتفاقات التفضيلية يمكن ان تحقق بعض الفوائد للدول النامية ،إلا أنها لا تصلح كأداة حقيقية لتحقيق تنمية اقتصادية ،بالإضافة إلى ذلك ان تلك الاتفاقات لم يعد في الإمكان تطبيقها بعد دخول اتفاقات الجات والتي أسفرت عنها دورة لأوروجواي إلى حيز التنفيذ ، فلم يعد من الممكن قيام بعض أطراف الاتفاق بمنح مزايا لطرف آخر دون ان يكون هناك التزام مقابل على هذا الطرف بتقديم مزايا متبادلة ، وقد كانت الاتفاقات التفضيلية الملزمة لجانب واحد مبررة من ناحية أنها خطوة على طريق تكوين منطقة تجارية حرة أو اتحاد جمركي ،ولم يعد هذا المبرر مقبولا في الوقت الحاضر .

ولعل ذلك يدفعنا إلى التساؤل حول مدى صلاحية اتفاقات منظمة التجارة الحرة التي تتحمس الدول النامية لإبرامها مع الدول الصناعية المتقدمة لن تكون الخيار المثل نحو تحقيق معدل أعلى للنمو الاقتصادي ،لا شك ان تلك الاتفاقيات والتي تنطوي على مزايا والتزامات متبادلة بين أطرافها سوف تتجنب بعض الانتقادات التي وجهت إلى الاتفاقات التفضيلية الملزمة لجانب واحد وخاصة المتعلق بعجزها عن تنمية القدرة التنافسية للدول النامية ،إن منطقة التجارة الحرة تسمح بوجود هذه المنافسة حيث يتعين على الدول النامية فتح أسواقها أمام صادرات الدول المتقدمة ومن الطبيعي ان يؤدي ذلك على إعادة توزيع المواد الاقتصادية بطريقة أكثر فعالية بحيث يتم توجيه الموارد إلى تلك القطاعات الإنتاجية التي تستطيع أن تنافس بقوة في السوق الدولية من ناحية أخرى وكما سبق ان ذكرنا فإن أتفاق منطقة التجارة الحرة يعطي مصداقية كبيرة للإصلاحات الاقتصادية التي تقوم بها الدول النامية الأطراف في الاتفاق ،أضف إلى ذلك ان هذا من شانه أن يستقطب المزيد من الاستثمارات الأجنبية الضرورية لتمويل مشروعات التنمية الاقتصادية في الدول النامية ، علاوة على ما سبق فإن الدول النامية يمكن ان تستفيد من المساعدات الفنية والمالية التي تقدمها الدول الصناعية من اجل تحديث صناعتها والتغلب على الآثار السلبية المتوقع حدوثها من جراء إبرام اتفاق منطقة التجارة الحرة.

ولكن إذا كانت الدول النامية على استعداد ان تحرر تجارتها في ظل اتفاق منطقة التجارة الحرة فلماذا لم تفعل ذلك في ظل الاتفاقات متعددة الأطراف لتجني مكاسب أكثر ؟

إن تحرير التجارة العالمية سيظل الهدف المثالي الذي يتعين على جميع الدول أن تسعى إلى تحقيقه حيث تستطيع الدول النامية أن تحقق أكبر قدر ممكن من خلف التجارة وتقلل من الأثر التحويلي للتجارة. ومن ناحية أخرى ، فإن الجات (أو منظمة التجارة العالمية) تصلح لأن تكون منتدى لتجمع الدول النامية ويمكن لها من خلالها أن تمارس مزيد من الضغوط لإلزام الدول المتقدمة بفتح أسواقها أمام صادراتها.

إن اندفاع الدول النامية إلى عقد اتفاقات إقليمية مع الدول المتقدمة قد يكون بدافع تجنب الإجراءات الحمائية التي قد تفرضها تلك الدول في مواجهة صادرات الدول الفقيرة. زد على ذلك أن الاتفاقات الإقليمية قد تكون مؤشرا أكثر مصداقية لقيام الدولة النامية لتنفيذ الإصلاحات الاقتصادية عن

الاتفاقات متعددة الأطراف. وفي الواقع فإن هذا قد يرجع إلى أن الاتفاقات الإقليمية تنطوي على التزامات جادة وأكثر عمقا من التزامات الدول في الاتفاقات متعددة الأطراف. من ناحية أخرى فإن الاتفاقات الإقليمية تتضمن التزامات من الدول المتقدمة بتقديم مساعدات مالية وفنية تعد بمثابة وسائل تعويضية للخسائر التي ستلحق بالدول النامية في الاتفاقات الإقليمية بينما لا تشمل الاتفاقات متعددة الأطراف مثل هذه الآليات مما يجعل الدول النامية أقل تحمسا للانضمام إليها.

إن الاتفاقات الإقليمية قد تكون الأداة الأكثر واقعية وعملية في ظل الظروف المتاحة ولكنها لا تصلح وحدها لأن تكون وسيلة لتحقيق التنمية الاقتصادية وإنما لابد أن تستكمل بمجموعة من الإجراءات والسياسات الداخلية أي تلك التي تتعلق بإصلاح السياسات النقدية والبنكية والمالية والاقتصادية.

إنه يتعين النظر إلى الاتفاقات الإقليمية على أنها مرحلة انتقالية للوصول للهدف النهائي وهو تحرير التجارة العالمية من خلال الاتفاقات التجارية متعددة الأطراف. إن اتفاقات منطقة التجارة الحرة هي بمثابة فترة حضانة يتم من خلالها إعادة هيكلة السياسات الاقتصادية للدول النامية. استعدادا للاندماج في عالم اقتصادي متحرك تكون قادرة فيه على الحياة والتعامل كند قوي في مواجهة الدول الأخرى خاصة الدول المتقدمة. إن التكتلات الإقليمية تبدو لنا وكأنها بديل تطور للسياسة الحمائية التي كانت تتبعها الدول النامية في ظل تبنيها الاستراتيجية الإحلال محل الواردات[1].

المطلب الرابع: التكتلات الاقتصادية الخيار الامثل للدول النامية

إذا كانت التكتلات الإقليمية هي الوسيلة الأكثر واقعية وصولا إلى التحرر العالمي للتجارة وأنها المطية الأكثر ملائمة في الوقت الراهن لنقل الدول النامية إلى مرتبة أرقى ومستوى أفضل من النمو الاقتصادي ، فإن السؤال الذي يثور هنا هو: مع من يتعين على الدول النامية أن تبرم اتفاقات إقليمية.

إن الواقع العملي يؤكد لنا أن الفشل كان هو النتيجة المؤكدة للاتفاقات الإقليمية التي أبرمت بين الدول النامية بعضها البعض وذلك بسبب ارتفاع معدل الحماية التجارية بين تلك الدول وضيق السوق.

لهذا فقد نادى البعض بضرورة أن يكون الاتفاق الإقليمي متضمنا دول متقدمة بالإضافة إلى الدول النامية حتى يكون أكثر فائدة لتلك الدول الأخيرة. فالاتفاقات الإقليمية بين دول الشمال والجنوب تشجع على انتقال الاستثمارات الأجنبية والتكنولوجية من الدول الأولى إلى الدول الأخيرة.

وسوف يترتب على ذلك سد الفجوة الخاصة بالناتج القومي الإجمالي الموجود بين الدول الغنية والدول الفقيرة وعلى النقيض من ذلك ، فإن الاتفاقات الإقليمية التي تعقد بين دول الجنوب ودول الجنوب الأخرى أو فيما بين الدول النامية بعضها البعض تؤدي إلى اتساع فجوة الدخل القومي بين تلك الدول بسبب ضعف الناتج القومي الإجمالي لها.

من ناحية أخرى فإن افتقاد اتفاقات الجنوب لآليات واضحة ومحددة لتعوض الدول الأكثر تضررا من الاتفاق أو لحسن توزيع الصناعات بين الأعضاء قد عجل بفشل تلك الاتفاقات زد على ذلك

[1] محمود ابراهيم الشافعي، مرجع سابق، ص، 49.

الخلافات السياسية والنزاعات العسكرية الدائمة بين هذه الدول وكذلك ضعف البيئة التحتية وصعوبة المواصلات فيما بينها مثلت جميعها عوامل ضعف وانهيار لتلك الاتفاقات. لهذا فإنه من الأفضل لتلك الدول النامية أن تعقد اتفاقات إقليمية مع الدول الأكثر تقدما.

وعلى الرغم من ذلك فإن البعض انتقد الاتفاقات التي تبرم بين دول صناعية ودول نامية باعتبار أن الدول الصناعية هي دول المركز تستقطب وتحصل على معظم المزايا في حين لا تحصل الدول النامية (الدول الأطراف) إلا على مكاسب هامشية.

وفي الواقع فإن الاتفاقات الإقليمية التي تجمع بين دول الشمال ودول الجنوب تظل الأفضل والأكثر نفعا من الاتفاقات التي تظم دول الجنوب فقط بسبب انخفاض مستوى رأس المال في تلك الدول وكذلك ضعف التكنولوجيا المستخدمة مما لا يشجع على وجود مزايا متبادلة.

نخلص من المناقشات السابقة إذا إلى القول بأنه ينبغي على الدول النامية أن تسلك طريقين متوازيين: أحدهما هو طريق التكتلات الإقليمية للاستفادة من التحول المتوقع للاستثمارات الأجنبية وأيضا الحصول على مساعدات مالية وفنية تساعدها على إعادة هيكلة صناعتها وتكون قادرة على المنافسة. أما الطريق الثاني فهو تشجيع الاتفاقات التجارية متعددة الأطراف لأن ذلك يسمح لها بالاستفادة من شرط الدولة الأولى بالرعاية ويساعدها على فتح أسواق جديدة لصادراتها مما يساعد على زيادة معدل التنمية الاقتصادية[1].

[1] محمد ابراهيم الشافعي، مرجع سابق، ص ص، 47 52

خلاصة:

ادى قيام وتطور الاتحاد الاوروبي سواء من حيث عدد دول الاعضاء او لوصوله الى هذه الدرجة من التكامل الى زيادة تجارته مع العالم الخارجي خاصة من جهة الواردات بنما عرفت الصادرات نوع من التحول الى داخل التكتل، مما ادى الى زيادة احتكار هذا التكتل للتجارة الدولية.

اذ احتل تكتل الاتحاد الاوروبي المكانة الاولى كأكبر تكتل مساهمة في التجارة الدولية في مجال السلع والخدمات داخل الدول الاعضاء وخارجه وذلك نتيجة التكامل الاقتصادي بين دول الاعضاء.

الخاتمة

تعتبر التوجهات العالمية المعاصرة نحو التركيز على التكتلات الاقتصادية، ضرورة لمواجهة المنافسة العالمية واكتساب مقومات التنافس والبقاء في الأسواق، فقد ظهرت التكتلات الإقليمية والدولية في هذا العصر من أجل تدعيم تنافسية واكتساب مزايا تنافسية تدعم اقتصاديات الدول، وذلك من خلال الاستفادة من المزايا التي يملكها أعضاء التكتل، والاستفادة من مزايا اقتصاديات الحجم، وتظهر تلك التكتلات في شكل:مناطق التجارة الحرة ، اتحادات جمركية، سوق مشتركة، الإتحاد الاقتصادي، لتتوج المجهودات السابقة بالاندماج الاقتصادي التام.

ومع هذا نجد أن التكتلات الاقتصادية تختلف بإختلاف ظروف تكوينها وأهداف إقامتها، فقيام التكتل الاقتصادي في الدول النامية تختلف ظروفه الموضوعية والذاتية عن ظروف الدول المتقدمة على النمط نفسه.

ومن ثم فاختلاف الأهداف يؤدي إلى اختلاف الطرق والأساليب، وهذا هو الشيء الذي لم تدركه الدول النامية، رغم تعدد التكتلات التي شهدتها منذ استقلالها السياسي.

لقد وجدت التكتلات الاقتصادية تعبيرها الفكري في نظرية التكامل الاقتصادي، إنطلاقا من المدرسة النيوكلاسيكية، والتي عرفت جيلين من الاقتصاديين:

الجيل الأول والذي يتزعمه فاينر أين ينطلق في تحليلاته من درجة معينة من التكامل الاقتصادي ألا وهي درجة الإتحاد الجمركي باعتبارها أحسن درجات التكامل التي توضح لنا الآثار الناجمة عن تكوين تكتل بين مجموعة من الدول، هذه الآثار تتمثل في قوة خلق التجارة ولها أثر إيجابي على اقتصاديات الدول، وقوة أخرى هي قوة تحويل التجارة ولها آثار سلبية على دول الاتحاد. ولهذا يرى فاينر أن أمر قيام اتحاد جمركي أمر مفيد في حالة ما إذا كان الأثر الصافي لتكوين الاتحاد الجمركي موجبا وليس سالبا.

أما الجيل الثاني من الاقتصاديين والذي يمثله جونسن فهو ينتقد أعمال فاينر ويرى أن الأولى هو البحث في داوافع قيام التكتلات بين الدول ثم الإنتقال إلى الآثار الناجمة عن ذلك، ويوضح جونسن أن الدافع الأساسي لقيام إتحاد جمركي معين هو حماية بعض المنتجات القومية أولا والاستفادة من مزايا تحرير التجارة البينية مع بعض الدول ثاني، وترجمت أعمال هذا الجيل في نموذج يعرف بمنهج حونسن – كوبر – ميسيل.

لا نبرح هذا الجيل حتى نجده يقدم أعمالا أخرى ولكن هذه المرة يتناول موضوع التكامل الاقتصادي من وجهة نظر الدول النامية، ولأن مختلف جهود التكتل في هذه الدول لم ترقى إلى المستوى المطلوب وبالنظر إلى مقومات النجاح التي لازالت متوفرة يقترح بعض الاقتصاديين منهجا نظريا جديدا للتكامل بين الدول النامية ألا وهو: منهج لندر حاتم والمنطلق الأساسي لهذا المنه هو أن هذه الدول تعاني تخلفا في هياكلها الانتاجية وبالتالي فنحن أمم مشكلة تنمية وليس مشكلة تجارة كما يرى فاينر، إذا فلابد أن يكون هدف هذه الدول من التكتل هو خلق التنمية بشكل أساسي ، ويضيف بعضهم أن أنجع

أسلوب لتحقيق الهدف السابق هو أسلوب المشروعات المشتركة الذي من شأنه إحداث تشابكات كبيرة بين اقتصاديات الدول المتكاملة لتعود الرفاهية الاقتصادية على جميعها في النهاية.

ولعل أهم سؤال يبقى يطرح نفسه علينا هو: هل يمكن لهذه التكتلات أن تصمد أمام زحف العولمة؟ وإلى أي متى؟

النتائج:

من خلال هذه الدراسة تم التوصل إلى جملة من النتائج يمكن حصرها في النقاط التالية:

أ. يعتبر التكامل الاقتصادي الاقليمي نطاقا واسعا واستراتيجيا يمكن من خلاله تحسين معدل النمو لاقتصاديات الدول الاعضاء، وهذا نتيجة تطور التجارة البينية بين دول الأعضاء.

ب. معظم التكتلات الاقتصادية الناجحة كانت متعلقة بالدول المتقدمة الاكثر تطورا في بيع المجالات.

ت. التكتلات الاقتصادية تعتمد على تحرير التجارة الدولية وإزالة القيود فيما بينهما فقط، بينما لا تسمح بتحرير التجارة للسلع المستورة من الدول النامية وهذا يتناقض مع مبادئ منظمة التجارة العالمية

ث. تكمن جدلية العلاقة بين التكتلات الاقتصادية الإقليمية ومنظمة التجارة العالمية فيما يلي:

الرأي الاول معارض يرى هذه التكتلات وسيلة للإحتكار على الحصة الأكبر من التجارة الدولية من خلال تبادل المزايا في إطار التكامل أم الرأي الثاني فهو مؤيد ويدعو إلى ضرورة التوجه إلى هذه التكتلات الاقليمية لزيادة تحرير التجارة الدولية من خلال إلغاء القيود وخفض التعريفة الجمركية داخل الدول الأعضاء وبالتالي الوصول إلى تحقيق منطقة تجارية عالمية حرة والوصول إلى التحرير الكلي للتجارة الدولية.

التوصيات:

أما عن ما يمكن إقتراحه من توصيات في إطار موضوع دراستنا هو دور التكتلات الاقتصادية الاقليمية في النظام التبادلي التجاري العالمي الراهن ما يلي:

1- معظم المبادرات لإنشاء الترتيبات الإقليمية، قد حققت أهدافها في الدول المتقدمة رغم وجود بعض الإختلالات المتباينة بين الدول الأعضاء، عكس الدول النامية التي بقيت الحلقة الأضعف في الاقتصاد العالمي عامة في التجارة الدولية خاصة، حيث يبقى التكامل فيما بينها لا يتعدى مجرد اتفاقيات حبر على ورق على الرغم من أنها هي الأحوج إلى هذه التكتلات.

ولهذا يستوجب على هذه الدول ما يلي:

أ- التوجه إلى إقامة تكتلات إقتصادية فيما بينها ضرورة بجدية وبسرعة لحماية مصالحها وزيادة مكاسبها من التجارة الدولية وزيادة حصتها بالسوقية.

ب- ترك الخلافات السياسية والتاريخية جانبا والبدء بالتكامل الاقتصادي ثم الانتقال إلى مجالات أخرى، وهذا حتى تتمكن في الأخير من تطوير استراتيجياتها التنموية.

قائمة المراجع

الكتب باللغة العربية:

1. أحمد عبد الخالق، أحمد بديع بليح، **الجات تحرير التجارة العالمية ودول العالم النامي**، الدار الجامعية، كتاب أول، 2002- 2003.
2. اسامة المجدوب، **العولمة و الإقليمية – مستقبل العالم العربي في التجارة الدولية**، الدار المصرية اللبنانية، مصر،2001.
3. حسين فرج الحويج، **التكامل الاقتصادي الاقليمي والصناعة البتروكيماوية**، دار جليس الزمان، طبعة أولى، الأردن، 2014.
4. خليل السحمراني، **منظمة التجارة العالمية** ، دار النفائس، طبعة أولى، بيروت، 2003.
5. ريم سعود سماوي، **براءات الاختراع في الصناعات الدوائية**، دار الثقافة، 2008.
6. سامي عفيف حاتم، **التجارة الخارجية بين التنظير والتنظيم**، الدار المصرية اللبنانية، الكتاب الأول، الطبعة الثانية، مصر، 1993.
7. سمير اللقماني، **منظمة التجارة العالمية اثارها السلبية والايجابية على اعمالنا الحالية والمستقبلية بالدول الخليجية والعربية**، طبعة أولى، السعودية، 2003.
8. سهير محمد السيد حسن و محمد محمد بنا، **الاتجاهات الحديثة في السياسات التجارية**، ا، مؤسسة شباب الجامعة، لإسكندرية، 2005.
9. سهيل حسين الفتلاوي، **منظمة التجارة العالمية**، دار الثقافة للنشر والتوزيع، طبعة أولى، الاردن، 2009.
10. عادل احمد حشيش، **العلاقات الاقتصادية الدولية**، دار الجامعة الجديدة للنشر،مصر،2000.
11. عبد الرحمن مطهر، **الاتفاقية الخاصة بإنشاء منظمو النجارة العالمية ودورها في تنمية التجارة الدولية**، دار الكنب القانونية، 2009.
12. عبد المطلب عبد الحميد، **اقتصاديات المشاركة الدولية**، الدار الجامعية، الاسكندرية، 2006.
13. عبد المطلب عبد الحميد، **اقتصاديات المشاركة الدولية**، من التكتلات الاقتصادية حتى الكويز، دار الجامعية، الاسكندرية، 2006.
14. عبد المطلب عبد الحميد، **الجات واليات منظمة التجارة العالمية من أورجواي لسياتل وحتى الدوحة**، الدار الجامعية، مصر، 2005.
15. عبد المطلب عبد الحميد، **المنظور الاستراتيجي للتحولات الاقتصادية للقرن الحادي والعشرين (مدخل لآليات التعامل القيادات الادارية معها)**، الدار الجامعية، مصر.، 2008-2009.
16. عبد المطلب عبد الحميد، **النظام الاقتصادي العالمي وافاقه المستقبلية بعد احداث 11 سبتمبر**، مجموعة النيل العربية، طبعة أولى، القاهرة، 2003.

17. علي توفيق الصادق، **التكامل الاقتصادي العربي**، طبعة أولى، مصر، 2010.
18. عمر مصطفى محمد، **التكتلات الاقتصادية الإقليمية والتكامل الاقتصادي في الدول النامية**، مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، مصر، 2014.
19. عمر مصطفى محمد، **التكتلات الاقتصادية الإقليمية**، مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع، طبعة أولى، مصر،2014.
20. كامل بكري، **الاقتصاد الدولي، التجارة والتمويل**، الدار الجامعية، مصر، 2002.
21. مجدي محمود شهاب ،**الاقتصاد الدولي المعاصر**، دار الجامعية الجديدة، مصر، 2006.
22. محسن الندوي، **تحديات التكامل الاقتصادي الاقتصاد العربي في عصر العولمة**، منشورات الحلبي الحقوقية، الطبعة الاولى، المغرب، 2011.
23. محسن الندوي، **تحديات التكامل الاقتصادي العربي في عصر العولة**، منشورات الحلبي الحقوقية، طبعة أولى ،2011.
24. محمد احمد السريتي، **اقتصاديات التجارة الدولية بين النظرية والتطبيق**، مؤسسة رؤية للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى ، مصر، 2011.
25. محمود ابراهيم الشافعي، **التكتلات الإقليمية وأثرها على النظام التجاري العالمي**، دار النهضة العربية، القاهرة، 2005.
26. محمود يونس وآخرون، **التجارة الدولية والتكتلات الاقتصادية**، دار التعليم الجامعي، الاسكندرية، 2015.
27. نزجه عبد المقصود محمد مبروك، **التكامل الاقتصادي العربي وتحديات العولمة مع رؤية اسلامية**، دار الفكر الجامعي، مصر، 2007.
28. نزيه عبد المقصود محمد مبروك، **التكامل الاقتصادي العربي وتحديات العولمة مع رؤية اسلامية**، دار الفكر الجامعي، الطبعة الأولى، مصر، 2007.
29. يوسف مسعداوي، **دراسات في التجارة الدولية**، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2010.

مذكرات تخرج:

1. أسيا الوافي، **التكتلات الاقتصادية الاقليمية وحرية التجارة في إطار المنظمة العالمية للتجارة**، رسالة ماجيستير ، تخصص اقتصاد دولي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2007.
2. بن عيسى شافية، **اثار وتحديات الانضمام للمنظمة العالمية للتجارة**، رسالة ماجيستير، تخصص، نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير ،2010-2011.

3. بها جيراث لال داس، **مقدمة لاتفاقات منظمة التجارة العالمية**، دار المريخ للنشر، السعودية، 2006.
4. بوشول السعيد، **دوافع التكامل الاقتصادي لدول مجلس التعاون الخليج العربية وآفاقه**، رسالة ماجيستير ، تخصص: تجارة دولية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2009.
5. توات عثمان، **التكامل التجاري الاقليمي: الاثار وتحديات منظمة التجارة العالمية: حالة منظمة التجارة الحرة العربية الكبرى**، رسالة ماجيستير، جامعة الجزائر،2007.
6. خزندار وردة، **تأثير انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجار**ة، رسالة ماجستير، تخصص فرع التحليل والاستشراف الاقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، ، جامعة متنوري، قسنطينة، 2012.
7. رشام كهينة، **واقع الربط بين الاسواق المالية العربية في ظل التكامل الاقتصادي العربي**، رسالة ماجيستير، جامعة بوقرة، بومرداس، ص2009.
8. رقية بلقاسمي، **التكامل الاقليمي المغاربي، دراسة التحديات والآفاق المستقبلية**، رسالة ماجستير، تخصص، دراسات مغاربية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2011.
9. شحاب نول، أثر التكتلات الاقتصادية الإقليمية على تحرير التجارة الدولية، رسالة ماجيستير، تخصص علاقات دولية، كلية العلوم السياسية والإعلام، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2010.
10. عائشة خلوفي، **تأثير التكتلات الاقتصادية على حركة التجارة الدولية**، رسالة ماجستير، تخصص، اقتصاديات الأعمال والتجارة الدولية كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيي، جامعة فرحات عباس، سطيف،2011-2012.
11. عبد الرحمان روابح ، **حركة التجارة الدولية في إطار التكامل الاقتصادي في ضوء التغيرات الحديثة**، رسالة ماجستير، تخصص اقتصاد دولي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2013/2012.
12. لينة جديد، **السوق الأوربية المشتركة والسوق العربية**، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد، جامعة تشرين،2004.
13. مفروس كمال، **دور المشروعات المشتركة في تحقيق التكامل الاقتصادي**: دراسة مقارنة بين التجربة الاوروبية والتجربة المغاربية، رسالة ماجيستير، تخصص اقتصاد دولي، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2013.
14. نادية بلغي، **تداعيات أزمة منطقة اليورو على الشراكة الأورو متوسطية دراسة حالة الجزائر**، رسالة ماجستير العلوم ، تخصص اقتصاد دولي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2013 2014.

15. يحي سعاد، **تقييم مسار عملية التكامل لدول الخليج العربي والآثار المترتبة على إصدار عملة خليجية موحدة**، رسالة ماجستير ، تخصص اقتصاد دولي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2013/2012.

مجلات ومقالات:

1. انور محمد فرج، **السياسات الخارجية المشتركة للاتحاد الاوربي تجاه الشرق الاوسط**، مجلة دراسات دولية، العدد، التاسع والثلاثون.
2. خالفي علي، رميدي عبد الوهاب، **رابطة جنوب شرق اسيا: نموذج الدول النامية للإقليمية المنفتحة**، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد السادس، الجزائر.
3. ذكاء خالدي، **دور الدولة والتعاون الاقتصادي العربي في رفع القدرة التنافسية**، مجلة المستقبل العربي، لبنان مركز دراسات الوحدة العربية، العدد مئتان واربعة وخمسون، 2000.
4. علاوي محمد حسن، الاقلية الجديدة المنهج المعاصر للتكامل الاقتصادي الاقليمي، مجلة الباحث، العدد7، 2010.
5. محمد لبيب شقير، **الوحدة الاقتصادية العربية تجارتها وتوقعاتها**، مركز الدراسات العربية، لبنان، 1986.
6. ناصر دادي عدون، **انضمام الجزائر إلى المنضمة العالمية للتجارة الاهداف والعراقيل**، مجلة الباحث، العدد، الثالث 2004.
7. ولد محمد عيسى محمد محمود، **معوقات التكتلات الاقتصادية في البلدان النامية:** دراسة حالة الكوميسا، مجلة الباحث، العدد العاشر، الجزائر، 2012.

مواقع الانترنت:

1. http://aawsat.com/home/article/410211 .
2. http://ec.europa.eu/eurostat/statistics-explained/index.php.
3. https://beta.insee.fr/fr/accueil.
4. www.annahar.com/article/312296.
5. www.annahar.com/article/312296.

ملخص:

في ظل التحديات التي يشهدها القرن العشرين، تتزايد أهمية التكتلات الاقتصادية الدولية الرامية إلى تحقيق العديد من الأهداف من بينها تحرير التجارة، وتحقيق مزايا اقتصادية للأفراد، إلا أن تنامي هذه الظاهرة كان في العقد الأخير من القرن الماضي بشكل كبير، جعل منها سمة من السمات البارزة في تشكيل النظام الاقتصادي العالمي الجديد، حيث أصبحت مطلبا دوليا تسارعت الدول نحو تشكيلها استعدادا إلى دخول مرحلة جديدة، يحل فيها الصراع بين القوى الاقتصادية الكبرى محل الصراع بين القوى العسكرية على الساحة الدولية الاقتصادية.

وتعتبر التكتلات الاقتصادية الإقليمية هي الأجدر والأقوى على الساحة الاقتصادية الدولية، حيث أصبحت الخيار الأمثل ، ووسيلة تلجأ إليها الدول للوصول إلى العالمية، وهذا ما جعل بعض الاقتصاديين يطلقون على هذا العصر عصر التكامل، حيث أصبح هدفا استراتيجيا وضرورة تفرضها التطورات الاقتصادية العالمية.

الكلمات المفتاحية: التكتلات الاقتصادية، منظمة التجارة العالمية، الاقليمية الجديدة.

A l'ombre des défis qui ont eu lieu au 20eme siècle, il ya une augmentation de l'importance des blocs économiques internationaux pour atteindre la plupart des objectifs, y compris la libération du commerce et la réalisation des avantages économiques pour les individus, sauf que le développement de ce phénomène durant cette dernière décennie de ce dernier siècle a été étendu d'une manière significative, qui a fait de cette dernière l'une des caractéristiques exceptionnelles dans l'élaboration du nouvel ordre mondial, où elle est devenu une demande internationale que tout les pays se sont précipiter a sa formation pour être prête à entrer dans une nouvelle phase, là où les conflits entre les pouvoirs économiques majeurs remplacent les conflits entre les pouvoirs militaires sur le plan économique internationale.

Les blocs économiques régionaux sont considérés plus dignes et plus puissants dans le plan économique mondial, où se sont devenus la meilleur option, et un moyen de recours pour les états pour avoir accès à la mondialisation, ce qui a conduit quelques économistes à surnommer cette époque l'ère de l'intégration, où c'est devenu un objectif stratégique et une nécessité imposée par l'évolution économique mondial.

Mots clés: Blocs économiques organisation mondiale du commerce, Nouveau régional.